مكتبة
الأسرة
1999

مهرجان القراءة للجميع

الأعمال الخاصة

البحث عن المستقبل

رجب البنا



البحث عن المستقبل

رجــب البنـــا



مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

البحث عن المستقبل

رجـب البنـــا

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : هيئة الكتاب

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان: **محمود الهندى**
المشرف العام:
د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

إهــداء ...

إلى أقرب أصدقائى .. الذين أجدهم دائماً حولى فى أوقاتى الصعبة ..
وأشعر كل لحظة بدفء مشاعرهم .. ونبض قلوبهم موصول بقلبى .

إلى فاطمة .. زوجتى
وابنى .. محيى
وابنتى .. أمانى
حباً .. واعتذاراً عن كثرة أوقاتى الصعبة .

مقدمة

يشغلنى التفكير فى المستقبل واتمنى ان تتسع دائرة المشتغلين به حتى تشمل المثقفين ، والمصريين جميعاً . .

ودائما افكر : لماذا ينشغل الناس فى دول العالم المتقدمة بالمستقبل ويخططون لعشر سنين ، وعشرين ، وخمسين سنة ، ونحن نتجاهل المستقبل ونضع لانفسنا شعارا خائباً لا اعرف من اى عصور الانحطاط تسرب الينا نردد فيه : « احينى اليوم وامتنى غدا » . مع ان الغد سوف يأتى ، وان كنا غير موجودين فيه ، فسوف يكون ابناؤنا ، واحفادنا فيه . . واذا لم نترك لهم بذورا غرسناها فى ايامنا ، فلن يجدوا ثمارا يعيشون عليها فى ايامهم . واشعر بالخوف من ان تسجل علينا الاجيال القادمة اننا لم نشعر بمسئوليتنا عنهم بدرجة كافية ، ولم نعمل من أجلهم كما ينبغى . .

وفى اوقات انطلاق الفكر والحلم اطيل التأمل فى حديث الرسول ﷺ الذى يأمر فيه المؤمنين بان يعملوا لدنياهم كأنهم يعيشون ابدا ، وان يعلموا لآخرتهم كأنهم يموتون غدا ، واجد فى هذا الامر حكمة بالغة ، هى جوهر الاسلام ، ليس دين رهبانية وزهد وانقطاع عن الدنيا بقدر ماهو دين بناء وتعمير واستنفار لقوى العمل فى الإنسان . . ولذلك لخص رسولنا الكريم الاسلام فى عبارات شديدة الدلالة لمن لديه بصيرة وادراك كافيين مثل : الدين المعاملة . . المسلم من سلم الناس من لسانه ويده . . المؤمن القوى خير واحب إلى الله من المؤمن الضعيف . . ، (والعلم والعقل والحضارة اولى

بأن تكون عناصر القوة . .) ولكنى اردد دائما ـ فى انبهار شديد ـ قول رسولنا الكريم : « اذا قامت القيامة وفى يد احدكم فسيلة (شتلة النخيل) فليزرعها» واتأمل كيف يكون حال الإنسان لحظة الهول العظيم ، يوم تذهل كل مرضعة عما ارضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى وماهم بسكارى . . فى هذه اللحظة نزرع نخلة ، وهى أكثر الاشجار احتياجا لزمن طويل لكى تنمو وتثمر . . انها تحتاج إلى عشرات السنين ليأكل الناس من ثمرها . . وليس فى العمر الا جزءا من الثانية . . وربما اقل . . ونزرع . . نزرع نخلة . . ؟!

هل فهمتم عظمة الفكرة . .

الامر الالهى على لسان النبى المعصوم الذى لاينطق عن الهوى . . فكروا فى الغد . . اعملوا للمستقبل . . ضعوا بذرة الخير والرخاء حتى فى اللحظة التى ينعدم فيها الامل فى الحياة . . لان ربكم لايحب من يستسلم المسلم لليأس ، او يكف عن التفكير والعمل فى تعمير هذا الكون العظيم الذى خلقنا فيه لنعبده بالعمل . . نعم . . العمل عبادة .

هذه الفكرة المحورية تكمن وراء كثير مما كتبت من مقالات كنت أشرك القارىء معى فى التفكير فى المستقبل والبحث عن معالمه . . وبصراحة فاننى احب ان يصل الانشغال بالمستقبل الى درجة الهوس التى نلمسها فى ابناء شعبنا العربى مقرونة بالماضى . .

لماذا الماضى . . ؟

ربما لان العرب لهم ماض عظيم يمثل ثروة نادرة ومن حقهم ان يباهوا بها ويفاخروا ويظلوا ذاكرين لها . . وهذا حق . . ولكن من قال ان الماضى المضىء يمكن أن يغفر الحاضر المظلم . . وان الامة التى كانت صانعة

للعلوم والحضارة والتقدم فى قرون الاسلام الاولى هى ذاتها الغارقة الآن فى الجهل والتخلف بكل صوره . .

ربما لان المصريين لديهم رصيد يدعو اصحابه إلى الزهو . . وهذا حق . . اجدادهم منذ سبعة آلاف عام شيدوا صروحا مازالت رموزاً للتحدى والقوة . . وانشأوا علوما وكانوا هم الاوائل فى كل شىء تقريبا . . اول من بنوا الاهرامات وفقا لنظريات هندسية اثبتت القرون عبقريتها . . اول من وضعوا علوم الطب والرياضة والفلك والكيمياء . . اول من كتبوا الشعر والمسرح والقصص . . اول من وضعوا المرأة فى مكان من الاحترام والتقدير يجعلها تماماً مثالاً لما قاله رسولنا الكريم : « النساء شقائق الرجال ، لهن مثل الذى عليهن بالمعروف » . .

ربما . .

هناك اسباب كثيرة تدفعنا إلى الاعتزاز بماضينا . . وليس هناك عاقل يضحى برصيد الحضارة والتقدم والتفوق ، او بتاريخ طويل من الانتصارات . . نحن احفاد هؤلاء العظام : الفراعنة والعرب . . فلنرفع الرؤوس ولا ندع التواضع يخفى حقيقة الزهو الذى يملأنا . .

ولكن ماذا عن الحاضر . . وماذا عن المستقبل . . ؟

هل عادت علوم الفراعنة والعرب تصلح اليوم . . ؟

ابن الهيثم . . وابن سينا . . وابن ماجد . . والكندى . . والفارابى . . ومئات من امثالهم . . اعلام لها مكانها وافضالها فى التاريخ الانسانى . . اضافت . . وساهمت فى صنع حضارة عظيمة . . وخوفو . . ومينا . . وكهنة آمون من العلماء والحكماء قدموا للبشرية معجزات كبرى فى العلوم والحضارة . . ولكن الآن . . الحاضر . . ماذا نقدم نحن . . والمستقبل . . كيف سيكون حالنا فيه . . ؟

والحقيقة اننى كلما فكرت فى الحاضر شعرت بالالم ، لاننا ـ كما ارى ـ نستطيع ان نكون افضل مما نحن عليه . وكلما فكرت فى المستقبل شعرت بالخوف لانى ارى قومى يكادون لا يفكرون فيه . . ويدعون مشقة التفكير فيه للدول المتقدمة فى الغرب . . وهم يدركون ان التخلف يعنى التبعية حتماً . . ويدركون ان فقدان القدرة على التفكير والتخطيط للمستقبل يعنى فقدان القدرة على تسيير حياتنا وامتلاك زمام ارادتنا عندما يأتى هذا المستقبل . . اى اننا اذا لم نستيقظ من حالة النوم ، او الغيبوبة ، او الاستسلام لمرض استعادة امجاد الماضى والاكتفاء بها ، فسوف يؤدى بنا التخلف الحالى الى تخلف اشد ، وتبعية اشد ، وخطر اكبر . . علينا . . واكثر خطرا على ابنائنا . .

بودى احيانا ان اقف على قمة الهرم الاكبر واصيح : افيقوا عباد الله . . وفكروا فى حالكم اليوم . . وفيم سيكون عليه حالكم غدا وبعد غد . .

ولعل هذه المقالات التى كتبتها بدافع الحب لوطنى، والوفاء لاهلى والخوف على ابنائى . . ان تكون صيحة تجد صداها . .

ليس هذا مجرد امل فقط . . لكنه ايضاً دعاء إلى الله ان يحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى . . ويعملوا . . ويلحقوا بقطار الحضارة . . ولو فى آخر عربة . .

والله وحده القادر على كل شىء .

رجب البنا .

القسم الأول

التعليم
طوق النجاة

- نظرة جديدة
- البحث عن نظام تعليمى جديد
- جمود أم تغيير
- التعليم ونظرية ماكنمارا
- نهضة بدون تعليم !
- نقطة الضعف
- قضية القرن القادم
- اعادة فتح باب الاجتهاد
- من أين نبدأ
- حملة قومية للانقاذ
- قراءة فى وثيقة عن المستقبل
- الجامعات والمستقبل
- الحلم والمشروع القومى
- قضية التعليم
- التعليم والأمن القومى
- اعادة ترتيب الاولويات
- من منظور سياسى
- فاقد الشىء .. هل يعطيه
- معركة واحدة
- مستقبل التعليم
- أصحاب الصوت العالى
- امتحانات لوزير التعليم
- بداية «الصحوة»

نظـرة جديـدة

فى عام ١٩٨٤ وقف رئيس وزراء اليابان أمام البرلمان ليعلن أن نظام التعليم فى اليابان أصبح مهدداً بأن يصبح نظاماً متخلفاً ، وأنه « يجب إجراء اصلاح جذرى لجميع أبعاد النظام التربوى استعداداً للقرن الحادى والعشرين » وكان هذا الإعلان غريباً لأنه جاء فى الوقت الذى انتهت فيه الدراسات الامريكية إلى أن النظام التعليمى فى اليابان هو أرقى نظام فى العالم ، كما كان ذلك تقريباً هو الوقت الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى أن الأمريكيين أصبحوا « أمة فى خطر » لأن نظام التعليم الأمريكى لم يعد صالحاً لمسايرة قفزات العلوم والعقول فى هذا العصر .

وفى الوقت الذى شكل فيه الرئيس الأمريكى لجنة رئاسية لإعداد رؤية جديدة للتعليم ، شكل رئيس وزراء اليابان لجنة ضمت ٣٥ عضواً من كبار الشخصيات العامة و ٢٠ عالماً متخصصاً ومعهم ممثلون عن وزارة التعليم واتحادات العمال ورجال الأعمال والصناعة ورأس اللجنة رئيس الوزراء نفسه .

ووضع رئيس الوزراء اليابانى أمام اللجنة تصوره لمهمتها وهى : «إصلاح النظام التعليمى فى اليابان جذرياً ، بسياسة طويلة المدى ، ولابد أن نجعل ذلك مسئولية الحكومة كلها وليست مسئولية وزارة بعينها . . ان الإصلاح التربوى يتضمن عناصر أكثر من مجرد إصلاح التعليم فقط وسوف يؤدى إصلاح التعليم بهذا المفهوم حتماً إلى إصلاح المجتمع اليابانى كله » ،

واستغرقت اللجنة فى عملها عامين كاملين ، قدمت بعدهما دراسة متكاملة، فصدر قرار بتحويل هذه اللجنة إلى مجلس دائم باسم « المجلس الوطنى لإصلاح التعليم » وأسندت رئاسته إلى أحد رؤساء الجامعات الكبرى السابقين ، وسار العمل فيها على أربعة محاور أساسية : المحور الأول هو المعلم ، وكان الهدف الأول للجنة هو كيفية إعادة الحماس إلى المعلمين ، واثارة قدراتهم ، ورفع روحهم المعنوية ، ويدخل فى ذلك برنامج عملى لاستعادة ثقة الشعب اليابانى فى التعليم .

والمحور الثانى : هو تحديد هدف التعليم، ليس فقط باعداد الشعب اليابانى للتعامل مع متغيرات هذا العصر من التكنولوجيا البالغة التقدم والدقة والأجيال الجديدة من أجهزة الكمبيوتر ، والتفوق فى العلوم الفيزيقية والرياضيات ، ولكن بتوسيع قاعدة اعداد العلماء والمخترعين وتنمية القدرة على الابتكار ليظل التفوق التكنولوجى اليابانى على سائر دول العالم مستمراً مع جهود الدول الأخرى للحاق باليابان أو التفوق عليها .

والمحور الثالث : هو إعادة تنظيم الإدارة التربوية وسياسة تمويل التعليم بعد أن تبين أن العوائق الإدارية فى المدارس والجهاز البيروقراطى لوزارة التعليم هو أهم عوائق تطوير التعليم ، وأنه بدون وجود جهاز إدارى مؤهل لمسايرة الانطلاق بالتعليم فلن يتحقق ذلك ، وكذلك فإنه بدون توافر التمويل الكافى فإن التعليم الجيد سيظل سلعة بعيدة المنال .

أما المحور الرابع والأخير فكان إعادة نظر شاملة لفلسفة التعليم . . وجدوا أن المدرسة اليابانية تهتم اهتماماً زائداً بالحفظ ، والاعتماد على الذاكرة مما أدى إلى تخريج ملايين من الأشخاص اللامعين قادرين على أداء العمل الذى يرضى الآخرين بجدية ، لكنهم يفتقدون إلى القدرة على التفكير الابتكارى المستقل .

هكذا فعلوا فى اليابان منذ عام ١٩٨٤ وتحركوا بخطوات جادة ، وتحولت أفكارهم إلى حقائق ، وأقوالهم إلى أعمال ، وغيروا التعليم فعلاً، لأنهم حريصون على أن يبقوا فى القمة فى عالم انتقل فيه الصراع الدولى إلى ميادين التفوق العلمى والتكنولوجى ، ومن لا يتقدم ، أو يتوقف لحظة، فإنه يتراجع خطوات ، ويصعب عليه العودة إلى القمة مرة أخرى .

أما نحن فقد أضعنا وقتاً طويلاً فى الدفاع عن حالة التعليم المتدهورة عندنا بإدعاء أنها فى أحسن حال ، إلى أن بدأت مرحلة جديدة بإعلان وزير التعليم بأن التعليم فى أزمة ، وببرنامج الرئيس مبارك الذى نقل التعليم فى مصر لأول مرة من موضوع خاص برجال التعليم وحدهم ، إلى دائرة أوسع من الإهتمام الشعبى العام ، فأصبحت قضية التعليم قضية سياسية ، ثم أصبحت قضية أمن قومى ، ثم صعدت إلى قمة أعلى فاعتبرها الرئيس مبارك هى « المشروع القومى لمصر » وحسم بذلك جدل المثقفين بحثاً عن مشروع قومى يستنفر طاقة الأمة ويحفز قواها لبلوغه . هذا المشروع الآن هو بناء دولة عصرية جديدة ، ترتكز أساساً على إنسان جديد يعيش فى عصره ويتعامل معه بلغته ويساير تطوراته ولا يكتفى بدور المتلقى ولكن لديه القدرة على أن يشارك فى هذا السباق الدولى الرهيب . . كما أن عليه أن يشارك بفاعلية فى ممارسة الحرية السياسية ، والبناء الاقتصادى ، وإعادة بناء نظام جديد للقيم الاجتماعية والأخلاقية ، والتعامل مع المستقبل . . . مثل هذا الإنسان لايمكن استيراده ، ولا العثور عليه جاهزاً بفعل المصادفة ، ولكنه بالضرورة نتاج مؤسسة تعليمية لها استراتيجية واضحة ، وغير منعزلة عن المجتمع .

من هنا كان لابد من فتح النوافذ والابواب فى وزارة التعليم ، وإزالة الأسوار العالية التى صنعتها البيروقراطية وسنوات الانعزال عن المجتمع. ومن هنا تأتى أهمية المؤتمر الكبير الذى عقد فى مصر فى عام

١٩٩٢ ودعت إليه وتولت رئاسته السيدة سوزان مبارك باعتبارها رئيسة للجمعية المصرية للتنمية والطفولة، بالتعاون مع وزارة التعليم ، ولأن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم كان يعد لهذا المؤتمر منذ سنة كاملة ، فقد أعد اطاراً عاماً للعمل فى ورقة بعنوان « مبارك والتعليم» وجمع الخبراء كلهم فى لجان تمثل « ورشة عمل » لإعداد رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الإبتدائى ، وشارك فى مناقشات وصياغة قرارات هذه اللجان ممثلون عن أولياء الأمور ، والمدرسين ، وأساتذة الجامعات ، وخبراء المراكز المتخصصة بالبحوث التربوية والامتحانات والمناهج ، ومن قطاعات الثقافة ورجال الأعمال والبنوك وخبراء التخطيط والاقتصاد والعلوم ، ومن نقابة المعلمين، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والاحزاب السياسية . . الخ وعقدوا اجتماعات يومية استمرت أسبوعاً كاملاً صباحاً ومساء وجاءت حصيلة أعمالهم مادة لمناقشات المؤتمر الكبير الذى كان يمثل المجتمع المصرى بكل فئاته .

بهذا الأسلوب العلمى فى العمل يمكن أن نطمئن إلى أن التعليم فى مصر يمكن أن يتغير ، وأن المجتمع المصرى كله يمكن أن يتغير أيضاً . . لأن كل مشاكل المجتمع المصرى ليست إلا نتاج مدرسة ابتدائية لا تحسن التعامل مع الأطفال تربوياً ، ولاتقدم لهم ما يصلح لبناء العقل ، أو الجسم ، أو الروح . . وهذه هى الحقيقة المؤلمة !

لكن المؤتمر فى ذاته ليس الغاية ـ مع نجاحه الكبير علمياً وسياسياً ـ فهو وسيلة جيدة ، وانفض اعضاؤه بعد ان أسفرت اجتماعاتهم عن توصيات وقرارات ، وعاد الأمر إلى وزارة التعليم لتتولى التنفيذ ، وبقدر ما سيكون التنفيذ دقيقاً فى التعبير عن قرارات المؤتمر ، وسريعاً ، ومحققاً للهدف ، بقدر ما يتحقق النجاح الذى نتمناه ، لكى ندخل نحن أيضاً القرن الحادى والعشرين ونحن مؤهلين له

الحلم .. والمشروع القومى

حين طرح الرئيس مبارك التعليم مشروعاً قومياً لمصر حتى عام ٢٠٠٠ كان يقصد بذلك أن الحلم القومى الذى يجب أن تحشد من أجله كل الجهود والإمكانات الشعبية والحكومية ، هو إعادة بناء مصر من جديد على ذات الأساس الذى بدأت به نهضتها فى أواخر القرن الماضى وبداية القرن العشرين ، وهو نفسه الأساس الذى أقامت عليه أوروبا عصر نهضتها فى القرن الثامن عشر ، وبدأت منه ثم تقدمت به خطوات نحو التقدم العلمى، والثقافى ، والحضارى ، والتكنولوجى ، وما كان من الممكن أن تنهض أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان ، أو النمور الآسيوية كوريا وتايوان وسنغافورة ثم ماليزيا واندونيسيا التى كانت فقيرة ومتخلفة إلى عهد قريب إلا بعد أن تنبهت إلى أهمية التعليم وركزت فيه كل ما تملك واستثمرت فيه أموالا كثيرة رغم قلة الأموال لديها، وبالتالى ركزت استثماراتها فى بناء الإنسان قبل اقامة المبانى الفخمة وشراء السيارات الفارهة . وهى الآن تجنى ثمار هذا الاستثمار وتتقدم نحو الصفوف الأولى فى عالم القرن الحادى والعشرين .

كان الرئيس يقصد فى المقام الأول نقل قضية التعليم من يد وزارة التعليم لتصبح مسئولية أعلى مستويات القيادة ، وبذلك تحول موضوع اعادة بناء المؤسسة التعليمية فى مصر إلى قضية سياسية تتعلق بأمن الوطن ،

وبمستقبل البلاد ، وبتحديد نوعية الشعب الذى سيعيش فى مصر فى القرن القادم ، هل سيكون شعباً كثير العدد قليل القيمة ، أم سيكون شعباً متعلماً ، مدركاً لقيمة العلم والثقافة ، منفتحاً على ما فى العصر من ثورات علمية سيكون فيها النصر والسيادة فى العالم ليس لأقوى الشعوب تسليحاً واستعداداً عسكرياً ، لأن عالم الغد لن يكون عالم الصراع العسكرى بالدرجة الأولى ، كما لن يكون النصر للشعوب الأكثر عدداً وهى غثاء كغثاء السيل ، ولكنه سيكون للشعوب الأكثر تفوقاً فى امتلاك أسرار العلم ، والأكثر انجاباً للعلماء والمخترعين والمبدعين ، والأكثر قدرة على استخدام وتطوير منجزات العلم بفروعه المختلفة . . عالم القرن الحادى والعشرين سيكون عالماً مختلفاً عن عالم القرن العشرين . . سيكون عالماً بلا حروب كبيرة ، لكن الصراع البشرى فيه سيكون أقوى وأكثر ضراوة من كل الصراعات العسكرية الوحشية التى شهدتها الإنسانية . وسيكون امتلاك القوة وعناصر الفوز فى هذا الصراع مرتبطاً بمدى صلاحية الشعب ككل للتعامل مع حقائق عصر جديد بعد ان يكون قد اعد القاعدة العلمية الأساسية لغزو الفضاء ، وإطلاق الصواريخ العابرة للقارات ، واستخدام الكمبيوتر لاحراز القوة الجديدة التى تمثل سلاح المستقبل ، وهى قوة المعلومات والمعرفة ، واستعمال الليزر فى استخدامات السلم والحرب ، وامتلاك أسرار الهندسة الوراثية لتحسين ما ينتجه هذا المجتمع من النبات والحيوان . . وأيضاً من البشر ! وحيازة أسرار تصنيع واستخدام المواد الجديدة . . الخ . .

هذا العالم الجديد لايمكن أن نجد فيه مكاناً بمجرد انشاء عدد من المصانع ، أو اصلاح عدد من المدارس ، أو ادخال عشرات من أجهزة الكمبيوتر فى بعض مواقع العمل والدراسة ، ولكننا سندخله فقط إذا

توافرت الشروط لذلك ، وأولها واهمها على الاطلاق : نوعية الإنسان . . ولطالما تحدثنا ، وغنينا ، ورفعنا أصواتنا فى خيلاء، لنعلن اننا سنعمل على اعادة بناء الإنسان المصرى ، وبعد ذلك لم نفعل شيئا لتحويل الامر إلى واقع فى حياتنا اليومية ، صحيح لقد ازداد خريجو المدارس والجامعات . . وصحيح أصبح لدينا صفوة من العلماء ترن اسماؤهم فى العالم ويقدمون اضافات ذات قيمة عالية فى مجالات تخصصاتهم العلمية، لكن ذلك لايكفى . . أولاً : لأن القاعدة العريضة مازالت بعيدة عن عصر العلوم ، مادامت الأمية باقية بنسبة تصل إلى خمسين فى المائة ، شاهداً على فشل النظام التعليمى ، وعدم جدية ما قيل أنه تطوير أو اصلاح للتعليم ، والعبرة بالنتائج وليس بالتقارير . . ومادامت عقلية خريجى المدارس المصرية بعيدة عن التعامل مع علوم العصر الأساسية وأهمها : الرياضة ، والفيزياء، والعلوم البيولوجية ، والعلوم المتصلة بها، ومادامت هذه العقلية بعيدة عن التشبع بالمنهج العلمى فى التفكير وحل المشكلات ، ومادام السلوك غير حضارى ، من أبسط مظاهره فى التعامل الشخصى ، إلى آخر مظاهره فى ممارسة الحقوق السياسية والقيادة والعمل العام .

بهذا المعنى الشامل يجب أن نفهم دعوة الرئيس إلى اعتبار التعليم هو المشروع القومى ، فليس المقصود اصلاح بضع مدارس ، أو بناء مدارس جديدة ، أو تعديل منهج فى بعض العلوم ، أو اعطاء بضعة جنيهات للمدرسين كحوافز ، المسألة أكبر بكثير من ذلك . . المسألة أننا فى أزمة تعليم كما قال الرئيس . . واننا فى خطر . . وأنه لا نجاة لنا إلا بان نبدأ على طريق جديد ونسرع الخطى، وهذا يعنى إعادة نظر فى كل شىء وإعادة بناء كل شىء فى المؤسسة التعليمية المصرية ، وفى النظام التعليمى المصرى ، ليس بقصد سد نقص أو إصلاح خطأ ، ولكن بقصد وضع رؤية جديدة ، وأهداف جديدة ، وبالتالى وسائل جديدة لإعداد المواطن المصرى . . ليكون مواطناً عالمياً ، متفتحاً للأفكار الجديدة ، مدركاً لطبيعة العصر وتحدياته ،

قادراً على أن يعمل ويتعامل ويضيف ، ولا يعانى لحظة من أدنى شعور بأنه أقل من أى إنسان مثله على الكرة الأرضية ، ليس بتعميق النعرة الكاذبة ، ولكن بزيادة قدرته على أن يكون متساوياً مع أكثر الشعوب حضارة ورقياً وعلماً .

بهذا نكون قد وضعنا المشروع القومى فى إطاره الصحيح ، فهو فى حقيقته مشروع لبناء الوطن كله فى كل المجالات : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، ونقطة البدء هى اعداد الإنسان لهذه المهمة الصعبة ، وليس هناك وسيلة لذلك إلا التعليم . . وهذا هو المعنى الذى ادركته منظمة اليونسكو حين قررت تكريم الرئيس مبارك باعتباره أول رئيس دولة يعلن أن التعليم هو المشروع القومى لبلده ، وجاء فى قرار التكريم أن إعلان الرئيس يمثل قيمة حضارية . . وهذا المعنى هو الذى كان فى أذهان معظم المشاركين فى مؤتمر التعليم الأخير الذى رأسته قرينة الرئيس .

لقد أدركت منظمة اليونسكو القيمة الحقيقية لإعلان المشروع القومى المصرى ، باعتباره بداية نهضة حضارية شاملة للوطن قائمة على أساس حقيقى ، وككل بناء يمكن الاكتفاء بترميم الصدوع وإعادة طلائه بألوان خارجية زاهية والابقاء على عوامل انهياره للزمن ، كما يمكن هدم البناء القديم الآيل للسقوط . . القائم على أساس غير متين وغير سليم وإقامته من جديد ، على أساس علمى سليم ، لكى يصلح للأرتفاع عالياً ، بقدر الطموح الوطنى المصرى وتصورات القيادة للمستقبل الذى يمكن أن يتحقق ، ويمكن ان يستحقه المصريون .

المسألة ليست سهلة . . هى ثورة بمعنى الكلمة . . وهى معركة . . ولذلك تحتاج إلى الحشد . . وهذا يحتاج إلى تفصيل .

البحث عن « نظام تعليمى جديد »

تضافرت عوامل كثيرة لتجعل من مؤتمر التعليم الذى عقد عام ١٩٩٢ بداية لمرحلة جديدة ، تختلف عن كل ما سبقها من مراحل . وإذا كانت محاولات تطوير التعليم قد تعددت خلال السنوات العشرين الأخيرة ، فعقدت مؤتمرات ، وصدرت توصيات لا حصر لها ، إلا أنها كانت تبحث فى إطار ادخال إصلاحات على النظام التعليمى القائم ، كما كانت مقيدة بحدود ما هو ممكن ، وبالامكانات المحددة الحالية ماليا وبشريا أما هذا المؤتمر فكان التصور أمامه مختلفاً ، كان يبحث عن طريق جديد ، أو بالأدق عن « نظام تعليمى جديد » لمصر بعد أن أعلن إنحيازه منذ البداية إلى الإتجاه المطالب بالتغيير الشامل ، ولم يجد تيار التطوير عن طريق «الترقيع» مع الاستمرار فى الطريق التقليدى مؤيدين يدافعون عنه .

واتيح لهذا المؤتمر من عوامل القوة والنجاح مالم يكن متاحاً للمؤتمرات السابقة ، فلقد عقد برئاسة السيدة سوزان مبارك باعتبارها رئيسة جمعية التنمية والطفولة وراعية مشروع إنشاء مائة مدرسة بالجهود الشعبية ، ولم يكن حضورها لافتتاح المؤتمر فقط ، ولكنها شاركت فى أعماله مشاركة كاملة، وقضت ساعات طويلة فى حوارات ومناقشات المؤتمر ، مما أعطى لهذه المناقشات فاعلية ، ووجهها إلى البحث عن حلول جديدة للمشاكل القديمة فى التعليم بدلاً من ترديد الشعارات والقوالب الفكرية الجاهزة التى تقال عادة فى كل مناسبة للحديث عن التعليم . كما أن هذا المؤتمر كان أول

تجمع فى مصر يلتقى فيه كل هذا الحشد من أصحاب الرأى والخبرة فى كل مجال مع عدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين ، وقد شارك الدكتور مصطفى كمال حلمى فى مناقشات المؤتمر بحماس شديد ، فأضاف إلى المشاركين الكثير من خبرته كرئيس لمجلس الشورى، ونقيب للمعلمين ، ووزير سابق للتعليم ، وصاحب تجربة هامة فى التطوير ، وكذلك ساعد فى اثراء الحوار مجموعة من أكبر رجال الأعمال والثقافة والفن والإعلام وأساتذة الجامعات وخبراء التربية والمسئولين فى مراكز البحوث والمناهج والامتحانات، فأضافوا إلى المؤتمر حيوية جعلت الساعات الطويلة تمر دون أن يشعر أحد ، كانت قيادات الفكر المصرى ، وتياراته المختلفة ، ومدارسه جميعاً ، ممثلة فى المؤتمر ، كما أن الجهد غير المسبوق الذى بذل فى الإعداد له والذى استغرق شهوراً فى « ورشة العمل » التى شكلها وزير التعليم ، والدراسات وأوراق العمل التى وصلت إلى الأعضاء قبل إنعقاده بأيام . . كل ذلك جعل المؤتمر يبدأ منذ اللحظة الأولى بداية جادة ، دون أن يضيع أعضاؤه الوقت فى تكرار تحديد البديهيات كما هى العادة فى المؤتمرات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المؤتمر بدأ البداية الصحيحة بالبحث عن فلسفة جديدة للتعليم، وعن أهداف جديدة تتفق مع هذه المرحلة التى تبحث فيها مصر عن النهضة ، وتتطلع إلى دخول القرن الحادى والعشرين وهى دولة قادرة على التعامل معه من موقع قوة ، بحيث لاتقنع بأن تكون مثل غيرها من الدول المتخلفة ، أو حتى أفضل منها ، أو تكون خارج حلبة السباق العالمى الصعب، ولذلك لا يكفيها محو أمية أبنائها، ولاتعليمهم كيفية التعامل مع أجهزة لا يعرفون دقائق أسرارها ، ولكن لابد من اعدادهم للتعامل مع تكنولوجيا العصر وعلومه المتقدمة من رياضيات وفيزياء ، وثورة العلوم البيولوجية وعلوم الفضاء والذكاء الاصطناعى لتحقيق الانتقال من دولة مستوردة لثمار التقدم العلمى إلى دولة منتجة للعلم ومشاركة فى تقدمه

. . وهو هدف يبدو صعباً ، وقد يراه البعض مستحيلاً ، ولكن من قال أن هذا المؤتمر كان يبحث عن أهداف سهلة ، أو قريبة المنال . . . ؟

ومنذ البداية كانت أجراس التنبيه ـ دقها الدكتور أسامة الباز ـ بألا يكون هذا المؤتمر كسابقيه ، ولكن لابد أن تتوافر له المصداقية ، فلقد كان الناس يتوقعون التغيير بعد كل مؤتمر للتعليم ولا يحدث ذلك ، والآن لدينا موقف واضح من أعلى قيادة فى البلاد ، ولدينا وزير جاد ، ولذلك فإن الكلام يجب ألا ينفصل عن العمل ، ويجب أيضاً أن يبتعد عن التعميم والشعارات، ومن المفيد أن نتحدث عن آليات التنفيذ . . كيف نحقق التغيير . . ؟ ونبه الدكتور أسامة الباز أيضاً إلى أن مناهج التعليم تحتاج إلى تطوير باستمرار ، ولابد أن يكون هناك نظام للتغيير الدائم ، بحيث لايتم التغيير جزئياً ، ولايتم مرة ثم يتوقف . وانتقلت المناقشات بذلك إلى مناخ جديد للعمل ليكون هذا المؤتمر بداية لإعادة البناء وليس ترميم أو إصلاح هذا البناء التعليمى المتهالك . !

وأضاف إلى فاعلية المؤتمر ما قاله الدكتور مصطفى كمال حلمى من أنه عاصر ٦ محاولات لتطوير التعليم منذ عام ١٩٧٠ . بمعدل محاولة كل ثلاث سنوات ـ « ولكن فى هذه المرة أمامنا فرصة ذهبية أرجو ألا تفلت من مصر ، فرئيس الدولة يكرر أن التعليم هو مشروعنا القومى ، وحرم السيد الرئيس تشارك وتدفع وتعمل ، ولدينا وزير للتعليم سياسى ووطنى وفكره حول التغيير واضح ولديه رؤية متكاملة ، وعلينا أن نخطو للعمل ، ونأخذ فى التنفيذ ، وسوف يسجل التاريخ أن رئيس الدولة وضع التعليم فى أعلى قمة الأولويات باعتباره مشروعاً قومياً ، كما سيسجل التاريخ لكل جهة وكل مسئول ما سيقدمه لتحقيق ذلك .

وكانت السيدة سوزان مبارك منذ أول لحظة فى المؤتمر غاية فى الوضوح فى عرض نقاط حددت البدايات الصحيحة :

● لابد من البدء بالتعليم الابتدائى لأن ذلك يمثل التحكم فى النهر من المنبع . .

● ان قضية التعليم لم تعد مقصورة على المتخصصين ولكنها أصبحت قضية رأى عام . ومن حق ـ بل من واجب ـ كل صاحب رأى أن يشارك فيها .

● ان استقرار مصر كأمة ، وتلبية حاجتها إلى التغيير مرتبط بالتعليم حتى لايترك نمو الشباب للمصادفة .

● ان الاستثمار فى التعليم هو أعظم استثمار ، لأنه يتجه إلى أهم عناصر بناء المستقبل .

● ان وثيقة « مبارك والتعليم » هى فى حقيقتها اطار لفكر القيادة المصرية تستهدف بها التنمية البشرية ، والسلام الاجتماعى .

● هناك جهود بذلت فى مراحل سابقة لا يمكن انكارها ، إلا أن ناتج هذه الجهود كان أقل بكثير من توقعاتنا .

● ان نسبة الأمية فى مصر ـ بعد كل الجهود التى بذلت ـ فوق ٥٠٪ وهناك ٢٠٠ ألف طفل فى سن الالزام لم يندرجوا فى التعليم . وهذه حقيقة تشعرنا بخطورة الوضع القائم .

● ان المناهج تثقل كاهل الطفل الصغير ، والمدرسة تفرض عليه أن يحمل حقائب ثقيلة الوزن ، قليلة النفع ، ولذلك لابد من مراجعة غير تقليدية للمناهج . بحيث نحسن تعليم الطفل ولا نسلبه حقه فى الاستمتاع بطفولته ونحرمه من البسمة فى المدرسة . . !

● ان التعليم هو المدخل الطبيعى للحرية والديمقراطية ، كما أنه الطريق لبناء قاعدة اقتصادية متينة .

وكانت عبارة السيدة سوزان مبارك مدوية : « ان تطوير التعليم لا يتم بارادة فرد وانما هو اقتناع أمة » .

وبذلك بدأ المؤتمر بداية ساخنة ، وغير تقليدية ، بحثاً عن التغيير ، وليس التطوير ، وبحثاً عن وسائل مشاركة الأمة فى العمل ، لأن القضية هى المستقبل كليه .

قضية التعليم .. !

فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اجتمع أكثر من مائة خبير واستاذ ومفكر فى ندوة علمية غاية فى الأهمية ناقشت بصراحة تطور سياسة التعليم فى مصر ، وتحليل الخطاب الرسمى حوله ، وعملية صنع القرار فيه ، والقوى الرسمية وغير الرسمية المؤثرة ، وموضوع الجامعة الأهلية ، وسياسة البعثات للخارج . . أهمية الندوة التى عقدت عام ١٩٩٠ تأتى من أهمية موضوعها الذى يمس بشكل مباشر كل أسرة فى مصر ، كما تأتى من طبيعة الجهة المنظمة لها وهى مركز البحوث السياسية ، وهو مركز علمى جاد له اسهامات معروفة فى تحليل وتقييم السياسات العامة فى كل المجالات السياسية والاقتصادية . . وتأتى أيضاً من طبيعة المشاركين فيها وهم وزير التعليم وصفوة من أهل الفكر والرأى .

وسواء شئنا أم لم نشأ ، فقد نجح وزير التعليم فى ذلك الوقت فى أن يجعل قضية التعليم فى مقدمة أولويات الاهتمام بالنسبة للرأى العام ، ومصدر حيرة فى كل بيت فى مصر ، حتى أن مذيعة التليفزيون لم تجد كلمات تقدم بها وزير التعليم فى برنامجها منذ أيام إلا أن تقول أنه الوزير الذى استطاع أن يجعل نصف الشعب المصرى يشعر بالخوف ، ونصفه الآخر يشعر بالقلق ، وكانت لكلماتها التلقائية أسباب :

● فالقرارات تصدر فجأة لتغير حياة الأبناء ، والآباء بالتالى ، وهذا آثار

فى النفوس التوجس . . والفكرة الواحدة تتأرجح بين الدفاع عنها بحرارة والهجوم عليها بحرارة من نفس المسئول ، وهذا أيضاً جعل الجميع لايدركون بالضبط ماذا سيحدث غداً ، ولعلنا نذكر هجوم الوزير على شهادة الجى . سى . أى . حتى كرهناها وكرهنا حامليها ، ثم صدر بعد الهجوم قرار بتجديد الاستثناء لحامليها مرة أخرى ، نتيجة عكس المقدمات . . وهكذا فى أكثر من مجال : قرارات تصدر ثم قرارات تتلوها بتعديلها أو الغائها ، وكل هذا ليس هينا ، أبسط نتائجه ما نلمسه من ارتباك عام ، ليس للأسر والتلاميذ فقط ، ولكن للمسئولين فى أجهزة التعليم والقائمين على تنفيذ القرارات . .

● والفجوة الواسعة بين القول والفعل ضاعفت من حجم وعمق هذا الارتباك . . على مستوى القول يتردد كلام عظيم مثل : « ان اساتذة الجامعات هم قادة الفكر ، وحملة مشاعل النور والتقدم » ، وعلى مستوى الفعل لم يوضع هؤلاء القادة حتى الآن فى موضع القيادة ، ولم تحدث استفادة من أضواء هذه المشاعل ، وحتى لم يؤخذ رأيهم فى القرارات المتصلة بالتعليم عموماً ، أو التعليم بالجامعات على وجه الخصوص قبل صدورها .

● وعملية « تسديد الخانات » تعرض بعض السياسات العامة بطريقة تسىء أكثر مما تفيد والمقصود منها ـ طبعاً ـ أسباغ مشروعية غير حقيقية ، واسكات أصوات قد تعلو بالحقائق ، ومثال ذلك ما جرى فى مؤتمر تطوير التعليم الذى عقد فى تلك السنة ثلاثة أيام وحشد غيه مئات من الاساتذة ، وقدمت فيه أفكار تحتاج إلى عام كامل على الأقل لمناقشتها ، ولكن المناقشات كانت واجهة غير مقصودة ، وكان المقصود تمرير ورقة جاهزة باسم « استراتيجية التعليم » تم اقرارها فى آخر يوم دون أن يكون الوقت كافياً حتى لمعرفة محتواها . ثم أصبحت هذه الورقة سلاحاً مشهراً فى وجه كل من

يقول أن ثمة تخبطاً فى السياسات ، بل واقتبست منها عبارات طبعت على أغلفة الكتب والكراسات وأصبحت ضمن أسئلة الامتحانات ـ مثل الكلمات المأثورة للزعماء الخالدين ! ـ ولاأحد يعرف لماذا يحتاج التلاميذ الصغار إلى حفظ فقرات من استراتيجية التعليم .

فى عام ١٩٨٤ وقف رئيس وزراء اليابان أمام المجلس النيابى وقال بوضوح وشجاعة : « ان الوقت قد حان لكى نقوم باجراء اصلاح جذرى لجميع أبعاد النظام التربوى استعداداً للقرن الحادى والعشرين » . . وترددت هذه الكلمات فى العالم كله . . كيف أن رئيس الوزراء فى أكبر دولة متقدمة فى نظم التعليم ، حققت بفضل نظام تعليمها القائم انجازات أقرب إلى المعجزات ، يعترف علنا بأن هذا النظام قاصر ، ويحتاج إلى مراجعة ، وتعديل ، ويطلب العون من المجلس النيابى ثم يقترح تكوين لجنة للإصلاح التربوى تحت رئاسته لتعمل ثلاث سنوات وتضم ٢٥ عضواً من كبار الشخصيات العامة ، و ٢٠ عالماً متخصصاً ، وتضم أيضاً ممثلين عن التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وكذلك ـ وهذا مهم جداً ـ ممثلون عن اتحادات العمال ورجال الأعمال والصناعة .

وحين بدأت هذه اللجنة عملها أعلن رئيس الوزراء فى أول اجتماعاتها : «اننى أؤمن بأننا يجب أن نقوم باصلاح النظام التعليمى جذرياً بسياسة طويلة المدى ، ولابد أن نجعل من ذلك مسئولية الحكومة كلها وليست مسئولية وزارة بعينها ، وأؤمن بأن الإصلاح التربوى يتضمن عناصر أكثر من مجرد اصلاح التعليم فقط ، وسوف يؤدى إصلاح التعليم بهذا المفهوم حتماً إلى إصلاح المجتمع اليابانى نفسه . . . » .

وبدأت اللجنة عملها بمناقشات واسعة لوضع تصورات موحدة لمسائل أساسية ما لم يتم الاتفاق عليها لايمكن التوصل إلى « استراتيجية للتعليم »

ولن تكون أية ورقة من هذا القبيل مؤثرة أو فعالة . . تصورات مثل : ما هى متطلبات القرن الحادى والعشرين (الذى أوشك على المجىء) ، وكيف يمكن زيادة دور الأسرة والمجتمع فى عملية التعليم ، وكيف يمكن دعم التعليم العالى والمعاهد والأبحاث العلمية والدراسات العليا ، وكيف يمكن تحسين نوعية المعلمين ، وماهى مواصفات المعلم المطلوبة بالضبط لهذا الدور الجديد ، وكيف يتم تعديل أنظمة الادارة التربوية والتمويل . . اسئلة كثيرة ، استغرقت مناقشة كل منها شهوراً طويلة ، دون مصادرة على الرأى بورقة جاهزة تهبط من أعلى . . أو بفكر مفروض لاينتظر من الخبراء الا توقيعاً على بياض!

ولقد قدمت اللجنة اليابانية تقريرين فى عامى ٨٥ و ٨٦ ثم تحولت هذه اللجنة بعد ذلك إلى كيان دائم أصبح معروفاً باسم « المجلس الوطنى لإصلاح التعليم » ورأسه الرئيس السابق لكبرى الجامعات . . ثم قدم المجلس تقريره الثالث فى عام ٨٧ . والتقارير الثلاثة تعتبر درساً عظيماً لمن يريد أن يعرف كيف تعمل الدول الكبرى على اعادة صياغة التعليم فيها ، وكيف يتمتع الخبراء بالحرية والمقدرة على معالجة المشاكل دون حاجتهم إلى استخدام قرون استشعار تتلمس مواطن الرضا من أعلى . . يكفى أن التقرير الثانى تحدث باستفاضة عما اسماه « حالة الضياع » فى التعليم اليابانى . .

تصوروا ماذا يحدث لمن يفكر فى الحديث عن حالة «ضياع» فى التعليم المصرى . . . بأى أوصاف سيوصف ، وهل سينجو من الاتهام بمعاداة الوطن والخروج عن مقتضيات الوطنية أم لا . . وهل سيتم عزله من كافة اللجان والأعمال ويحارب فى رزقه ليكون عبرة لغيره أم لا . . المهم أن التقرير اليابانى حدد محاور اصلاح التعليم ـ فى اليابان . . ! ـ فى ثلاثة محاور . .

المحور الأول يشمل مجموعة توصيات تدور حول إعادة الحماس إلى المعلمين بعد أن فتر حماسهم (!) . واستعادة ثقة الشعب فى التعليم بعد أن ضاعت الثقة (!) . والمحور الثانى : عن كيفية التعامل مع متغيرات هذا العصر وهو ما أصبح يسمى « عصر المعلومات » . والمحور الثالث هو إعادة تنظيم الإدارة التربوية وسياسة التمويل . وهذه الموضوعات بالنسبة لنا بعيدة عن العمل الجاد .

وكان لدى اليابانيين . . (تصوروا اليابانيين!) الشجاعة ليقولوا أن مصيبتهم الكبرى أن اهتمامهم الزائد بالحفظ أدى إلى تخريج إعداد كبيرة من الأشخاص (اللامعين) يفعلون ما يرضى الناس ، ولا يقدرون على التفكير المستقل والابتكارى ، ووجدوا فى أنفسهم الجرأة ليقولوا كذلك (الذى قال لجنة يرأسها رئيس الوزراء) أنه حتى داخل قطاع التعليم هناك جو من الشك ، وعدم تبادل الثقة ، وهذا أمر يجب علاجه قبل محاولة استعادة ثقة الجماهير فى نظم التعليم ! . . ثم طالبوا بالتخفيف من السيطرة المركزية على التعليم ، وتغيير شروط واختبارات القبول فى التعليم العالى ، والبحث عن وسائل جديدة لزيادة دعم القطاع الخاص للتعليم، وعدم ترك المدرسين الجدد للتلاميذ ليكونوا حقل تجارب لهم واشترطوا أن يقضى كل مدرس جديد سنة للتدريب تحت اشراف المدرسين القدامى . ولا ينفرد بالتلاميذ إلا بعد الاطمئنان إلى كفاءته وشخصيته وسلامته النفسية ! لأن الخطأ فى تربية البشر جريمة فادحة .

وتحولت هذه التقارير إلى مادة للحوار العام فى المجتمع اليابانى .

● ● ●

أمريكا فعلت نفس الشيء تقريباً . . لن أذكر بالتقرير الشهير الذى طلبه الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر عن التعليم فجاء بعنوان : « أمة فى

خطر » ! ولم يتكتم احد ما فى التقرير بصراحته الجارحة . ولكن يكفى أن أذكر بدراسة أقل شهرة أعدتها وزارة التربية الأمريكية عن أسباب نجاح اليابان الاقتصادى فجاءت النتيجة بأن التعليم الابتدائى والثانوى هو السبب فى هذا النجاح ، وأن العلاقة بين المدارس وسوق العمل فى اليابان أوثق مما هى عليه فى أمريكا ومعظم الدول الصناعية الأخرى . . فماذا نقول نحن . . وإذا قلنا فماذا يقال لنا ، وماذا يقال عنا . . ؟!

• • •

ومع ذلك فأصوات المطالبة بإعادة النظر الشامل فى التعليم عندنا كثيرة وقوية ، لكن محاولات اخفائها أو اسكاتها قوية جداً . . أقواها بالقطع صوت مجلس الشعب الذى يقول فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة فى عام ١٩٩٠ أن الدول الكبرى تراجع نظامها التعليمى ، وتدق نواقيس الخطر ، عندما تلمس أن تطور التعليم فيها لا يواكب تطورها ولا يلبى احتياجات مجتمعها ، وهذه المراجعة والمصارحة أوجب بطبيعة الحال بالنسبة إلينا . . وأن النظام التعليمى بحالته الراهنة إذا لم يتطور فلن يصبح قادراً على تحقيق الرسالة . . وهناك وظائف لاتقوم بها المدرسة الآن : بناء شخصية الفرد، وتنمية القدرة على الابتكار، وإعداد قوى عاملة منتجة . . أهداف واضحة وثابتة لكيلا يكون التعليم عرضة للاهتزاز والتذبذب أو يصبح التعليم حقل تجارب . . الهدف من التعليم الجامعى عندنا غير محدد حتى الآن ، هل هو من أجل تحقيق تطلعات الأفراد ، أم أنه موجه أساساً للوفاء باحتاجات المجتمع ، أم هو مزيج من هذا وذاك . . ؟ هذه الأسئلة ليست من عندى . ولكنها من مجلس الشعب ، ومعها أفكار كثيرة عن ربط التعليم باحتياجات المجتمع وتطور التكنولوجيا ، وفتح قنوات جديدة للتعليم التكنولوجى . والتوسع فى التعليم الفنى، والتدريب المهنى، ولكن بشرط الارتفاع بجودة

هذا التعليم والتخطيط له وفقاً لاحتياجات المجتمع ، وربط المدارس بالمصانع . . وكل ذلك لايكون التعليم قائماً فى الفراغ ، أو متقطعاً عن استراتيجية بناء وتطوير المجتمع ككل ، وعن احتياجات التنمية بمجالاتها المختلفة .

أما عندنا فإن هيئة عليا مثل المجلس الأعلى للجامعات لا تجد أمام تردد وتناقض القرارات إلا أن تعطى تفويضاً للوزير ليصدر ما شاء من قرارات . . وسهل علينا اختزال قضايا كبيرة إلى مسائل جزئية مثل الجامعة الأهلية التى نعلن أنها ستكون تكنولوجية وفى تخصصات نادرة وهى فى الحقيقة تتجه إلى تخصصات نظرية وعادية ولن تتمخض الا عن كليات جديدة للتجارة والاداب تحت مسميات جديدة مختلفة ، وهى كليات لا يحتاجها المجتمع ولكن تحتاجها جيوب أصحاب هذه الجامعة الخاصة طبعاً !

ان قضية التعليم ليست خاصة بالوزير، ولكنها مسئولية الحكومة ، والدولة ، ومؤسسات التفكير ، والبحث ، والجامعات ، واتحاد العمال ، ونقابة المعلمين . ودور الوزير أن يشجع الحوار فى المستويات ولايتصدى له بقصد اسكات من يريد أن يتكلم ليظل الكلام حكراً . . ولابد أن يكون كل قرار فى شئون التعليم جزءاً من خطة شاملة . هذه الخطة الشاملة لابد أن يعدها الجميع، ويشارك فيها الجميع، وتلقى قبولاً من المؤسسات الدستورية، ويفهم الناس ماذا سيحدث قبل أن يحدث، لكيلا يشعر نصفهم بالخوف، ويعانى نصفهم الآخر من القلق . نطلب من الله السلامة . . !

جمود أم تغيير ؟

يتنازع المؤسسة التعليمية فى مصر تياران متعارضان يصعب التوفيق أو حتى ادارة حوار بينهما لأن كلا منهما له جذور ومناخ تكون فيه ، ومصالح ارتبط بها ، وكلاهما يدرك أن نقضيه يمثل خطراً حقيقياً عليه ، ولذلك تحول الصراع بين الطرفين فى حقيقته إلى صراع على البقاء .

التيار الأول هو الأقوى والأقدم وقضيته أن التفكير فى تطوير التعليم قد تم وانتهى عصره ، ولم يعد لأحد من سبيل إلى إضافة أو زيادة لمستزيد . . فلدينا «استراتيجية التعليم» كاملة الكمال المطلق ، وليس أمام من يريد الإصلاح إلا أن يستلهم منها ويعمل ، فهى عندهم شىء أقرب إلى كتاب « رأى المال » أو « المانفستو » الشيوعى لعبيد الماركسية قبل انهيارهم ، أو مثل « الكتاب الأحمر » لماوتسى تونج فى الزمن الغابر الأغبر ، تستعبدهم الفكرة إلى حد أن قال أحدهم أن أى إعادة تفكير فى هذه الاستراتيجية لن يكون إلا « ردة » تستوجب الحساب والعقاب ، وربما يقام على مرتكبها « حد الردة» . !

أما التيار الثانى فهو الأقل عدداً فى وزارة التعليم ، والأكثر عدداً فى الجامعات ومركز البحوث ، وهو الإجماع عند جميع الآباء والأسر ، يرى أن أزمة التعليم الحالية لا يمكن مواجهتها مواجهة شكلية بمثل هذه التعميمات، وأن أجيالاً جديدة سوف تأتى وتحاسب هذا الجيل حساباً

عسيراً لأنه رأى ما صار إليه التعليم وسكت أو تقاعس ، بينما الجميع يدركون أن كل مشاكل المجتمع عند التحليل النهائى ليس لها سبب أو علاج إلا تغيير التعليم تغييراً جذريا ، ابتداء من المشكلة الاقتصادية ، إلى مشكلة تناقص الإنتاج والإنتاجية ، والبطالة السافرة والمقنعة ، وزيادة النسل ، ومظاهر السلوك السلبى وغير الأخلاقى والسلبية ، وعدم الانتماء ، وانتشار المخدرات والتطرف والجرائم . . وغير ذلك كثير من المشاكل تبدأ وتنتهى عند حقيقة واحدة هى أن المدرسة لم تعد تقوم بدورها التربوى ، ونظام التعليم ذاته متخلف ، والقضية لم تناقش بعمق وعلى المستوى القومى حتى الآن لكى يصل اليقين بأهمية التعليم إلى نخاع المجتمع .

الذين يقاومون فكرة التغيير فى ذاتها هم أقرب إلى أهل الكهف ، لأنهم لا يعرفون أن العالم اليوم ليس هو العالم الذى كانوا يعرفونه منذ خمس سنوات أو أقل . . واننا نعيش فى عالم آخر مختلف تمام الاختلاف . . وجميع دول العالم الحية تدرك ذلك وتعيد حساباتها على هذا الأساس . فالرئيس الأمريكى سابق ريتشارد نيكسون يخصص فى كتابه الأخير « انتهزوا الفرصة » فصلاً بحث كيفية «تجديد أمريكا » فيقول إن هناك أربعة أسئلة أساسية يتوقف عليها التخطيط لهذا التجديد : هل لدينا الرغبة فى قيادة العالم ؟ وهل لدينا امكانات القيادة ؟ وكيف نجدد أن نقود ، وكيف جدد أمريكا من الداخل حتى نستطيع أن نقود فى الخارج ويتخذنا الآخرون مثلاً يحتذى ؟ ولعلنا نلاحظ أن هذه الأسئلة بذاتها هى المطروحة علينا ، أو يجب أن نطرحها نحن على أنفسنا .

يقول نيكسون : ان الدولة إذا لم تقم بتطوير سياسة التعليم لتخريج علماء وباحثين من شباب الأمريكيين فسوف تفقد تقدمها ، وأمريكا فيها ٢٥ ٪ من ابنائها لم يحصلوا على شهادة إنهاء الدراسة الثانوية، وكثير ممن

حصلوا عليها يفتقدون المهارات اللازمة ليندمجوا فى المجتمع الحديث ، . أما فى العلوم والرياضيات فشبابنا يأتى فى ذيل القائمة التى تضم الدول الصناعية ، وقد انحدر مستوى أغلب المدارس العامة ، وأصبح الطلبة لا يشعرون بالرغبة فى الدراسة بحماس ، ويقضون ساعة واحدة أو أقل فى الاستذكار بالمنزل ، وثلاث ساعات . أو أكثر . أمام التليفزيون يشاهدون برامج تافهة يومياً .

تصوروا ان هذا ما يقوله نيكسون ـ الرئيس السابق ـ عن أمريكا . . فماذا نقول نحن ؟ وتصوروا أنه يقول أيضاً بالحرف : إن أمريكا ينحدر مستواها فى التعليم شيئاً فشيئاً . . اننا نربى جيلاً جديداً ، وما نراه فيه من جهل ليس مرجعه إلى غباء فيه ، ولكن لأنه لم يتم استغلال ذكائه بشكل جيد ، ولكى نوقف هذا التدهور علينا أن نتحرك فى ٦ اتجاهات :

● ان نطور مهنة التدريس لأن برامج كليات المعلمين محشوة بمناهج لا فائدة منها ، ويجب أن نهتم بالعلم الذى سيتولى المعلم تدريسه أكثر من اهتمامنا بنظريات التعليم ، فالمدرس يجب أن تكون معلوماته عن علمه الذى يدرسه أكثر من معرفته بنظريات وطرق التدريس ، لأن المدرس ذا المعلومات غير الكافية فى مادته لايمكن أن يدرسها بكفاءة ولا أن يثير حماس التلاميذ لها .

● أن نرتفع بمستوى المدرسة ، فهى تعانى من التضخم الوظيفى ، والترقى على أساس الأقدمية وليس الكفاءة .

● أن نشجع التلاميذ على بذل أقصى جهد فى التحصيل لأنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا كان لأحدهم رغبة فى الدراسة فى إحدى الكليات المرموقة .

● أن نركز على الحوافز ، فالطفل يولد وبه رغبة شديدة للمعرفة ، ويظل يسأل والديه « لماذا » ولكننا فشلنا فى أن ننقل هذه الرغبة فى المعرفة إلى العلوم والرياضيات ، وبدلاً من أن تشدهم الرغبة إلى معرفة خفايا العلوم تتولد فيهم الرغبة فى الابتعاد عنها ، ولا يقرأون إلا ما هو لازم للامتحانات . . اننا يجب أن نوقظ فيهم حب المعرفة ، ونفتح لهم الآفاق المثيرة فى العلوم والتاريخ والرياضيات وغيرها لكى يقبلوا عليها لأنهم لن يتعلموا إلا إذا تولدت لديهم الرغبة فى التعلم .

● يجب أن نرتفع بمستوى المدارس العامة (الحكومية) لأن الفارق بينها وبين المدارس الخاصة فارق رهيب ، واقترح تجميع المبالغ التى تصرفها أمريكا على المدارس، واعطاء صكوك لكل ولى أمر طبقاً لعدد أبنائه ، ليدفع مصاريف المدارس منها ، وتحصل كل مدرسة على استحقاقاتها طبقاً لعدد الصكوك . وقد نجح هذا النظام حين طبق فى بعض الولايات باسم « الإختيار » لأنه أقام المنافسة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة . وعوقبت المدارس الفاشلة والمهملة فى اداء رسالتها ؛ برفض التلاميذ دخولها وبالتالى حرمانها من الموارد .

● يجب أن نتخلص من عقدة التعليم الجامعى بإدخال « التلمذة الصناعية » فى المصانع بدلاً من الفصول ، فلقد أدى تزايد الإعداد فى الجامعات إلى « التضخم الاكاديمى » وأصبح على من يرغب فى العلم أن يتجه إلى دراسات أعلى لكى يتميز على أقرانه .

يقول نيكسون أنه لاحظ أن هناك اتفاقا غير مكتوب بين الاساتذة بألا يعلمو . . واتفاقا آخر بين الطلبة ألا يتعلموا (!) .

حاولت أن أجد تشخيصاً لحال التعليم عندنا ـ بعيداً عن أوهام الواهمين، ودفاع المدافعين بالحق والباطل عن بقاء الحال على ما هو عليه

دون تغيير ـ فلم أجد أفضل مما قاله الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون عن حال التعليم فى أمريكا . . وقد نجد من صانعى الأزمة عندنا من يقول : يكفينا فخراً أن جعلنا التعليم عندنا مثل أمريكا (!) .

ويستمر بنا البحث عن طريق للمستقبل بحثاً عن كيفية تجديد بلدنا كما يفعل الآخرون .

التعليم .. والأمن القومى

مازال القصور قائماً فى تناولنا لأزمة للتعليم فى مصر ، لأننا حتى الآن نبحثها فى إطار جزئى : تربوى وإصلاحى ، أما الرؤية الشاملة لوضع التعليم فى المجتمع كله ، فمازالت غائبة وبخاصة دور التعليم فى حماية المجتمع والدفاع عنه فى مواجهة أخطار خارجية وداخلية تتربص بنا ، أن التعليم وإرتباطه بالأمن القومى ، ذلك البعد الغائب وإن جاء ذكره فى بعض الأحيان خلال المناقشات القائمة ، فإنه يأتى عابراً ، وبسرعة ، وعلى هامش الأحاديث الطويلة التى تركز عادة على الكتاب المدرسى والمناهج دون الإقتراب من البؤرة الحقيقية التى يجب أن يدور حولها كل حديث عن التعليم قبل الدخول فى التفاصيل .

فإذا كان الأمن القومى هو قضية كل مجتمع بمعنى حماية الدولة (شعبها وأرضها) من كل صور الغزو التى تتعرض لها بالفعل ، أو يمكن أن تتعرض لها إبتداء من الغزو العسكرى ، إلى الغزو الفكرى ، أو الثقافى ، أو العقلى ، أو الاقتصادى . وهو أخطر لأنه غزو خفى لا ترى أساليبه بالعين

ولكن فقط تظهر آثاره بعد أن يكون قد أكد نتائج إنتصاره وأصبحت مقاومته مستحيلة ، ويكون قد استطاع أن يحقق نتائج الهزيمة دون حرب ، وقد نرى فيما حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وبعض دول افريقيا أمثلة لذلك ، ما يهمنا أن وسائل الدفاع العسكرى عن المجتمع مهما بلغت من قوة لن تحقق فاعليتها إلا إذا تحقق لهذا المجتمع القوة بكل معانيها ،

والتماسك ، بكل جوانبه ، وإذا توافر لشعب هذين العنصرين : القوة (المعنوية . . العلمية . . ثم الاقتصادية . . ثم العسكرية) والتماسك (بين عناصره وفئاته رغم ما فى داخله من تناقضات ، وصراعات طبيعية هى من إفرازات الحياة ذاتها مادام المناخ السوى والصحى متوافراً للوصول بها إلى حلول إيجابية) . . إذا توافر هذان العنصران يمكن القول بأن هذا المجتمع قادر على تحقيق المصالح والأهداف العليا التى تكفل بقاءه وإستمراره وتقدمه . . هل يمكن أن نتصور وجود ذلك كله بدون نظام جيد للتعليم ، يعد المواطن إعداداً جيداً لها ، وأى خطر يمكن أن يحيق بنا إذا كان التعليم غير قادر على هذه المهمة . . ؟

وإذا كنا مدركين حقاً أن الثروة الأساسية لمصر هى ثروتها البشرية فليست غنية ببترولها ، ولا بصناعتها ، ولا بزراعتها ، وإن كانت ليست فقيرة فى ذلك أيضاً . . ولكنها بالأساس غنية بشعبها وبخبرات أبنائها ، وبقدرتهم على أن يعيشوا العصر ويتوافقوا معه ، بل ويتفوقوا فيه ، ألا يفرض علينا الواجب القومى حماية هذه الثروة بكل صور الحماية ، وتخطيط برنامج « لا يقل عن البرامج المماثلة التى تضعها الدول الحية فى هذا العالم » لزيادة عناصر القوة فى هذا الشعب ، ونحن فى عصر العنصر الأول لقوة الإنسان فيه هو العلم . . فهل المدرسة المصرية قادرة على أن تكون « مصنع الرجال » بحق كما نقول فى الخطب أم أن العكس هو الصحيح . . وإلى أى حد يؤثر ذلك فى الأمن القومى . . ؟

ومفهوم الأمن القومى بمعناه الواسع أصبح شائعاً ولا يحتاج إلى شرح بعد أن انتقل من المتخصصين إلى أدبيات الكتابة العامة ، وهو المفهوم الشامل لعناصر القوة والدفاع فى أى بلد ، ومع ذلك فإن هذا المفهوم لم يرسخ ، ولم يستقر عندنا ، ومازال الشائع فى فكرنا أن الأمن القومى هو الأمن

العسكرى، مع أن إختراق أو غزو أى دولة يتم فى زمننا، ويحقق أهدافه ، دون تحرك جيوش ، أو إطلاق صواريخ ، أو إسالة دماء ، حيث أصبح ممكنا السيطرة على العقول . وقتل الإرادة ، وإحباط الطموح القومى ، وتحقيق هزائم داخلية فى نفوس الشعوب تغنى عن النار والدماء والصور التقليدية القديمة للحروب والانتصارات .

ومادام حديث هذه الأيام لابد أن يدور حول محاولة فهم النظام الدولى الجديد ، فهل يمكن تصور أن يقوم هذا النظام الجديد على أساس غير ما كان عليه أى نظام دولى قديم : صراع الارادات ، ومحاولات السيطرة ، والاخضاع ، فى عالم فيه كبار وصغار ، وأقوياء وضعاف ، وأغنياء وفقراء ، ومن أين تأتى لشعب القدرة على الصمود فى حلبة الصراع دون تجهيزه عقلياً ومعنوياً . ولو تصورنا دولة لديها ذراع طويلة وجسم هزيل ، هل يمكن أن تحقق لنفسها الأمن بالذراع القوية وحدها . ؟

ونحن نكثر الحديث عن الأمن الغذائى ، والأمن المائى ، والأمن الاسكانى ، وحتى الأمن الدوائى والصحى ، ولا نتحدث عن « الأمن التربوى » الذى خصص له الدكتور سعيد إسماعيل على كتابا ضاع فى دوامة الصمت واللامبالاة يدور حول : كيف نحقق قدرة الأمة من خلال نظامها التربوى على حماية كيانها ، وحماية نظام القيم المميز لشخصيتها ، وحمايتها من التهديد الخارجى المتمثل فى الغزو الثقافى ، والتهديد الداخلى المتمثل فى مظاهر التخلف ، وكيف يمكن أن يتم ذلك وفقاً لاستراتيجية تعليمية وثقافية تجعل الإنسان يحمل الحصن والقلعة فى داخله ، ويقدر على تجاوز الواقع إلى السعى لبناء المستقبل . . هل يمكن تحقيق شىء من ذلك بدون إعادة بناء نظام التعليم . . ؟

وحتى إذا تركنا الحديث عن الاستراتيجية العليا إلى التفاصيل والنتائج فى

مشكلة حادة وحاضرة فى كل بيت تخيم عليه بما يشبه المأساة القومية ، وهى مشكلة البطالة ، ونظرنا إليها من زاوية أثرها على الأمن القومى فسوف نجد أنفسنا أمام موضوع كبير يفضى بنا إلى مزالق رهيبة . . ماذا يمكن أن يصل الحال بالملايين من أصحاب القوة والشباب والطموح حين يستحيل عليهم الحصول على لقمة العيش الشريفة وبالعمل الحلال . . ودون إستطراد ليست هذة مناسبته فهل يمكن النظر إلى البطالة دون البحث عن أهم أسبابها فى النظام التعليمى القائم الذى يعبر عن إنفصام الشخصية فى المجتمع . . تعليم يعد شباباً لمهن وأعمال لا يحتاجها المجتمع ، ومجتمع يحتاج مهارات وتخصصات لايعدها التعليم ، وعصر تنطلق فيه علوم الفضاء ، والتكنولوجيا ، والهندسية الوراثية ، والليزر ، والكمبيوتر ، وعلوم الإدارة . . إلى آفاق بعيدة ، ودول العالم الأول تقوم الآن بمراجعة نظامها التعليمى ، وتعلن ثورات مخططة عليه ، ونظامنا التعليمى قانع بمكانه فى آخر القائمة بين النظم التعليمية فى العالم الثالث ، ويكتفى بحيلة العاجز : الدفاع عما هو قائم ، وإتهام من يدعو إلى التغيير . . أليس فى كل ذلك خطورة على الأمن القومى . . ؟

هذه مقدمة لحديث لابد منه ! .

التعليم .. ونظرية ماكنمارا

لاتخلو دراسة عن الأمن القومى من اشارة إلى عبارة بالغة الأهمية ذكرها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى ورئيس البنك الدولى الأسبق والمفكر الاستراتيجى فى كتابه الشهير « جوهر الأمن » ، يقول فيها : « ان أى مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصرى ، فإن الأمن بالنسبة له يكون معناه التنمية ، فالأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس النشاط العسكرى التقليدى وإن كان يشمله ، ان الأمن هو التنمية ، وبدون تنمية لايمكن ان يوجد أمن ، والدول التى لا تنجح فى تحقيق التنمية لايمكنها أن تظل آمنة» . بهذه العبارة يقدم ماكنمارا بفكرة الاستراتيجى مفتاحاً من أهم المفاتيح التى تتصل بتقدم وتدهور الدول النامية ، ولو ان ماكنمارا لم يتحدث عن التعليم مباشرة ، إلا أن العبارة كلها إشارة إلى شيء واحد هو التعليم ، فهو بداية التنمية والشرط اللازم لتحقيقها ، ومن هنا نؤكد ان إصلاح التعليم قضية حياة أو موت ، بالنسبة لنا كدولة لا مستقبل لها بدون التنمية وبالتالى الامن .

القضية ليست قضية تقدم أو ازدهار المجتمع ، القضية قضية أمن قومى ، أى قضية الوجود . وسلامة الوطن ، والكرامة الوطنية ، وحماية عقول أبناء الوطن ، وقدرة هذا الوطن على التصدى للأخطار . وبعد ذلك هل يمكن أن نتصور مجتمعاً يريد أن يحقق مشروعاً جاداً للتنمية **الاقتصادية**

والحضارية دون أن يبدأ بثورة حقيقية لتنمية البشر ؟ هذا المفهوم لم يكن غائباً منذ الخمسينات ، وترددت بقوة شعارات رنانة ـ وصادقة ـ عن أهمية بناء البشر ، وبناء الإنسان ، ولكنها ظلت فى دائرة القول ولم تدخل أبداً مرحلة التنفيذ ، ووجد المسئولون راحة فى العبارة التى كانت تلوكها الألسن كل لحظة : « ان بناء المصانع ممكن، وبناء المستشفيات سهل ، لكن بناء الإنسان هو الصعب العسير » . . وبدلاً من فهم العبارة على أنها حفز على مضاعفة العمل، فهموها على أنها مبرر للفشل ، فما دام هذا هو المطلب الصعب العسير فإن العذر فى القصور والتقصير قائم وموجود .

ولقد نبهنا الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله يوما وأراح ضميره حين قال انه « فى مرحلة من المراحل كان بناء جيش وطنى هو المهمة الرئيسية، واليوم فإن بناء التعليم هو المهمة الرئيسية فى مصر . » وهذه العبارة بالغة الأهمية ، لأن الصراع الدولى تحول من صراع عسكرى إلى صراع حضارى، وبعد ان كانت الدول الكبرى تحشد قواها لمشروع يقرب من الخيال مثل مشروع ريجان عن حرب الكواكب ، انتهت مرحلة الحرب الباردة ، وتقدم الاتحاد السوفيتى بطلب للانضمام إلى حلف الاطلنطى «!» وباع أسراره وبعض أسلحته الذرية ، وظهر نظام دولى جديد ، ولن يكون التهديد بالحرب قائماً فى ظله لسنوات قادمة ، ولكن سيبقى الصراع قائماً على مستويات أخرى ، صراع الأقوياء الذين يريدون أن يزدادوا قوة ويريدون أن يعبروا عن كل مرحلة من مراحل القوة يصلون إليها ، وعلى المستوى الإقليمى مازال التنبيه الذى أطلقه مفكرنا الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين منذ عام ١٩٦٧ قائماً حتى الآن ، وهو أن الصراع العربى الاسرائيلى ممتد ، وسوف يظل صراعاً حضارياً . . واسرائيل من جانبها تخطط وتعمل وتستعد وتمارس هذا الصراع الحضارى ، والعرب محتاجون إلى هزة توقظهم من سباتهم العميق .

والصراع الحضارى ، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى ، يعتمد أساساً على العلم ، والعلم لايمكن أن يتقدم فى بلد ليس فيه نظام تعليم عصرى ومستنير يسمح بتكوين المواطن الذى يستطيع أن يشارك فى التنمية بمعناها الواسع وفقاً لنظرية ماكنمارا ، ولن نستطيع أن نتقدم إلا إذا أدركنا أن بناء المواطن ، وتكوين العقل المصرى والشخصية المصرية القادرة على التحدى هى المعركة الأولى بالنسبة لنا ، وأن النجاح والفشل على المستوى الاستراتيجى مرتبط بما يتحقق فيها .

وحتى إذا وضعنا مفهوم «الأمن القومى » فى اطاره الضيق القديم على أنه الأمن العسكرى ، فهل هناك حاجة إلى تأكيد أن الجندى فى الحرب الحديثة يحتاج إلى تعليم راق وأن الجندى الردىء هو الذى تلقى تعليماً رديئاً ! وهل هناك حاجة إلى التذكير بأن الأسلحة الآن أصبحت شديدة التعقيد ، وتدار بالكمبيوتر والالكترونات والليزر ، ولايمكن أن يحسن تشغيلها إلا من بلغ درجة راقية من استيعاب العلوم الحديثة . . ؟ وهل نحتاج إلى استعادة ما جرى قبل حرب ١٩٧٣ حين اضطرت القوات المسلحة إلى الاحتفاظ بخريجى الجامعات مجندين لمدة ست سنوات لعدم وجود اعداد كافية منهم لتلبية متطلبات المعركة العسكرية بعد أن أصبحت القوة العسكرية فى أساسها قوة علمية وتكنولوجية ، ولم يكن ممكناً الاعتماد على الأميين أو انصاف المتعلمين لقيادة دبابة ، أو تشغيل صاروخ .

أما تأثير الأمية على الأمن القومى فهذا موضوع واسع وبالغ الأهمية ، لأن الأمية فى مصر تزداد ولا تنقص ، رغم كثرة التصريحات الوردية بحيث يمكن اتخاذها نموذجاً للعمل الذى يجب انجازه ونكثر من الحديث عنه بينما لانحقق فيه أى انجاز له قيمة ، مع وجود مجلس أعلى لمحو الأمية لم يجتمع ، وخطط وبرامج لمحو الأمية منذ عشرات السنين لم تزد على أن تكون حبراً على

ورق ، تقارير تبشرنا بنجاح منقطع النظير فى تحويل الأميين إلى عباقرة . !
هذه الأمية فى عصر الكمبيوتر تمثل عاراً لانستطيع أن نداري الخجل منه وتمثل خطورة حقيقية على التنمية ، وإذا وضعنا فى اعتبارنا أخطار الحرب النفسية ، والاختراق العقلى والثقافى ، وانتشار الخرافات، والمخدرات، والجريمة، بين الأميين وسهولة تأثير الدعايات السياسية المضادة عليهم ، وصعوبة تكوين رأى عام مستنير بينهم وهو أول شروط ولوازم الديمقراطية .

وكذلك إذا وضعنا فى الاعتبار الآثار السياسية المترتبة على ما تفرزه الانتخابات البرلمانية مع وجود أغلبية مطلقة من الناخبين الأميين بما فى ذلك من سوء الاختيار ، والانقياد للعصبيات القديمة وعدم الاختيار الموضوعى، وسهولة خداعهم والتأثير عليهم ، مع خطورة دور المؤسسة التشريعية ، فإننا سندرك إلى أى مدى يكون حماية الأمن القومى بالغ الصعوبة فى بلد يغيب فيه عن الوعى السبياسى ما يقرب من نصف سكانه ، ويعيشون فى عصر وهم عاجزون عن فهمه فضلاً عن المشاركة أو التأثير فيه . !

ولكى ندرك أكثر معنى ارتباط التعليم بالأمن القومى يكفى أن نرى ما حدث فى الولايات المتحدة ، فقد كان موضوع التعليم على رأس البرنامج الانتخابى الذى خاض به الرئيس الأمريكى جورج بوش معركة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، بل ان الحملة الانتخابية كلها كان شعارها « اصلاح التعليم»، وبعد وصوله إلى البيت الأبيض كان موضوع التعليم قبل غيره فى أولوياته وتمت دراسته وادارته على مستوى الرئاسة ، وكان الرئيس رونالد ريجان قد شكل قبل ذلك ، لجنة رئاسية هى التى درست وحددت عوامل الضعف فى النظام التعليمى الأمريكى وأعدت تقريرها البالغ الصراحة «أمة فى خطر » أحدث دوياً داخل وخارج المجتمع الأمريكى وكان بداية يقظة قومية ، وتحرك جاد ، وبعد التقرير شكل الرئيس لجنة رئاسية ظلت تعمل

خمس سنوات لإعداد استراتيجية التعليم أعدت فى نهايتها خطة متكاملة لإصلاح التعليم . وهكذا صعدت قضية اصلاح التعليم من أيدى الموظفين والتكنوقراط ، بل ومن يد وزير التعليم ، والمؤسسات التقليدية ومراكز البحوث التربوية ، إلى أعلى مستوى سياسى ، لكى توضع فى مكانها ، وبحجمها الصحيح كقضية أمن قومى ترتبط بالاستراتيجية العليا للوطن .

وليس أخطر على شعب من أن يكثر فيه الكلام ويقل العمل، أو يكثر فيه الكلام عن أعمال لم تتم ، وبالنسبة للتعليم فى مصر فإن مشكلة المشاكل كما نبهنا كاتبنا الكبير نجيب محفوظ هى أن الدولة والمجتمع يعالجان قضية التعليم على أنها قضية خدمات ، وحين اضطرت الدولة إلى التراجع والتضحية بكثير من الخدمات كان التعليم ضمن هذه الخدمات التى تأثرت، ولن نتجاوز الخطر الذى نوشك أن نقع فيه إلا بأن ندرك أن أزمة التعليم ليست أزمة خدمة من الخدمات ، وإنما هى أزمة من نوع آخر ، تتجاوز كل ما نعرفه عن أوجه النقص والقصور فى سائر الخدمات ، وتصل فى أهميتها إلى أن اهمالها ، واستمرار التقصير فى مجالاتها يضع مستقبل الاجيال القادمة، بل ومستقبل مصر كله ، فى مهب الريح . . ولابد أن نفهم ، وندرك ، ونصدق ، انها أزمة تهدد الأمن القومى ، وبدون مواجهة قومية لهذه الأزمة فإن مصر معرضة لخطر شديد . .

مع ان ارتباط التعليم بالأمن القومى قضية واضحة فى دول العالم المتقدم . إلا أنها مازالت تحتاج عندنا إلى مجهود كبير لكى تتضح وينعكس أثرها على ترتيب الأولويات فى المجتمع ، فحتى الآن نضع التعليم كمرفق من مرافق الخدمات ، ومكانه عندنا فى آخر السلم الذى يحدد الأولويات ، ولو أننا عند الكلام نتحدث كثيراً عن قيمة التعليم كشرط للقدرة العسكرية ، وللخروج من الأزمة التكنولوجية التى دفعتنا ـ مع دول مثلنا ـ إلى الحياة فى عصر آخر ، لم يتجاوز كثيراً القرن التاسع عشر ، وجعلتنا مستهلكين للتكنولوجيا الحديثة دون أن ندخل ـ بعلمنا أو عملنا ـ هذا العالم المذهل الذى يقوم على قاعدة واسعة من العلم والتعليم ، وتتسابق فيه الدول ويشتد بينها الصراع حول العلم وما يمكن أن تحققه الدول من معجزات وقدرة على التفوق والسيطرة بهذا السلاح وحده .

وارتباط التعليم بالأمن القومى واضح وقوى فى دول كثيرة لسنا أقل منها بأى حال ، ولو أخذنا اسرائيل كمثال فإن نظرية الأمن فيها تعتمد على ثلاثية مترابطة : الإنسان ، السلاح ، الأرض ، كذلك حين بدأت الولايات المتحدة فى مراجعة نظم التعليم فيها فى بداية الثمانينات كان المنطلق الرئيسى لذلك هو حماية الأمن القومى الأمريكى ولذلك جاء التقرير النهائى يحمل عنواناً مثيراً للدهشة بما انطوى عليه من تحذير بالغ الشدة من أن استمرار

أوضاع التعليم الأمريكى كما هى سوف يهدد كيان أمريكا كأمة وكدولة عظمى . ومازال عنوان التقرير الذى أعلنه الرئيس الأمريكى ريجان بنفسه « أمة فى خطر » ! مثالاً لليقظة القومية وممارسة المسئولية وإذا كان هذا التقرير قد دق أجراساً عالية من قمة السلطة دون محاولة لتجميل الواقع فقد أيقظ فى الأمريكيين روح التحدى ، فأولى بنا ـ ونحن على ما نحن فيه ـ أن ندرك أن قوة الدولة لن تتحقق إلا بالتعليم ، وليس أمامنا ـ كما تقول الدكتورة نادية جمال الدين الأستاذة بكلية التربية بجامعة عين شمس ـ إلا المواجهة . . مواجهة القوة بالقوة ، وهذه القوة أساساً لن تكون دون علم ، والعلم يكتشفه الإنسان ، وهذا العلم المنشود لايمكن أن يوفره التعليم الأساسى أو الثانوى بمستواه الضحل الحالى ، لأنه لن يستطيع إنسان تعلم تعليما سطحياً أن يحقق تقدماً فيه . وفى بحثها عن استراتيجيات القوة تفتح معنا جراح ٥ يونيو ١٩٦٧ وتستعيد ما قاله الرئيس السوفيتى وقتها « خروشوف » « ان درجة تعليم الجندى المصرى فى ذلك الوقت لم تكن تسمح له باستيعاب الأسلحة المتطورة والمعقدة، ولم يكن يستطيع أن يستخدم سلاحاً متقدماً أكثر من البندقية » ، ومهما تكن مثل هذه الكلمات جارحة لمشاعرنا إلا أنها لم تبعد كثيراً عن الحقيقة بدليل أن تغير نوعية الجندى المصرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان عاملاً جوهرياً فى النصر الذى تحقق .

القائلون بأهمية التعليم وعلاقته الوثيقة بالأمن القومى كثيرون ، لكن صورة الواقع كما نراه فى المدرسة المصرية لاتعكس الإيمان بهذه الحقيقة، بل هى دليل على أننا نعيش فى غيبوبة، وإلا فكيف نفسر انخفاض ميزانية التعليم بعد أن كانت تمثل ٢٢,٢٪ من ميزانية الدولة فى الستينيات لتصبح ٩,٨٪ فى عام ١٩٨٢ ثم تنحدر لتصبح ٥,٩٪ من ميزانية الدولة عام ٩١ ، وكيف نفسر الحقيقة المرة وهى أن ٩١٪ من ميزانية التعليم موجه

للأجور والمرتبات، وكيف نتصور أن الاستثمارات الجديدة فى التعليم مخصص لها ٢٠٠ مليون جنيه وفى ظل التضخم السائد وارتفاع الأسعار . ماذا يمكن أن يفعل هذا المبلغ لنظام تعليمى يضم ربع المصريين تقريبا . . ؟ ويبدو أنه من الضرورى أن نردد بعض الأرقام ذات الدلالة كثيراً لكى ترسخ فى الأذهان ـ مع انتشار داء النسيان أو التناسى ـ مثل أن نصيب التلميذ المصرى فى التعليم ٨٨ دولاراً فى السنة بينما تخصص اسرائيل ٨٧٧ دولاراً للتلميذ أى ما يقارب عشرة أمثال ، وأن نصيب الطالب فى التعليم العالى فى مصر ٤٨٥ دولاراً فى السنة وفى اسرائيل ٣٧٠٥ دولارات أى ما يقارب ثمانية أمثال ما ننفقه ، وكيف نفهم الاحصائية الأخيرة التى نشرتها اليونسكو وفيها أن خريجى الجامعات فى اسرائيل أكثر من ١٣٪ من الطاقة العاملة ، وأن أصحاب الدرجات الجامعية فى العلوم الطبيعية فى إسرائيل ١ , ٩٪ من خريجى الجامعات وهى نسبة تزيد على خريجى هذه التخصصات فى كندا (١ , ٩٪) وألمانيا (٦ , ٣٪) واليابان (١ , ٢٪) وسويسرا (٦ , ٢٪) وبريطانيا (٥ , ٨٪) ولاتزيد على إسرائيل إلا الولايات المتحدة (٩ , ٩٪) أما أصحاب الدرجة العلمية الأولى فى العلوم الميكانيكية فنسبتهم إلى الخريجين فى إسرائيل (٦ , ١٠٪) أعلى من الولايات المتحدة (٦ , ٦٪) ومن كندا (٩ , ٦٪) وألمانيا (٥ , ٨٪) وسويسرا (٧ , ١٪) وبريطانيا (٤ , ٦٪) ولا تزيد عليها إلا اليابان التى يصل أصحاب هذه الدرجة من المتخصصين فى العلوم الميكانيكية فيها إلى (٢ , ١٢٪) وتشير التقارير الدولية إلى أن اسرائيل استطاعت أن تحقق فى سنوات معدودة قفزة فى نظامها التعليمى حتى أصبحت نسبة العاملين فى العلوم والتكنولوجيا فى إسرائيل ٣٣٪ من مجموع الطاقة البشرية العاملة . .

وفى دراسات أعدتها مجموعة من الباحثين والخبراء الإسرائيليين ونشرت منذ ٧ سنوات فى التقرير الشهرى لضباط الجيش الإسرائيلى فى العدد رقم (٢

ـ ٣ / ١٩٨٥) جاء فى مقدمتها «على الرغم من أن إسرائيل تعيش فى مواجهة صعبة مع مشاكل عسكرية واقتصادية واجتماعية معقدة فإنها مضطرة إلى تجاوز المشاكل اليومية والتغلب عليها ، وإلى دراسة مدى تأهبها لمواجهة العالم المتغير بسرعة كبيرة . . أن باستطاعة إسرائيل أن تفاخر بانجازاتها التى حققتها فى المجالات الصناعية والزراعية والطبية والعلمية والتعليمية ، ولكن يجب ألا تخلد إلى الراحة ، وألا تقف بلا حراك فوق « أكاليل الغار » ويجب أن تتصدى للسؤال : كيف تستطيع أن تستغل طاقتها البشرية للاندماج فى عالم الغد» . . ؟

وفى دراسة للبروفيسير يعقوب بشيم نائب مدير مركز العلوم التكنولوجية فى جامعة تل أبيب فى ذلك الوقت (عام ١٩٨٥) قال : « ان العلوم والتكنولوجيا تؤثر على حياتنا بشكل متزايد بمفاهيم الأمن القومى ، والمناعة الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعى ، وأن الأهداف القومية لدولة اسرائيل فى المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية يصعب تحقيقها فى الظروف الجغرافية ـ السياسية التى تعيشها وبسبب ضآلة المواد الخام المتوافرة فيها ، ولكن يوجد لدى إسرائيل طاقة بشرية كبيرة نسبياً من رجال العلوم والتكنولوجيا يمكنهم تعويض النقص والمساعدة فى تحقيق الأهداف القومية ، ومن هنا تبرز أهمية إيجاد سياسة تعليم وتحديد أولويات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وتخصيص الموازنات حسب تلك الأولويات . . إن إسرائيل تعتبر دولة « غنية » بالأبحاث والتطوير ، وتشبه من حيث الانفاق على التعليم والتكنولوجيا والعلوم دول مثل الولايات المتحدة التى أنفقت ٤ , ٢٪ من إنتاجها القومى على العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٠ وألمانيا الغربية أنفقت ٣ , ٢٪ من إنتاجها القومى ـ واليابان أنفقت ٢٪ بينما أنفقت إسرائيل ٥ , ٢٪ من مجموع إنتاجها القومى للعلوم والتكنولوجيا (بخلاف

التعليم) . هكذا يضعون التعليم والبحث العلمى فى مكانها كقاعدة للتفوق .

يكفى هذا الآن لتأكيد ارتباط التعليم بالأمن القومى من ناحية ، وعدم اتساق هذا التوجه مع اهتمام الدولة كما ينعكس فى الميزانية فهى تكشف عن التراجع من جانب الدولة سنة بعد أخرى فى الانفاق على التعليم وان كان « الكلام » مستمراً عن أهمية التعليم .

وأخيراً جاءت بادرة مبشرة تدل على أن ثمة مراجعة للإعادة ترتيب أولويات التنمية حين ناقشت لجنة التعليم بمجلس الشعب الخطة الخمسية الجديدة لتعليم وحين وجدت الحد الأدنى المطلوب لإنقاذ التعليم من التدهور أكثر وأكثر، لا يقل عن ٦ مليارات جنيه بينما لم تدرج الحكومة فى الخطة غير ٣ مليارات فقط اتخذت اللجنة قرارها بالإجماع بالرفض وطلبت من الحكومة إعادة النظر فى مخصصات الاستثمار فى التعليم من منطلق ان التعليم ضرورة من ضرورات الأمن القومى المصرى .

هذه البادرة تبعث على الأمل فى امكان تغلغل المفهوم الحقيقى للأمن القومى وترجمة الكلام فيه إلى عمل، لنذلل على أننا فهمنا الأمن القومى على أنه ليس حماية الشعب والأرض من أى هجوم عسكرى مباشر ، ولكنه بالدرجة الأولى لحماية الشعب والأرض لابد من تقوية الدفاعات الأساسية . . « البشر » . . « فالإنسان » هو خط الدفاع الأول عن البلد، فإذا احسنا بناءه أو أسأنا فسوف نلقى الجزاء غداً عما فعلناه اليوم .

نهضة بدون تعليم ؟!

منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن ونحن نرفع شعار تحقيق نهضة شاملة للمجتمع المصرى تجعل مستقبله لائقاً بماضيه ، ولكن ما تحقق من هذا الشعار أقل بكثير مما كان متوقعاً ، لأن الهدف الاستراتيجى لم يكن بناء بضعة مصانع أو استصلاح بضعة آلاف من الأفدنة فى الصحراء ، ولكنه كان نقل البلد كله من الحياة فى القرن التاسع عشر إلى الحياة فى القرن العشرين وتوفير امكانية دخول القرن الحادى والعشرين .

وربما يكون السبب فى عدم تحقيق الهدف أنه كان طموحاً بأكثر من القدرة والإمكانات ، أو يكون السبب فى عدم تحقيق الهدف أنه كان طموحاً بأكثر من القدرة والإمكانات ، أو لأن المعارك والمؤامرات لم تدع أمامنا فرصة لالتقاط الأنفاس والبناء الشامل ، ولكن قبل ذلك ـ فيما أرى ـ فإن السبب هو أننا فكرنا فى تحقيق نهضة دون أن نبدأ البداية الصحيحة والوحيدة لتحقيقها ، ومن الأساس ، وبفلسفة وروح جديدين . ولم نستوعب أن النهضات الكبرى فى التاريخ لم تحققها الأمم إلا وكانت خطوتها الأولى هى التعليم. . ابتداء من مصر الفرعونية والصين والهند فى الماضى ، حتى اليابان فى الزمن الحاضر ، مروراً بالنهضة الإسلامية والأوروبية وبصعود ألمانيا والولايات المتحدة إلخ . .

وحين بدأت الولايات المتحدة مؤخراً عصرها الجديد بتأكيد تفوقها

وسيطرتها وقيادتها لحضارة القرن الحالى والاستمرار فى قيادة القرن القادم حددت على مستوى الرئاسة والمؤسسات السياسية والدستورية الخط الأساسى لاستراتيجية العمل وتبلور ذلك فى الوثيقة الرئاسية التى تحمل اسم «أمريكا ٢٠٠٠ » وقال فيها الرئيس الأمريكى بوش : « لن تكون هناك نهضة بدون ثورة ، ولن تكون هناك ثورة بدون تعليم جيد ، والذين يتحملون مسئولية مدارسنا يجب أن يكونوا ثواراً . . وحين يتحدث الرئيس الأمريكى عن « الثورة » فلابد أن ندرك إلى أى مدى وصلت خطورة قضية التعليم ، فلم يتخير بوش طريق « الإصلاح » أو «التطوير» أو « النهوض » بالتعليم ، ولكنه اختار طريقاً جديداً فى الفكر الأمريكى لكى يهز الوجدان العام وينبه الجميع إلى أن ما سيحدث شىء مختلف ، ليس تغييرا ، ولكنه انقلاب . . عهد جديد يتغير فيه كل شىء ومن الجذور .

وقال فى ملاحظاته الشخصية : لقد ظللنا زمنا طويلاً نتبنى سياسة أنه « ليست هناك أخطاء فى التعليم » ، وكنا دائماً نجد شخصاً نوجه إليه اللوم عما وصل إليه حال التعليم ، وكنا نبحث عمن نحمله المسئولية، أما الآن فدعونى أحدد أهدافنا بعد أن توصلت إليها بالإشتراك مع حكام الولايات :

أولاً : بحلول عام ٢٠٠٠ علينا أن نتأكد أن كل طفل يدخل المدرسة على استعداد للتعليم (بما ينطوى عليه ذلك من جهد لإعداد الطفل للتعليم قبل بدء مرحلة المدرسة .

ثانياً : علينا أن نرفع معدل التخرج من المدرسة الثانوية إلى ٩٠٪ (بتعليم أفضل وليس بامتحانات أو تصحيح أسهل) .

ثالثاً : علينا أن نتأكد من أن كل تلميذ أمريكى يترك السنة الرابعة والثامنة والثانية عشرة قد استوعب المواد الأساسية فعلاً وبكفاءة ، (وهو بهذا يدين النقل الآلى والتساهل فى انجاح من لايستحق) .

رابعاً : « اجعلوا تلاميذنا هم الأوائل فى العالم فى الرياضيات والعلوم» .

خامساً : تأكدوا أن كل أمريكى متعلم قد اكتسب المهارات الكافية ليشارك بقوة فى انتصار أمريكا فى المنافسة الاقتصادية القائمة الآن فى العالم ، وأصبح قادراً على ممارسة حقوق وواجبات المواطن كاملة .

سادساً : حرروا كل مدرسة امريكية من المخدرات والعنف لكى تصبح المدارس بيئة صالحة ومشجعة للتعليم .

وحين أراد الرئيس الأمريكى أن يشرح استرتيجيته الجديدة للتعليم قال : انها استراتيجية طموحة ، ولكنها ستصبح ممكنة التحقيق بالعمل الذى نعرف أنه سيكون عملاً شاقاً ، ويمكننى أن أحدد استراتيجيتنا فى فقرة واحدة هى : « لطلاب اليوم يجب أن نجعل المدارس القائمة أفضل وأكثر مدعاة للثقة ، ولطلاب الجيل القادم يجب أن نعد لهم مدارس مختلفة تماماً ، ولنا أيضاً . . للكبار الذين يظنون أن أيام المدرسة قد ولت . . يجب أن يصبح الأمريكيون « أمة من طلبة العلم » A Nation of Students وخارج المدرسة يجب أن يكون التعليم مستمراً . . هذه هى استراتيجيتنا . .

قال الرئيس الأمريكى أيضاً فى وثيقته أن هذه الاستراتيجية لن تنفذها الحكومة الفيدرالية ولكن يجب أن يشارك فى مسئولية تنفيذها الجميع . . كل جماعة ، وكل منظمة ، وكل بيت ، وكل حاكم ولاية ، وتبقى الحكومة الفيدرالية للتخطيط ومتابعة التنفيذ وتحديد المستوى العلمى الذى يتفق مع هذه الاستراتيجية فى المواد الرئيسية الخمس : الرياضيات، والعلوم ، والتاريخ ، والجغرافيا ، واللغة الإنجليزية وسيتم إعداد اختبارات على المستوى الفيدرالى فى هذه المواد لكى يتعرف الآباء والمعلمون والسياسيون وأصحاب الأعمال على مدى ما أنجزته المدارس . . وستبدأ هذه الاختبارات لتلاميذ الصف الرابع فى سبتمبر ١٩٩٣ ، ولخريجى المدارس الثانوية سوف

يمنح المتفوقون شهادة تقدير من الرئيس سوف تكون عملاً من عوامل التفضيل فى الكليات والشركات . . لابد أن نطلق الحوافز والمنافسة بين الطلبة والآباء والمعلمين وبين المدارس الخاصة والحكومية . .

الرئيس الأمريكى يبلور هدفه العملى أكثر وأكثر فيقول للشعب الأمريكى : « أن استراتيجية التعليم هذه ليست برنامجاً ، وليست اختباراً جديداً لقدرتنا ، ولكنها التحدى الأكبر . . الهدف إعادة بناء التعليم الأمريكى . . أننا ننشىء مدارس أمريكية جديدة لعام ٢٠٠٠ وما بعده تختلف عن المدارس التى كانت لدينا قبل هذا الموعد . . الفكرة بسيطة، ولكنها قوية . . وجهواً العبقرية الأمريكية الخلافة إلى العمل من أجل هذا الهدف . . حكام الولايات سوف يشرفون على وضع استراتيجيات محلية لتحقيق الإستراتيجية القومية . . وسوف نضع مقاييس ومعايير لقياس التقدم الذى سيتحقق أول بأول . . يجب أن نشجع الإبداع الأمريكى . . وقد سعدت لأنى علمت اليوم ان قيادات رجال الأعمال الأمريكيين تحت قيادة بول أونيل قد قرزوا إنشاء «مؤسسة تنمية المدرسة الأمريكية الجديدة» وهى مؤسسة للبحث والتنمية فى مجالات التعليم برأسمال خاص قدره ١٥٠ مليون دولار لتشجيع الإبداع فى التعليم الأمريكى . . وسوف أطالب الكونجرس بتقديم مليون دولار كبداية لكل مدرسة من ٥٣٥ مدرسة أمريكية جديدة لتكون هذه المدارس جاهزة لمهمتها الجديدة اعتباراً من عام ١٩٩٦ . . هذه المدارس هى التى ستعد الأمريكيين للقرن القادم بذلك يجب أن تكون أكثر من حجرات مليئة بالتلاميذ الجالسين أمام الكمبيوتر ، ولكن يجب أن تكون فصولاً لإعداد الأمريكيين للحياة ، وتغرس فيهم القيم، وتبنى الشخصية الأمريكية، وتعطى معنى حقيقياً للخطأ والصواب .

هكذا يفعل الأمريكيون الآن . . !

وقال جورج بوش أيضاً فى وثيقته الرئاسية « إذا اردنا لامريكا أن تبقى فى الصدارة ، وتظل قوة ، فعليها أن تقود فى تحديث التعليم ، واذا اردتم محاربة الجريمة والادمان ، وإذا اردتم بعث الأمل فى البقاع الكئيبة من هذه البلاد حيث لا يوجد سوى الهزيمة واليأس ، ونبدد الظلمات ، فان التنوير لا يوفره الا تعليم سليم جيد . . ان كل مشكلة . . وكل تحد . . سنجد أنه ليس هناك حل لها الا بالتعليم . . واجبنا ان نحول نمدارس امريكا لتعمل من أجل المستقبل . . فلقد ولى زمن الأمر الواقع . . ! . . ان عهد الكلام قد ولى . . وشعار اليوم « تعرف ولا تردد . . فندفع بجهود الاصلاح لبناء امريكا القرن القادم . . فالمدارس الجديدة هى من أجل عالم جديد . . . » ويقول جورج بوش أيضاً للامريكيين : « لاولئك الذين يريدون تحسناً حقيقياً فى التعليم الامريكى أقول لن تكون هناك نهضة بدون ثورة . » !

انهم يقدمون لنا من هناك إجابة عن السؤال الذى ظل حائراً هنا لسنوات طالت أكثر مما يجب هل يمكن تحقيق النهضة دون أن يكون التعليم هو الطريق والمفتاح . . ؟!

من منظور سياسى

مشكلة التعليم الحقيقية هى أن مشاكلنا كانت كثيرة، وعلى جبهات متعددة منذ ١٩٥٢ وحتى اليوم ، بما تخلل هذه السنوات من معارك كبرى إبتداء من مفاوضات جلاء الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٤ ، إلى تأميم القناة وعدوان ١٩٥٦ ، إلى عدوان ١٩٦٧ وبعدها حرب ١٩٧٣ . . ثم قضايا التضخم، والغلاء، والتحول الإقتصادى والاجتماعى، إلى الإنفتاح وإقتصاد السوق، وما صاحب ذلك من آثار جانبية سلبية أثرت فى الروح القومية والبناء الاجتماعى . . هذه المعارك الكبرى فرضت علينا أن تكون لها الأولوية فى فكر وإهتمام القيادة والمؤسسات السياسية . ولم تأت فرصة لالتقاط الأنفاس لوضع قضية التعليم فى مكانها الصحيح . . إلى أن بدأ الرئيس مبارك مرحلة جديدة هذا العام فى خطابيه فى العيد المئوى لكلية دار العلوم ثم فى عيد الدعاة ، فوضع التعليم كقضية سياسية وقضية أمن قومى، لاول مرة .

وفى دول العالم المتقدم لاينظر إلى التعليم إلا على أنه قضية سياسية وقضية أمن قومى، بل وصل الأمر إلى حد إعتبار موضوع إصلاح التعليم فى الولايات المتحدة مساوياً لقرار الحرب فى إهتمام البيت الأبيض ، ولكى نقترب من الحقيقة أكثر ، دون أن يكون الهدف نقل ما يحدث هناك ، فإنه تكفينا المعرفة والاستفادة بقدر ما نستطيع من الآخرين ، وما لا يدرك كله لايترك كله .

فلقد أصدر الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٨ أبريل من العام الماضى وثيقة باسمة بعنوان «أمريكا ٢٠٠٠» ووضع شعارها !! فلنجعل هذا الوطن كما ينبغى أن يكون ونبلور خطة طويلة المدى تلتزم بها الدولة بإعادة بناء التعليم وكانت هذه الوثيقة موضع نقاش حر وواسع على إمتداد شهور فى مراكز البحث والجامعات والأحزاب والنقابات فى كل المستويات، إلى أن ناقشها وأقرها حكام الولايات ، وأصبحت ممثلة لرؤية المجتمع الأمريكى كله ، لما ينبغى أن تصبح عليه جميع المدارس الأمريكية . وحين قدم وزير التعليم الأمريكى «لامار الكساندر» هذه الوثيقة قال : « ان الرئيس يستثير قدرتنا على التحدى لنعمل معه لكى نجعل أمريكا ، مؤسسة بعد مؤسسة ، ومدرسة بعد مدرسة . فى الوضع الأمثل الذى يجب أن تكون عليه » .

وذلك بعد أن شارك فى إعدار هذه الوثيقة ممثلو الأغلبية والأقلية فى الكونجرس ، ولجان التعليم ومؤسساته وحكام الولايات ، والمعلمون الممارسون للعمل اليومى والمتصلون بالمشاكل اليومية ، فى المدارس ، كما شارك فى إعدادها بجدية وفاعلية رجال الأعمال ، وقادة إتحاد ونقابات العمال، ونقابة المعلمين ، وحين إجتمع الرئيس الأمريكى بهؤلاء حدد أمامهم بوضوح معالم فكره وقال لهم : ان القرن القادم على وشك أن يأتى، ولابد أن نحقق فيه أملنا وأحلامنا ، وإذا فكر شخص كيف سيكون القرن القادم ، فإنه يستطيع أن يجد الإجابة فى فصول الدراسة ، فليس هناك عامل يحدد ما نحن عليه الآن ، وما سنصير عليه ، سوى التعليم الذى يتلقاه أطفالنا . .

قال الرئيس الأمريكى أيضاً . وهو يقدم ملاحظاته على إستراتيجية إعادة بناء التعليم : ان التعليم كان يعنى عندنا دائماً الفرصة ، أما اليوم، فإن التعليم لا يحدد فقط ما إذا كان الطلبة سينجحون فى الامتحانات ،

ويحصلون على شهادات ، ولكنه سيحدد أى الأمم سوف تزدهر ، وأى الأمم لن يكون لها نصيب من الازدهار ، فكروا فى التحولات التى تحدث فى العالم . . إنهيار الشيوعية . . وإنتهاء الحرب الباردة ، وسيطرة عصر المعلومات . . لقد كنا نعرف الموارد ـ عبر التاريخ ـ على أنها الأرض ، والبترول ، والثروات المدفونة فى الأرض ، ولم يعد الأمر كذلك فى عالم اليوم ، أن أكبر مواردنا القومية هى فى أنفسنا ، وذكائنا ، وعبقريتنا ، وقدرات العقل البشرى . . الأمم التى ستضيف إلى الفكر والعلم سوف تتقدم فى المستقبل ، والأمم التى تتجمد أفكارها وعقائدها وأيديولوجيتها سوف تفشل، لذلك فأنا هنا اليوم لكى أقول لكم إن أمريكا سوف تتقدم ، ولأقول لكم أن زمن التقارير والتقديرات والدراسات حول النقص والخطا فى مدارسنا قد ولى ، وإذا أردنا إبقاء أمريكا فى ساحة المنافسة فى القرن القادم فيجب أن نكف عن تشكيل لجان لكتابة تقارير عن حالتنا ، يجب أن نكف عن تقرير ماهو واضح ويجب أن نقبل مسئولية تعليم كل فرد منا بغض النظر عن خلفيته أو عدم قدرته .

وقال الرئيس بوش أيضاً : إذا أردنا لأمريكا أن تظل القائد ، والقوة الأولى فى العالم فيجب أن نكون رواد تطوير التعليم . . إذا أردنا محاربة الجريمة والمخدرات . . أو أردنا أن نخلق الأمل والفرصة فى أنحاء هذا البلد الواسع حيث لايوجد سوى الهزيمة واليأس ، يجب أن نطرد الظلام بالتنوير الذى يقدمه تعليم سليم وشامل . . فكروا فى كل مشكلة وكل تحد يواجهنا . . ان حل كل مشكلة منها يبدأ بالتعليم . . ولأجل مستقبل أولادنا ، ومستقبل الأمة يجب أن نطور مدارسنا . . أن أيام الرضا بالأمر الواقع قد ولت . !

ولم يحدث أبداً منذ تولى الرئيس بوش الرئاسة أن كان حازماً وقاطعاً كما

فعل مع قضية التعليم رغم إنشغاله بالمشاركة فى إعادة تشكيل العالم ورغم تراكم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى أمريكا . . كانت ملاحظاته لكل قيادات بلده حادة ومحددة : ان وقت الكلام إنتهى ، الشعار الآن « لا تنزعج . . اعمل » ، دعونا ندفع جهود الإصلاح إلى الأمام . . إستفيدوا بكل رأى ، وبكل تجربة ، وبكل تقدم، لبناء القرن الأمريكى القادم . . مدارس جديدة لعالم جديد ، وكخطوة أولى يجب أن نتحدى . . ليس فقط الوسائل والطرق التى إتبعناها فى الماضى ، ولكن أيضاً يجب أن نتحدى المقاييس التى نستخدمها لتقييم تقدمنا . . دعونا نكف عن قياس التقدم بمقياس انفاق المال . . لقد زاد إنفاقنا على التلميذ فى عام ١٩٩١ عما كان عليه منذ عشر سنوات (١٩٨١) بنسبة ٢٣٪ زيادة حقيقية محسوبة بقيمة موحدة للدولار ، ولكن لا أعتقد أننا سنجد فى أى مكان فى البلد من يقول اننا حققنا تقدماً فى أداء مدارسنا بمقدار ٣٣٪ . . أن الدولارات لاتعلم التلاميذ . . التعليم يعتمد على مجتمعات مخلصة عازمة على أن تكون أرضاً صالحة يزدهر فيها التعليم ، كما يعتمد على معلمين مخلصين، متحررين من أى أعباء غير تعليمية ، ويعتمد أيضاً على أبناء مخلصين مصممين على الاحتفاظ بالتفوق . . إلى هؤلاء الذين يريدون أن يروا تقدماً حقيقياً فى التعليم الأمريكى أقول : لن تكون هناك نهضة بدون ثورة ، والثوار يجب أن يقبلوا مسئو لية النهوض بمدارسنا ، ولقد مضى وقت طويل كنا فيه نتبنى سياسة « ليس هناك أخطاء فى التعليم » ودائماً كنا نلقى اللوم على شىء أو شخص آخر ، وها هو قد جاء الوقت الذى يجب علينا فيه ان نتحمل نحن ومدارسنا النتائج . .

وفى صراحة جارحة قال الرئيس الأمريكى لكل القيادات : إننا حتى الآن نتعامل مع التعليم كأنه عملية تصنيع ، مفترضين أنه يكفى لكى نطمئن أن تظهر « العدادات » بمؤشرات صحيحة ، ومتصورين أن لدينا مقاييس

جيدة مثل نسبة المعلمين إلى التلاميذ وغيرها من مقاييس وإحصاءات . . نفترض بمثل هذه المقاييس أن المدرسة تخرج طلبة على مستوى جيد وهذا غير صحيح . . هذا هو وقت التحول . . نركز على الطلبة والنظار ليقرروا بأنفسهم أفضل السبل لتحقيق هذه المستويات . . ولقد إخترنا بداية جيدة بتركيز أنظار الأمة على إختيار سنة ٢٠٠٠ لتحقيق أهداف قومية طموحة .

وكانت هذه هى البداية لمرحلة اعادة بناء أمريكا أو ما يمكن إعتباره « بريسترويكا بوش » .

ان الرئيس الامريكى ـ فى وثيقة رسمية ـ يقول : لقد تبنينا لفترة طويلة شعار « كله تمام » بالنسبة لمدارسنا ، وبقينا نلقى اللوم على الآخرين بينما يعانى اطفالنا من اوضاع اخطاء التعليم ، ولن يكون هذا الموقف مقبولاً بعد الآن ، وانما ستصبح مدارسنا ، وسنصبح نحن محل المساءلة . . ان الاستراتيجية القومية للتعليم ليست برنامجاً وانما هى تحد : اعادة صياغة التعليم الامريكى وعلى الذين ينشئون المدارس الامريكية الجديدة ان يحطموا القوالب البالية لانهم يبقون للقرن القادم . . ان التحدى الذى يواجهنا ليس أقل من ثورة فى التعليم الامريكى . .

وهكذا تكون البداية الصحيحة للإنطلاق فى كل دولة ، مع فارق واحد ، إنه إذا كان كل هذا الإهتمام والقلق والعمل فى أقوى دولة فى العالم الأول ، فماذا تفعل أى دولة فى العالم الثالث . .

هذا هو الموضوع .

نقطة الضعف ..!

نقطة الضعف الأساسية فى نظامنا التعليمى حتى الآن هى أننا نتعامل مع قضية التعليم على أنها قضية خدمات شأنها شأن خدمات إصلاح الطرق أو مد شبكات الصرف الصحى ، ولم تستقر عندنا كقضية سياسية وقضية أمن قومى تمس الاستقرار وكيان الوطن وتحدد صورة مستقبلنا مما يجعل وثيقة الرئيس الأمريكى جورج بوش « أمريكا ٢٠٠٠ » نموذجاً لما ينبغى أن يكون عليه التعليم فى الدولة التى تتولى قيادة العالم الآن ومع ذلك فإنها تعترف بأنها لن تستطيع البقاء طويلاً فى موقع الصدارة إلا بتغيير نظم التعليم فيها تغييراً شاملاً .

أن الرئيس الأمريكى حين قدم وثيقته للقادة السياسيين وحكام الولايات قال لهم : « أن التحدى المفروض علينا يجعلنا لا نقبل بأقل من ثورة فى التعليم الأمريكى ، ويجب أن نشجع كل منظمة ومؤسسة فيدرالية لتشارك فى هذه الثورة ، كما يجب أن نبرهن للعالم أنه ليس هناك أمريكى واحد يمكن أن يكون قد بلغ مرحلة من العمر تمنعه من التعليم، لكى نظل محتفظين بالتفوق والقيادة ، وأنا نفسى (أى الرئيس بوش) سوف أصبح تلميذاً من جديد ، وسأبدأ فى تعلم كيفية التعامل مع الكمبيوتر ، يجب أن يكون كل إنسان فى أمريكا راغباً فى التعليم ، ويجب أن يكون كل مكان صالحاً للتعليم، التعليم هو معركة مستقبلنا . . أننى أطالب كل الأمريكيين بأن يعدوا أنفسهم وأبناءهم من أجل المستقبل المثير الذى ينتظرنا . . يجب أن

تكون لدينا مدارس يمكن الاعتماد عليها فى الإعداد لذلك المستقبل . . لابد من جيل جديد من المدارس والمدرسين . . لقد دعوت هنا أربعة أشخاص لأقدمهم إليكم يمثل كل منهم رمزاً لعنصر من عناصر استراتيجية التعليم الأمريكية الجديدة ، ويشيرون إلى الطريق الصحيح الذى اخترناه لإعادة البناء . . أقدم لكم التلميذ « باجان استينف » فى الصف الثامن بمدرسة آيست هارلم الذى حصل على جائزة التفوق فى العلوم والتاريخ ، والسيد «مايك هوبكنز» المدرس الأول فى مدرسة ساتورن فى مدينة سان بول بولاية مينيسوتا حيث ساعد المدرسين فى إعادة بناء المدرسة الأمريكية و«ديفيد كيلى» مهندس الصيانة للأجهزة التكنولوجية الدقيقة فى شركة إطارات «ميشلين » فى مدينة جرين فيل فى ولاية كارولينا الجنوبية الذى أمضى عاماً كاملاً كتلميذ ، حيث عاد مرة أخرى إلى كليته ليتعلم من جديد ويرفع مستوى مهارته الفنية ، أما الرابعة فهى السيدة « ميتشلى مور» من ميسورى أنشط المشاركين فى برنامج ميسورى لتدريب الآباء والأمهات على أن يكونوا معلمين ، لأنها قررت أن تضمن لطفلها الذى يبلغ من العمر عاماً واحداً أن يكون جاهزاً للتعليم فى المدرسة من اليوم الأول حين يبلغ سن الإلتحاق بالمدرسة (!) . . أقدم لكم هذه الرموز الأربعة لتدركوا الأهداف القومية الجديدة للتعليم فى أمريكا . . ولا ثبت لكم أننا بهم وبأمثالهم فإن الثورة فى التعليم الأمريكى قد بدأت بالفعل وتجاوزت مراحل الإعداد ، ومنذ الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ليست هناك دقيقة واحدة يمكن أن نضيعها . . !! أننى اطلب من الامريكيين جميعاً ان يشاركوا فى هذه المعركة التى تعد ابناءنا ، وتعدنا للمستقبل المثير الذى ينتظرنا .

عفواً لأنى نقلت عبارات الرئيس الأمريكى ، لم يكن قصدى مجرد التعريف بهذه الوثيقة التى أرى أنها أهم وثائق الإعداد للقرن الحادى

والعشرين ، ولكن لأنى أتصور أنه إذا كانت أكبر الدول تقدماً وتمثيلاً لحضارة القرن العشرين قد وصلت إلى حد الإعتراف والإعلان رسمياً بأن نظامها التعليمى فاشل ، رغم أن هذا التعليم حقق لها كل ما أنجزته من سيادة تكنولوجية . . ثم إعلانها رسمياً ـ وفى وثيقة رئاسية ـ أن إعادة بناء المجتمع الأمريكى مستحيل بدون إعادة بناء التعليم ، فإن ذلك يجب أن يكون درساً ماثلاً أمام سائر الدول وبخاصة الدول المتخلفة ، لأنها الأولى بسلوك هذا الطريق والأكثر احتياجاً لكل هذا الغضب الذى أعلنه الرئيس الأمريكى على نظام التعليم فى بلاده ، والذى تمثل فى استخدامه عبارة « لن نقبل بما هو أقل من ثورة شاملة فى التعليم » .

لابد أن ندهش من الألفاظ التى يختارها الرئيس الأمريكى فى حديثه إلى القيادات السياسية . . مثل : إننا الآن عرفنا الإتجاه الذى يجب أن نسير فيه، أصبحت لدينا استراتيجية قومية جديدة للتعليم ، يعتمد نجاح تنفيذها على الحماس والمبادرات فى المحليات ، لتغيير المدارس الحكومية والخاصة وعددها ١١٠ آلاف مدرسة وتغيير فى كل بيت أمريكى ، وتغيير شامل فى نظرتنا إلى التعليم . . أمامنا حرب . . حرب حقيقية تستغرق السنوات الباقية حتى عام ٢٠٠٠ ، المنظمات المحلية هى الشريك الأساسى فى تمويل تكاليف هذه الحرب . . والقطاع الخاص شريك أساسى أيضاً . .

هل ترون كيف أن الرئيس الأمريكى يعتبر معركة التعليم ثورة وحرباً ! ويضيف : إن استراتيجية ٢٠٠٠ الأمريكية يمكن تصورها على أنها أربعة قطارات عملاقة تكفى لكى يجد كل أمريكى مكاناً فيها ، تتحرك فى وقت واحد وتجرى على قضبان متوازية فى رحلة التفوق التعليمى .

القطار الأول : لتلاميذ اليوم ، ولهؤلاء يجب تحسين المدارس تحسينا جذرياً (ويستخدم الرئيس الأمريكى تعبير التغيير الراديكالى لهذه المدارس) .

والقطار الثانى : لطلبة الغد ولهؤلاء يجب أن نعد مدارس جديدة ومختلفة لتحقق احتياجات قرن جديد . . جيل جديد من المدارس . . سيتم إنشاء ٥٣٥ مدرسة نموذجية على الأقل (بعدد الدوائر الانتخابية لضمان عدالة توزيع هذه المدارس فى كل أنحاء أمريكا وأرجو ملاحظة الحرص على العدالة وتكافؤ الفرص) وحين ينتهى القرن العشرون سنكون قد انتهينا من إنشاء آلاف المدارس الجديدة .

والقطار الثالث : مخصص للأمريكيين الذين هم خارج المدارس ويمثلون قوة العمل فى المجتمع الأمريكى ، ويجب أن يستمر هؤلاء فى التعليم إذا أرادوا أن يستمروا فى الحياة وفى العمل فى القرن القادم .

أما القطار الرابع : فهو يمثل المجتمع والبيئة التى يجب أن تكون صالحة للعلم والتعلم لضمان نجاح المدرسة فى أداء دورها ، هذا القطار هو المجتمع والبيت . . كل مكان فى أمريكا يجب أن يكون مكاناً للتعليم . .

هذه هى الأهداف القومية للتعليم كما حددها الرئيس الأمريكى بعد دراسات استغرقت خمس سنوات : تغيير شامل فى المدارس القائمة . . إنشاء جيل جديد من المدارس لقرن جديد . . تحويل الشعب الأمريكى إلى شعب يتعلم طوال حياته . . ويجدد ، ويساير كل تقدم ، ثم بيئة صالحة للعلم والتعلم . البيت . . النادى . . المصنع . . المزرعة . . شعب لن يكون له شاغل إلا أن يتعلم . . لكى يتقدم أكثر ويستمر فى موقع التفوق . .

هل اتضح الآن ما أقصد . . ؟

وإذا لم يكن ممكناً أن نكون مثلهم ، فهل يمكن على الأقل أن نعرف ماذا يفعلون . . لعل وعسى !

فاقد الشىء .. هل يعطيه ؟

بقدر ما نسمع فى كل حديث عن إصلاح التعليم عن تدهور المبانى المدرسية ونلمس فى الخطاب الرسمى إحساس الدولة بمدى الحاجة إلى ترميم وإنقاذ ما تبقى منها ، ونسمع أكثر عن المناهج والكتب المدرسية بما فيها من قصور وما توصل إليه الخبراء لتعديلها وتطويرها فقد مرت سنوات طويلة دون أن نكتشف أن المفتاح الحقيقى لإصلاح التعليم هو البدء بإصلاح حال المعلم ، وإنقاذه من حالة التدهور التى وصل إليها . . مع أننا ننهال عليه فى المناسبات الرسمية بنصيب وافر من العبارات الإنشائية مثل : معلم الأجيال . . وكاد أن يكون رسولاً ، وغير ذلك لم يرد له ذكر فى أى اجتماع من اجتماعات مجلس الوزراء منذ عشرين عاماً أو يزيد !

ولأن كلمات الرئيس مبارك عن التعليم التى استخدمها فى وصف الحال القائم فى خطاب له فى افتتاح مجلسى الشعب والشورى) كانت حادة ومحددة فقد وجدت صدى كبيراً فى نفوس المواطنين جميعاً ، وبخاصة حين قال ان التعليم الآن يمثل مشكلة فى كل بيت ، وأنه تعليم دون المستوى . وأن هناك أزمة فى التعليم ، وقصوراً فى إعداد الأجيال الجديدة ، وأن الوضع لم يعد يحتمل الإنتظار ، فإن ذلك ـ فى قمة المسئولية ـ يعنى وضع أجهزة الدولة جميعاً موضع المسئولية ، وليس وزارة التعليم وحدها ، لأن التعليم لن ينصلح حاله إلا حين يكون هو القضية الأولى فى جدول أعمال مجلس الوزراء فى جلسات متعاقبة .

لكن حال المعلم الآن يحتاج إلى وقفة ليس فقط من أجل رفع الظلم الشديد الذى حاق بالمعلمين أكثر من غيرهم من الطوائف والفئات، حتى أصبحت الترقية إلى درجة مدير عام أملاً لايحصل عليه إلا ٨٪ من العاملين فى الوزارة ، ويموت الباقون أو يصلون إلى سن المعاش دون أن يحصل عليها حتى بعد عمل يزيد على ٣٥ عاماً فى مهنة ذلك المظلوم الذى « كاد أن يكون رسولاً » ، بينما يصل إلى هذه الدرجة من عمل ١٥ عاماً فى الوزارات الأخرى من تلاميذه ، وآلاف منهم مرتباتهم مجمدة منذ سنوات لوصولهم إلى نهاية مربوط الدرجة .

ليست هذه هى مشكلة المعلمين الوحيدة ، فهناك ماهو أهم منها : قضية التدهور الذى وصل إليه المعلمون فنياً ومهنياً لأسباب خارجة عن إرادتهم نتيجة للسياسات الخاطئة ، ومن ذلك فإن التوسع الكبير فى إنشاء كليات التربية حتى بلغت خمساً وخمسين كلية نظرية ونوعية وفنية دون أن يفكر أحد هل هناك كوادر فنية كافية أو مناسبة لهيئات التدريس فيها ، وكانت النتيجة كما كشف عنها بحث جديد للمجالس القومية المتخصصة أن عدداً غير قليل من عمداء كليات التربية لايحملون مؤهلاً تربوياً متخصصاً فى أحد فروع التربية مع ما فى ذلك من مخالفة لقانون الجامعات (!) وأن هيئات التدريس فى معظم هذه الكليات ليس فيها هيئة علمية متخصصة فى بعض الشعب الدراسية (ومع ذلك يوجد طلبة فى هذه الشعب يصبحون معلمين بعد أربع سنوات . . ولا أحد يعرف كيف ولا أحد يسأل ماذا يمكنهم أن يقدموا لإعداد جيل ومواكبة نهضة . . إلخ) بل ولا يوجد العدد المناسب فى مستوى الأساتذة أو الأساتذة المساعدين فى كثير منها ، وتقتصر هيئات التدريس على بعض مدرسين ومدرسين مساعدين (!) وأن كلية التربية بالمنوفية (مثلاً) فيها ٢١٣ طالباً سيصبحون ٢١٣ معلماً

جديداً وليس فيها سوى عضو هيئة تدريس واحد (!) وهكذا بقية الكليات. (تصوروا!) .

تصوروا أيضاً أن معلم المادة الواحدة فى مصر يأتى من كليات متعددة ، ولذلك تختلف مستويات المناهج والمقررات الدراسية ونظم التدريب فيترتب على ذلك تضارب ، وعدم تجانس فكرى وتربوى بين المعلمين ، والضحية طبعاً هم التلاميذ . . مثلاً مدرسو اللغة العربية فى مصر تعدهم ست كليات : كلية اللغة العربية ، وكلية الشريعة ، وكلية أصول الدين بالأزهر، ثم كليات التربية ، وكلية دار العلوم ، وكليات الآداب قسم اللغة العربية). ومدرسو اللغة الإنجليزية يعدون فى ثلاثة أنواع من الكليات : كليات التربية ـ وكليات الآداب (قسم اللغة الإنجليزية) وكلية الألسن، بالإضافة إلى معلمين لم يتخصصوا أصلاً فى دراسة اللغة الإنجليزية (!) ومدرسو التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى يعدون فى مستويين ويؤدون عملاً واحداً : بعضهم من خريجى كليات تربية جامعية ومعهم كتفاً بكتف خريجو كليات نوعية أخرى تتبع التعليم العالى بمستوى أقل .

وتصوروا أن المجالس القومية سجلت أكثر من مرة ما اكتشفه خبراؤها من ضعف المستوى العلمى فى مواد التخصص (التى سيقوم المدرس بتدريسها بعد تخرجه) ، لخلل فى خطط الدراسة فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع التى تتبع النظام التكاملى) بين زيادة المواد التربوية وفروعها وانخفاض عدد الساعات المخصصة لتدريس المواد التى سيتخصص فيها المعلم طول حياته ويكون فيها عطاؤه . .

ثم تصوروا ان الكليات التى تعد المعلمين فى مصر لا تتوافر فيها المقومات الأساسية التى تمثل وسائل تعليمية ، أو معامل لغوية ، أو معامل للعلوم الطبيعية ، أو ورش عملية . . وطبعاً ليس فى هذه الكليات أية

تجهيزات حديثة وبالتالى فالمعلمون لا يعرفون شيئاً عن وسائل العصر الحديث فى التعليم ولم يروا شيئاً من تكنولوجيا التعليم المتقدم ، فكيف نطالبهم بأن يعدوا جيلاً عصرياً يصلح للتعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرين ؟!

وتصوروا أن وجود المعلم غير القادر على أن يعلم (كما يجب) وصل أيضاً إلى التعليم الفنى الذى نعتبره أملنا فى بناء المستقبل ، فليس لدينا كليات متخصصة لإعداد معلم التعليم الفنى (صناعى أو زراعى أو تجارى) سوى كلية واحدة أنشئت حديثاً للتعليم الصناعى .

ولذلك فإن معلمى التعليم الفنى عندنا من خريجى مدارس ومعاهد وكليات غير متخصصة وليست مهمتها تأهيل هذا النوع من المعلمين ، سواء من كليات التربية النظرية التقليدية التى تخلو من تجهيزات أو وسائل فنية وليس فيها مدرسون متخصصون فى مجالات التعليم الفنى بهذه الكليات . . أى أن معلم التعليم الفنى فى مدارسنا الآن من خريجى كليات ليس فيها أساتذة أو مدرسون متخصصون فى المجالات الفنية . . مشكلة مركبة ، وفى النهاية لا داعى للسؤال هل سيكون خريجو التعليم الفنى فى مصر صالحين للعمل ، مادام المدرسون الذين يعلمونهم غير مؤهلين . . أصلاً ، وأساتذة هؤلاء المعلمين هم أيضاً غير مؤهلين أى دائرة خبيثة هذه ؟!

هل لدينا من يعلم ، أو يهتم ، بأن لدينا الآن ٢٤ كلية عامة نظرية ، و١٣ كلية نوعية عملية (تحت مظلة الجامعة) و١٨ كلية نوعية تحت إشراف التعليم العالى ، ليرى أن هذه الخريطة وحدها كافية لتكشف عن عدم رسم تخطيط مسبق لإنشاء هذه الكليات ، فيعمل على إعادة رسم خريطة جديدة .

ماذا نقول . . إذا كان هذا حال المعلم . . فهل يستطيع فاقد الشىء أن يعطيه . . ؟!

على غلاف أحد اعداد مجلة « نيوزويك » الأمريكية اختارت أكبر المجلات العالمية موضوع الغلاف عن « أحسن عشرة نظم للتعليم فى العالم وماذا يمكن أن نتعلم منها » . . . وخصصت داخل العدد ١٣ صفحة كاملة لاستعراض نقاط القوة فى نظم التعليم فى مختلف دول العالم ، ولتقول فى مقدمة الموضوع أن الشعب الأمريكى مشغول بمستقبل أبنائه وأن الولايات المتحدة تريد إعادة النظر فى نظامها التعليمى لكى يكون شبابها أقدر على التعامل ـ والعمل ـ وبشكل أفضل من التكنولوجيا المتقدمة . . فإذا كانت الدولة العظمىٰ التى وطأ أبناؤها أرض القمر منذ سنوات ، وطافوا بالفضاء وامتلكوا زمام التقدم العلمى فى كافة الميادين العسكرية والمدنية يقول ذلك ، فماذا يمكن أن نقول نحن . . . ؟

وإذا كانت دول أوروبا الشرقية هى الأخرى تعلن عن مرحلة جديدة تعد فيها تعليماً جديداً يهيىء أبناءها للحياة فى عالم جديد وغريب عليهم، واليابان تريد أن تختتم مرحلة الحصول على تكنولوجيا الآخرين وأبحاثهم وتطويرها لتدخل مرحلة إعداد علماء من أبنائها قادرين على المبادأة وإحراز السبق وحدهم . . فوق ما أحرزوه من إنجازات تدخل فى باب المعجزات ! لكنهم يعرفون أن الدنيا تتغير والعالم يجرى ومن لايستمر فى التقدم سوف يتخلف وإذا كانت التغيرات الهائلة التى تقلب أوضاع العالم رأساً على عقب

بسرعة رهيبة تدفع الدول والشعوب إلى مراجعة خططها لبناء المستقبل فماذا نفعل نحن . . . ؟

تقول مجلة « نيوزويك » على لسان خبير في التعليم والسياسات العامة . . « لا أظن أن هناك دولة صناعية كبرى راضية حتى الآن عن نظامها التعليمى » ولقد أعدت إدارة الرئيس بوش برنامجها للتغيير . . . أمريكا ٢٠٠٠ وهو برنامج ضخم وطموح ويسير العمل فيه بجدية ولكن الأمريكيين بدأوا يفتحون عيونهم على مزايا نظم التعليم فى الدول الأخرى فاكتشفوا أن نيوزيلاندا أكفأ منهم فى تعليم التلاميذ القراءة، وأن إيطاليا تفوقت فى تعليم الأطفال فى السن المبكرة ، وأن هولندا متفوقة فى تدريس الرياضيات واللغات الأجنبية ، واليابان تفوقت عليهم فى تدريس العلوم ، وأن الولايات المتحدة لديها أفضل نظام للدراسات العليا وتدريس الفنون أما ألمانيا فلديها أفضل نظام فى العالم للتعليم الثانوى وتدريب المعلمين، والسويد هى الدولة الأولى فى العالم فى نظام تعليم الكبار .

لقد أصبحت قضية التعليم قضية عالمية وتحولت من موضوع لايهم إلا المتخصصين وأهل المهنة إلى موضوع سياسى عام يدخل فى الإهتمامات اليومية للقادة والمواطنين العاديين على السواء لأنه يتعلق بشكل المستقبل لكل أمة كما أصبح الفكر السائد فى الدول المتقدمة لايجادل فى أن نظم التعليم القائمة فيها لم تعد صالحة لعالم جديد سوف يظهر فى المستقبل القريب ، وأن مشاكل التعليم يجب أن يسبق فى قائمة الاولويات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وأن البحث عن حلول حقيقية لمشاكل التعليم هو الواجب الأول الذى يجب ألا يسبقه واجب آخر :

ألا يدعونا ذلك إلى أن نفكر نحن أيضاً كيف نغير نظام التعليم عندنا تغييراً جذرياً ؟ . . . قد يقال أن ذلك يحتاج إلى أموال طائلة ، وهذا صحيح

ولابد أن نضعه فى الحسبان ، ولكنه ليس كل الحقيقة ، والدليل على ذلك أن اليابان تنفق على الطالب نصف ما تنفقه أمريكا ومع ذلك فالأمريكيون يعترفون بأن التعليم اليابانى أفضل ، والسبب كما أكتشفه الأمريكيون وأعلنوه أن الولايات المتحدة تنفق كثيراً جداً على المبانى والإدارة ولكنها تعطى أجوراً أقل للمعلمين، بينما الدول التى سبقتها فى التعليم (اليابان وألمانيا) تعطى المعلمين أجوراً أكبر وهذا ينعكس على الروح المعنوية ويؤثر على العطاء، بما لاتغنى عنه الأناشيد الحماسية . وبعد أجور المعلمين يأتى طول العام الدراسى ، فالعام الدراسى فى اليابان ٢٤٠ يوماً وفى ألمانيا ٢١٠ أيام فى أمريكا ١٨٠ يوماً أما فى مصر فقد أصبح بعد زيادته هذا العام ١٤٠ يوماً . . !

ومنذ فترة قصيرة قامت كوريا الجنوبية بإعداد دراسة استغرقت وقتاً وكلفتها الكثير لتحليل نظم التعليم فى دول عديدة مثل اليابان، والسويد وفرنسا، وبريطانيا، إسرائيل، وكوريا الشمالية، والولايات المتحدة، لكى تعد على ضوء هذه الدراسة مناهج دراسية جديدة ستبدأ العمل بها عام ١٩٩٥ ، أى أن الإعداد سوف يستغرق ثلاث سنوات من الآن . هل يذكر أحد أن استراتيجية التعليم فى مصر بحثت فى ثلاثة أيام! . . والإعداد الجيد لتطوير التعليم يجب أن يبدأ بمقارنة محايدة ومنصفة بين ما عندنا وما عند الآخرين بالنسبة لساعات الدراسة فى كل مادة وبخاصة فى علوم المستقبل وهى الرياضيات والفيزياء والإحصاء و . . . الخ) وأجور المعلمين ووسيلة إعداد المعلم وتدريبه وتنمية قدراته وطول المناهج الدراسية وموضوعاتها. ومثل هذه الدراسات الإحصائية المقارنة ليست متوافرة لدينا حتى الآن . . وأن كانت موجودة فلم تستخدم حتى الآن!

إن دول العالم تتسابق على تغيير نظم التعليم ، إلى حد أن أحد كبار

الخبراء الأمريكيين وصف هذا السباق بأنه « سباق أوليمبى جديد » وليتنا نفكر فى أمر التعليم بهذه الكيفية مادمنا مغرمين بإحراز إنتصارات فى الدورات الرياضية ونتصور أن هذا هو الميدان الوحيد لرفع اسم مصر عالياً بين الأمم ، فعسى أن ندخل « أوليمبياد التعليم » ونحرز فيه ولو ميدالية فضية خلال السنوات القادمة وسيكون ذلك إنجازاً عظيماً يخلد أسماء كل من شاركوا فيه .

والمشكلة أن بعضنا يتصور أن قضية التعليم الوحيدة هى هل يكون مجاناً وفى جميع المراحل أم لا . . بينما القضية أكبر من ذلك . . . القضية هى أن القرن الحادى والعشرين سوف يبدأ بعد سنوات قليلة وقد استعدت لذلك دول العالم المتقدمة بنظم وخطط وأفكار جديدة لتزداد تقدماً ، ونقطة البداية فى التقدم أو التخلف هى التعليم ، ومن يتابع ما يجرى فى أمريكا، أو بريطانيا، أو اليابان ،من انتقاد حاد لنظم التعليم والمناهج وطرق التدريس ومدى كفاية العام الدراسى يتصور أن هذه الدول قد ارتدت إلى الجهالة والتخلف ، بينما الدول المتخلفة ـ ونحن منها ـ سعيدة بما لديها وتقاوم التغيير، رغم ما تحفل به دراسات صفوة مفكرى مصر فى المجالس القومية المتخصصة من نداءات لتحرير التعليم المصرى من « الأنماط التقليدية البالية وبالربط بين التعليم والأمن القومى (وهذه من الأبعاد الخطيرة الغائبة عن بعض الأذهان) ومن أن النهضة أو اليقظة أو الصحوة التى ننادى بها بين حين وآخر لن يتحقق شىء منها إلا إذا كانت بدايتها بالتعليم، ولعلنا أكثر دول العالم وأسبقها فى التغنى بأهمية إعادة بناء الإنسان دون أن نعمل على إعادة بناء التعليم الذى لا وسيلة لبناء الإنسان غيره .

الإصلاح الاقتصادى والتعليمى .. معركة واحدة

إصلاح الاقتصاد وإصلاح التعليم معركة واحدة ، ولكن هذه الرابطة مازالت غائبة ، ولا يستطيع منصف أن يتجاهل مظاهر للجدية فى ميدان التعليم هذا العام تشهد بها الأجهزة ويلمسها الآباء . . منها على سبيل المثال آخر تقرير للرقابة الإدارية عما تم لإصلاح وتجديد ٢٥٠٠ مدرسة كانت على وشك الإنهيار أنفق عليها ١٢٠ مليون جنيه ، وانتهى إلى القول بأن ما تم إنجازه خلال صيف ١٩٩١ وحده لانقاذ مبانى المدارس المتهالكة يفوق ما تم عمله خلال العشرين عاماً الماضية .

وهذا شىء لابد من تسجيله لأصحاب الفضل فيه ، يضاف إليه ما أقرته الحكومة أخيراً من اعتمادات بلغت ١٢٧ مليون جنيه لعلاج الرسوب الوظيفى للمدرسين هذا العام ، بعد أن اكتشفت أن نصف العاملين فى التعليم محرومون من العلاوات منذ سنوات لأنهم يلغوا نهاية مربوط درجاتهم وفقدوا الأمل حتى فى جنيهين أو ثلاثة جنيهات علاوة كل سنة .

من الإيجابيات أيضاً أن هذا العام الدراسى بدأ لأول مرة فى موعده ، وفى وقت واحد فى كل المحافظات فانتهت مهزلة بدء الدراسة فى كل محافظة فى الوقت الذى يعجبها وانتهت الحجج الواهية التى كانت تقال لتبرير هذا العبث ، ويشهد الجميع أن الكتب الدراسية وصلت إلى المدارس لأول مرة

فى مواعيدها ، وفى الأعوام السابقة كانت التصريحات تسبق الكتب بشهر على الأقل ، كما أن العام الدراسى بدأ بجدية رغم ضغوط اللاعبين فى الدورة الإفريقية .

وأيضاً أنجزت الوزارة ما وعدت واختصرت ٢٠٪ تقريباً من معظم مواد الدراسة لأنها تمثل « حشواً» يرهق الطالب ولا يفيده . . وشكلت لجان تعمل الآن لإعادة النظر فى المناهج لكى تتفق مع طبيعة العصر وتبسيطها لتكون فى متناول فهم الطالب دون حاجة إلى دروس خصوصية . . وطال العام الدراسى فتقرر أن يكون هذا العام ٣٤ أسبوعاً « دون حساب الإجازات وأيام الإمتحانات » وكان فى السنوات العشر الماضية فى حدود ٢٢ أسبوعاً . . ولأول مرة منذ سنوات قررت الوزارة إعادة توزيع التغذية فى المدارس الإبتدائية بعد أن زادت نسبة إصابة التلاميذ المصريين بالأنيميا نتيجة لسوء التغذية ووصل حتى أصبحت تزيد على ٥٤٪ من عدد التلاميذ . .

ثم لابد من تسجيل ما اتسم به العام الدراسى من حزم فى مواجهة الانحرافات التى أدى انشغال السادة الكبار إلى استشرائها دون ضابط . . حتى وصل الأمر إلى تعامل المدرسين بالمطاوى داخل المدارس ، وانحراف أدارات شئون قانونية لتظلم العاملين إرضاء للرؤساء ، وحالات غش بالجملة تكررت ، وتبرعات إجبارية .

كل هذه إيجابيات يجب أن تذكر وتشكر ، وينسب الفضل فيها إلى أصحابها ، ولكن القضية أكبر من كل ذلك .

القضية هى أن نظام التعليم المصرى كله لايعمل لاعداد الأيدى العاملة والعقول المطلوبة فى هذه المرحلة أو فى المرحلة القادمة ، ومع أن الجميع يتحدثون عن رسالة التعليم فى تخريج القوى البشرية الماهرة ، المؤهلة

والمدربة ، للعمل فى المجالات المحتاجة إليها فى الصناعة أو الزراعة أو الخدمات . . لكن الكلام شىء والفعل شىء آخر ، فالتعليم يسير فى طريقه دون مراعاة هل تحتاج البلد هذا النوع من التعليم أم لا . . والنتيجة كما نلمسها تفاقم أزمة البطالة .

غير هذا فإن أكثر المتحدثين عن التعليم يتكلمون على مستوى الآمال والتطلعات ويتجاهلون الواقع ، وهو أن «صناعة » التعليم مكلفة ، وتجاهل النظر إلى التعليم من زاوية ارتباطه بالأوضاع الاقتصادية يجعلنا نعيش بعيداً عن الواقع ، كما أن ارتفاع صوت المزايدين والمتلاعبين بالشعارات يسيئون إلى التعليم أبلغ اساءة . . فنحن نحتاج الآن إلى كلام جديد نضع فيه فى اعتبارنا حساب التكاليف ، والموارد ، والترشيد ، والإصلاح الإقتصادى ، والهياكل المالية فى قطاع التعليم . . وعلى سبيل المثال لم يفكر أحد من قبل فى دراسة كيفية توزيع الاعتمادات المالية على قطاعات التعليم وفقاً لمعايير محددة ، وعلى أساس تقدير التكلفة الفعلية للوحدة التعليمية فى كل قطاع ، ونتيجة لذلك أصبحت هناك قطاعات من التعليم فيها إسراف شديد ، وقطاعات أخرى فيها تقتير شديد كما لاحظ المجلس القومى للتعليم ذاته فى آخر تقاريره . . وحتى الآن لم تتخذ أى خطوة للحد من التضخم الوظيفى فى قطاع التعليم بل أن العجلة دائرة بالعكس لزيادة هذا التضخم أكثر وأكثر . . ومن مظاهر غياب الاعتبارات الاقتصادية ان وزارة التعليم مازالت أكثر الوزارات التى تفرض عليها قيود شديدة على نقل اعتمادات من بند إلى بند ، ولم يلتفت أحد إلى صرخات المجالس القومية المتخصصة التى تطالب بتحرير أبواب الموازنة واعطاء حرية فى التصرف لمواجهة المتطلبات المتغيرة فى الخدمات التعليمية ، ولماذا لاتكون لوزير التعليم سلطات وزير المالية لتحرير قطاع التعليم من أثقال الروتين التى تمنع حركتها . وهناك وزارات أخرى لوزرائها هذه السلطة .

ثم كيف نقول أن لدينا استراتيجية للتعليم ، وأمامنا النتيجة التى تتمثل فى الخلل الملموس بين نوعية الخريجين من التعليمين المتوسط والجامعى واحتياجات السوق . . كيف نستمر بنفس النظم الجامدة للتعليم ونسلب النظام التعليمى المرونة الواجبة لمواجهة تغيرات الواقع فى المجتمع . . كيف ولدينا كليات التجارة والآداب والحقوق والزراعة تقذف إلى جحيم البطالة مائة ألف خريج سنوياً يمثلون ٦٠٪ من جملة الخريجين فى التعليم الجامعى كله ، بل ونقرر إنشاء كليات جديدة من نفس النوعية ؟ وأين النظام التعليمى المرن ونحن نخرج ١٤٠ ألف شاب سنوياً من المدارس والمعاهد التجارية يمثلون ٤٥٪ من خريجى هذا المستوى من التعليم ، ونحن نعرف يقيناً أن البلد لايحتاج إليهم . . بينما نعرف أن هناك عجز فى مهن أخرى مثل التمريض وخدمات المستشفيات والعمالة الزراعية وغيرها ، ومع ذلك نقف عاجزين وكأن تحويل مدرسة تجارة إلى مدرسة لإعداد العاملين فى خدمات المستشفيات يحتاج إلى معجزة من السماء ! أو كأن تحويل معهد تجارى إلى معهد لتخريج فنيين لإصلاح وتشغيل أجهزة الكمبيوتر والالكترونيات والليزر شيء فوق طاقة البشر ! باختصار ان أى خطة جديدة للتعليم يجب أن توفر المرونة فى تحويل المدارس والكليات بسرعة كافية إلى التخصصات التى يظهر احتياج المجتمع إليها .

ان مجلس الوزراء يجتمع كثيراً لوضع خطط الإصلاح الاقتصادى دون أن يلتفت إلى أن نظام التعليم الحالى هو أحد أسباب الخلل والأزمة الاقتصادية ، وان اى اصلاح سيظل ناقصاً ، وقصير الأجل ، مالم يرتبط بقوة وبسرعة بإصلاح التعليم ، لأنهما ـ فى الحقيقة ـ معركة واحدة .

إعادة فتح باب الاجتهاد في قضايا التعليم ..!

أعاد الرئيس حسنى مبارك فتح باب الاجتهاد فى قضايا التعليم فى خطابين متتالين ، وكان للتكرار فى ذاته دلالة بالغة الأهمية لكى تصل الرسالة واضحة مدوية ، ولا تتوه فى خضم الأحداث . ففى احتفال دار العلوم بمرور ١٢٠ عاماً على انشائها فى يوم ٣ نوفمبر ١٩٩١ وجه الدعوة إلى المفكرين والمصلحين صراحة لكى يشاركوا بالتفكير فى إصلاح التعليم ، وفى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩١ أعلن بصدق ووضوح وفى مواجهة الجميع : لابد أن نصارح أنفسنا بأن التعليم فى مصر دون المستوى المطلوب .

وقال الرئيس بصراحة كاملة : « ان التعليم الذى يجده ابناؤنا فى المراحل المختلفة دون المستوى المطلوب لهم كأفراد ، ولمصر كدولة رائدة، ولابد أن نصارح أنفسنا بأن الازمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج ، ورغم أنها تنهك موارد الدولة وامكانات الاسرة الا أن المحصلة النهائية تأتى ضعيفة متواضعة . . لم يزل التعليم يعانى من غلبة الكم على الكيف ، ومن عجز فادح عن مواجهة متطلبات عصر جديد» .

وسوف نظل نذكر بالعرفان للرئيس كلماته هذه لكى يتوقف تيار ساد

لفترة وكان يمارس ارهابا فكرياً ، ويلاحق كل من يطالب بالتفكير فى تغيير فلسفة أو أهداف أو وسائل أو استراتيجية التعليم ، ويهدد من يفعل ذلك باتهامه « بالردة » التى تقتضى اقامة حد الردة عليه دون إعطائه فرصة لإعلان التوبة . بينما الواقع المر الذى تعيشه كل أسرة فى مصر ولا مهرب منه هو أن المدرسة المصرية لم تعد تؤدى دورها فى التعليم بعد أن أعلنت عجزها منذ فترة طويلة عن القيام بدورها فى التربية . وأصبح على كل من يريد أن يعلم أبناءه أن يفتح لهم مدرسة فى البيت بالدروس الخصوصية، وتحولت بذلك مجانية التعليم إلى أكذوبة نرددها وكأننا نصدقها ونحن جميعاً نعرف أنها أكذوبة ، ونردد فى داخلنا الحقيقة وهى أن التعليم فى مصر يكلف الآباء أكثر مما يكلف فى أى دولة أخرى وفى جميع المراحل حتى الجامعة !

لقد كان رئيس الجمهورية صوتاً لضمير كل المصريين حين أعلن أمام الجميع أن التعليم فى مصر لايصلح بحاله الآن لعصر يشهد تغيرات هائلة تمثل انقلابات فى الفكر النظرى والتطبيقى ، ولبلد يواجه تحديات صعبة دولية وإقليمية ومحلية . تعليم عاجز عن مسايرة عصر يشهد ثورة المعلومات التى جعلت الإنسان فى العالم المتقدم يعيد بناء عقله للتعامل مع تيار التدفق الهائل للمعلومات ، كما فرضت اعادة ترتيب المهارات اللازمة للحياة فجعلت التعامل مع الكمبيوتر أمراً لا غنى عنه لكل مواطن مهما يكن مكانه فى أدنى درجات السلم المهنى والاجتماعى إلى حد القول بأن من لا يعرف التعامل مع الكمبيوتر فهو الأمى فى القرن العشرين . كما أصبح التقدم العلمى والتكنولوجى يجرى بسرعة تجعل أيامنا هذه هى آخر فرصة أمام الشعوب المتخلفة ، اما ان تجرى أو تموت، لأن من لا يلحق بهذا التقدم بسرعة فلن يلحق به أبداً بعد ذلك .

يضاف إلى ذلك أننا نعيش فى عصر ثورة الديمقراطية وإعادة البناء

الثقافى والروحى والعقلى للإنسان قبل إعادة البناء المادى ، بينما تغط المدرسة لمصرية فى سباتها العميق : ادارة تقليدية بيروقراطية . . ونظم تربوية سلطوية تعاقب على التفكير الحر بدلاً من أن تشجع عليه ، وتحول العقول اليقظة المتوثبة إلى قوالب جامدة بالتلقين والتكرار والاسترجاع إلى أن تقتل ملكات الإبداع والابتكار بكل وسيلة .

نعيش فى عصر انقلبت فيه موازين ومفاهيم ونظريات كانت شديدة الرسوخ والاستقرار ثم انهارت . . وفتحت أشد الدول جموداً نوافذ الفكر فيها لتجديد الهواء ، وفتحت أبوابها التى كانت مغلقة لسنوات طويلة لكى تتفاعل شعوبها مع ما يجرى فى سائر أنحاء العالم ، وانهار الستار الحديدى ، وسور برلين ، ولكن بقى الستار الحديدى مضروبا على عقول تلاميذنا ، « وسور برلين » قائماً يفصل بين المدرسة والجامعة وبين المجتمع ، واكتفى المسئولون فى كل الأوقات فى علاج المشاكل بالحديث عن الحلول وكأنها قد تم انجازها وعشنا بالوهم ، سنين .

أعلنت خطط واستراتيجيات لم يكن لها أثر حقيقى فى المدرسة والطالب لم يكن لها مردود ملموس بحيث يمكننا أن نقول مثلاً أن الخريجين بعدها أفضل مما كانوا قبلها . . وأكثر من ذلك فإن الأخطار تحيط بشبابنا من كل جانب من نزعات عدوانية وتطرف وادمان وتحريض على الجريمة . . وحرب نفسية معلنة بوسائل مختلفة . . بينما أصحاب نظرية « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » يتربعون على كل منصة ، ويحتكرون الكلمة فى كل ميكرفون ، ويخرسون الألسنة التى تحاول أن تنطق بالحقيقة .

والحقيقة قالها الرئيس حسنى مبارك أمام الجميع : أن التعليم يمثل مشكلة فى كل بيت فى مصر . وهذا هو حال التعليم الآن ، ليس مهما أن يكون لدينا أحسن استراتيجية للتعليم فى العالم ، ولكن المهم أن نرى « المنتج

النهائى » للمدرسة المصرية الآن ، وهو الطالب : هل هو فى مستوى قريب من نظيره فى الهند أو سنغافورة أو الصين ، ولا نقول انجلترا أو فرنسا أو أمريكا أو اليابان ؟! وإن كان من حقنا أن نطالب بتعليم لايقل عن أرقى دول العالم ، لأن هذا هو ما يليق بشعب لديه رصيد حضارى ليس لكثير غيره من الشعوب .

صدق الرئيس مبارك حين قال بصراحته المعهودة أن التعليم مشكلة كل بيت الآن ، وأن أزمة التعليم عندنا انعكست على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج .

وإذا كانت مواجهة هذه الأزمة تحتاج إلى موارد كبيرة واستثمارات هائلة تفرض على الحكومة أن تجعل للتعليم أولوية مطلقة فى الإنفاق ، ليس باعتباره من الخدمات الأساسية ، ولكن باعتباره الاستثمار الذى لا غنى عنه الذى سيحقق عائداً اقتصاديا لا شك فيه ، ولعلنا نذكر أن اليابان وجهت ثلثى مواردها للتعليم بعد الحرب العالمية الثانية فكانت النتيجة ما نراه من تقدم علمى وتكنولوجى واقتصادى هائل يسميه العالم «المعجزة اليابانية » وأصبح ذلك مثلاً يحتذى لمن يريد أن يتقدم .

والعنصر الحاكم فى أزمة التعليم أننا فتحنا الباب على مصراعيه لتستوعب المدرسة أكبر قدر ممكن من الطلبة وتخرجهم دون أن يعنينا مستوى الخريجين، ولذلك جاءت كلمات الرئيس لكى تعيد الوضع المقلوب إلى القاعدة الصحيحة . وهى أن ننظر إلى « الكيف » وليس إلى « الكم » أى أن نهتم بالتكوين العلمى للطالب وإعداده لأداء عمل معين بأعلى كفاءة ، وبأكبر قدر من الإلمام بالعلوم النظرية والتدريب العملى لأن خريجى المراحل الثانوية (بما فى ذلك التعليم الصناعى ، والزراعى والتجارى) لا يصلحون لأداء العمل المفروض أن يكونوا جاهزين ومدربين لأدائه .

فوق ذلك فان المدرسة المصرية متخلفة جداً فى تعليم ما يسمونه «علوم المستقبل» . . الرياضيات والفيزياء وعلوم الفضاء والكمبيوتر والهندسة الوراثية . . . الخ !

القصور كبير ، والاعتراف به واجب . . كمقدمة لابد منها للاصلاح .

مستقبل التعليم

فى الاحتفال بمرور ١٢٠ عاماً على إنشاء كلية دار العلوم ركز الرئيس حسنى مبارك خطابه على قضية التعليم فى مصر ، لأن التعليم السلاح الوحيد الذى يجدد قدرتنا على مواجهة تحديات العصر ، ولأنه قبل أى عنصر آخر هو الطريق الصحيح لإعادة تشكيل الحياة فى مصر . . والشىء الذى يلفت النظر أن قضية مستقبل التعليم وارتباطها بمستقبل الوطن واضحة وتأتى فى مقدمة الأولويات عند قمة السلطة ، ولكن هذا الاهتمام أقل من القليل لدى الحكومة كما ينعكس فى قراراتها وتوجهاتها ، يبدو أن هموم اللحظة الحاضرة تشغلها ، وتفاصيل المشاكل اليومية تستغرقها ، فلا ترى من قضية التعليم إلا إصلاح بعض المدارس ، وتدبير اعتمادات لصرف بضعة جنيهات لبعض المدرسين باسم الحوافز . . وتظن أنها بذلك أبدت الإهتمام الواجب . . ثم لا تجد من صفاء النظر ، ما يساعدها على الرؤية الاستراتيجية الأشمل ، والتفكير فى إعادة صياغة التعليم من أساسه، وبفلسفة وروح جديدتين .

الحال الذى وصل إليه التعليم ليس سراً ، فالمجالس القومية المتخصصة تعقد اجتماعات منذ سنوات لإعداد تصور الإصلاح الشامل، وتقاريرها تدق نواقيس إنذار تخرق الآذان ، لكى نتنبه إلى مؤشرات الخطر الماثل أمامنا ويوشك أن يهدد الحاضر والمستقبل معاً .

فالمجالس القومية تحذر بأن ربع الأطفال الملزمين فى مصر ليسوا فى المدارس، وبذلك فإن رصيد الأمية فى مصر يتزايد بمقدار ٣ ملايين مواطن سنوياً فى عالم تحولت فيه الأمية إلى صفحة من تاريخ الماضى الذى لم يعد له وجود .

والمجالس القومية تنذر بأن هناك ستة ملايين ونصف مليون تلميذ مصرى جديد سوف يصلون إلى الدنيا خلال السنوات العشر القادمة، ولم يعد أحد لهم الخطط المناسبة لتدبير ما يلزمهم من مبان ومعلمين وأدوات . .

والمجالس القومية تنبه فى آخر تقرير لها إلى أن التلاميذ الذين يدخلون إلى التعليم الثانوى الصناعى والزراعى والعام ليسوا إلا نصف من يستحقون هذا التعليم بينما النصف الآخر ـ وهو يمثل ١,٦ مليون مواطن ـ يعيش هائماً فى أعمال هامشية ، أو تتلقفهم البطالة ، أو الجريمة . . حسب التساهل ، والسبب فى ذلك قصور الخدمات التعليمية التى يمكن أن تستوعب هؤلاء الشباب « وهم أمل المستقبل وقادة الغد » كما يقال فى المناسبات .

ثم أن الأمية فى مصر ـ وفقاً لآخر إحصاء رسمى تبلغ ٥١٪ من عدد السكان وجهاز محو الأمية عاجز . . والمجلس الأعلى لمحو الأمية مشلول، والكلام عن إنجازات محو الأمية « فشنك» . . !

هل يمكن أن تكون هناك صورة قاتمة أكثر من هذه ؟ وتعبير «الصورة القاتمة فى أوضاع التعليم فى مصر » ليس من عندى ولكنه أيضاً من المجالس القومية المتخصصة التى تضم صفوة العقول المفكرة والخبراء، ولا تضع الكلمة إلا وفقاً لموازين دقيقة .

إن اعادة بناء التعليم فى مصر ليواكب المستقبل عمل لا تنفع فيه النوايا

الطيبة ، ولا المشاعر المتدفقة ، أو العبارات الجميلة (وما أكثرها وأسهلها) ، ولكنه يحتاج أولاً وأخيراً إلى الأموال . . فالمبانى المدرسية وحدها تحتاج إلى ١٥٠٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات لمجرد استيعاب الإعداد الجديدة من التلاميذ وتدارك سوء حالة المبانى المدرسية القائمة ، ولا نتحدث عن الجامعات التى لا تجد مدرجات أو معامل أو مكتبات ، وبينما يحدثنا البعض عن أننا نباهى الأمم بأن لدينا أعظم وأكبر وأفخم ملعب تنس فى العالم ليس له مثيل إلا فى أمريكا ، فإن لدينا ثلاثة آلاف مدرسة فى كل منها أكثر من ألف تلميذ ليس فيها دورات مياه . . !

ومن قراءة موازنات التعليم فى مصر نصل إلى حقيقة غريبة هى أننا لا نعرف مجالاً للإنفاق على التعليم غير مرتبات العاملين فى هذا القطاع ، ثم لا شىء تقريباً للمبانى ، أو المعامل ، أو المكتبات ، أو النشاط الاجتماعى والتربوى . . ففى التعليم الثانوى ٨٤٪ من الأموال المخصصة ليست إلا للمرتبات ، وفى المعاهد الأزهرية تلتهم المرتبات ٨٠٪ من الموازنة ، وحتى فى الجامعات فإن ٦٠٪ من الموازنات تذهب للمرتبات .

الخروج من هذا المأزق يحتاج إلى تفكير جديد . وقد يكون مفيداً أن نراجع حالة التضخم الوظيفى والبطالة المقنعة فى قطاع التعليم من ناحية ، ومراجعة الرسوم المدرسية لتسهم فى علاج جزء من الخلل الهائل فى موازنة التعليم بين الاحتياجات الكبيرة والموارد المحدودة ، رغم أن الدولة تعطى للتعليم العام ١٩٠٠ مليون جنيه سنوياً وهو رقم مخيف ، ولكنه يتضاءل حين نعرف أنه مخصص لخدمة ١٢ مليون تلميذ ، وللتعليم الجامعى تخصص الدولة ألف مليون جنيه ولكن إعداد الطلبة الجامعيين يزيدون على ثلاثة أرباع المليون . . وقد يكون من الصعب مطالبة الدولة بزيادة الاعتمادات للتعليم بما يكفى الاحتياجات الحقيقية ، وكل زيادة يمكن أن

تدبرها الدولة سوف تساهم فى الإصلاح ، ولكنها لن تحقق الهدف . . لن تكفى لبناء المدارس بالإعداد المطلوبة . ولا حتى إصلاح المدارس الحالية التى وصلت إلى أسوأ حال يمكن تصوره ، ولا تضعوا فى أذهانكم بعض مدارس مصر الجديدة والجيزة وبعض المدارس المخصصة للظهور فى التليفزيون . ولكن فكروا فى المدارس التى لم يزرها مسئول منذ ثلاثين عاماً أو يزيد ، ولا يجد المدرس فيها حتى الطباشير الذى يكتب به الدروس ، أو المقعد الذى يمكن أن يجلس عليه ! .

ومهما كنا اشتراكيين وثوريين وحالمين بأن يكون التعليم كالماء والهواء أو أكثر منهما وأسهل ، فللضرورة أحكام والضرورات تبيح المحظورات كما يقرر أهل الفقه والشريعة . . ولم يعد أمامنا إلا أن نعيد النظر فى بعض الرسوم دون إلغاء لمجانية التعليم ، فالطالب الذى يتكلف تعليمه ألف جنيه سنوياً فى الجامعة ليس معقولاً أن يدفع رسوماً لا تزيد على ٦ جنيهات كرسم قيد والتحاق بالجامعة . . ولابد من نظام جديد يجعل مؤسسات الإنتاج فى القطاعين العام والخاص تساهم مساهمة حقيقية فى تكلفة التعليم الفنى والتدريب المهنى كما يحدث فى كثير من البلاد . . ولابد من فرض رسوم محلية على بعض الخدمات توجه حصيلتها بالكامل إلى صندوق أبنية التعليم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المدارس التى على وشك الانهيار ، واستكمال مراكز التدريب التى تعيش فى ضائقة تعوق تحقيقها لأهدافها .

ثم أين ما يتردد فى الخطب عن الجهود الذاتية والتبرعات الشعبية . . أين رجال الأعمال والأثرياء ؟ فى كل دول العالم يدرك الأغنياء أن الضمان لاستمرار ثرواتهم هو أن ينهضوا بمجتمعهم ويساهموا فى الارتفاع بمستوى أبنائه ، لأن الغنى العاقل لا يشعر بالأمان فى بلد ينتشر فيها الجهل والفقر ، وفوق ذلك فإن مشاركة الأغنياء فى تقديم خدمات حقيقية لبلدهم يجعل لهم

صوتاً ورأياً ونفوذاً فى تقرير السياسات فى مختلف المجالات . . لذلك فإن الأغنياء الأذكياء أصحاب الوعى والحس السياسى السليم يدركون أهمية مساهماتهم فى تمويل الخدمات الاجتماعية وأولها التعليم . . وكثير من الجامعات الأمريكية أنشأها رأسماليون وينفقون عليها وعلى الأبحاث العلمية التى تجريها . .

أن مستقبل التعليم يحتاج إلى صدق مع النفس أولاً . . كما يحتاج إلى تفكير جديد ثانياً . . تفكير غير تقليدى . . لايقنع بترقيع الثوب البالى . . ولكن يفكر فى إعداد ثوب جديد . . تفكير لايبحث عن البريق السهل والاقناع بالإيهام . . ولكن يبحث عن وضع الأسس وإقامة البناء وتحمل المشاق فى ذلك . . تفكير لا يبحث عن مجد شخصى لوزير أو حكومة ، ولكن يبحث عن مجد البلد الذى نغنى له كثيراً . . ونموت حباله فى الأناشيد .

من أين نبدأ .. ؟

إذا كان كل بيت فى مصر يعانى معاناة يومية من مشاكل التعليم ، وملايين الآباء والمعلمين والطلبة يشعرون بأن حالة المدرسة وصلت إلى نقطة الخطر ، فقد ضاعت سنوات طويلة فى خداع النفس وإصرار كبار المسئولين عن التعليم على أن كل شىء على ما يرام ، وأن التعليم عندنا أفضل مما هو فى بعض دول أوروبا (!) . . والآن والوزير رقم ٧٦ فى تاريخ وزارة التعليم يبدأ عمله على المقعد الذى جلس عليه على مبارك وطه حسين . . مع من سيكتب تاريخه فى هذه السلسلة الطويلة من الوزراء ؟

أن وزارة التعليم لها تركيبة وطبيعة خاصة ، فهى أكبر جهاز بيروقراطى فى مصر ، يتكون من ٦٠٠ ألف موظف بعضهم يشتعل حماساً ولديه قدرات هائلة ولكنها ـ فى الغالب ـ معطلة ، وبعضهم مشغول بالتعليمات الإدارية والتقارير المنمقة على الورق ـ جعل لديه قدرة دفاعية نادرة ، يقاوم التغيير بقوة ، محافظ ، أكثر من فيه يعانى من الإحباط الوظيفى القاتل ، نتيجة شعوره بأنه سيعيش ويموت دون أن يحصل على درجة مدير عام حتى بعد أربعين سنة من الخدمة ، وعشرات الآلاف من العاملين بهذه الوزارة لا يحصلون على علاوات ، ومرتباتهم مجمدة لأنهم وصلوا إلى نهاية مربوط درجاتهم، ونتيجة لذلك فإن الجيش الذى يمكن أن يحارب به الوزير الجديد يعانى من تدهور الروح المعنوية ومع ذلك فليس أمامه إلا أن يحارب معركته معتمداً عليه !

والعالم يعيش الآن مرحلة من المراجعة وإعادة النظر الشاملة فى نظم وفلسفة التعليم لتساير ثورات العصر : ثورة الذرة ، وثورة الكمبيوتر ، وثورة الهندسة الوراثية ، وثورة المواد الجديدة ، ثم ثورة المعلومات . . حتى الولايات المتحدة مازالت تعيش مرحلة الانزعاج التى سببها التقرير الشهير « أمة فى خطر » الذى كشف أوجه القصور والخلل فى نظامها التعليمى وتخلفه عن اليابان . . وفى بريطانيا يدور جدل واسع حول نقاط الضعف وأساليب إصلاح التعليم . . وفى فرنسا يتجاوز التعبير عن مشكلة التعليم الحدود الهادئة فى الأحزاب والبرلمان وبين الطلبة وأولياء أمورهم . . أما عندنا فالويل لمن يقول أن لدينا مشاكل فى التعليم، وعليه أن يتحمل نتيجة تهوره ليكون عبرة لمن يعتبر . . من اتهام بالجهل ، إلى اتهام ـ موثق وجاهز ـ بالتآمر (!) .

لذلك رأيت أن أبدأ بالتعرف على فكر وزير التعليم الجديد ، الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، قبل البدء فى طرح تصورات ، وفى لقاء طويل معه استطعت أن أتفهم خريطة تفكيره :

● نقطة البداية عنده هى دراسة كل ما سبق إعداده من خطط وبرامج أعدها الوزراء السابقون منذ الدكتور عبد الوهاب البرلسى ، إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى ، حتى الدكتور فتحى سرور ، كما خصص الفترة الأولى لدراسة تجارب عدد من الدول وبخاصة أمريكا واليابان والهند وغيرها .

● ثم أنه يرفض بقوة مناورات الذين يحاولون جره إلى معركة غريبة . . هى أنه سيعمل على تغيير استراتيجية التعليم . . أو هدم ما سبق بناؤه . . ولذلك فهو يكرر الآن كل يوم وفى كل مناسبة، وأحياناً بدون مناسبة أنه لايفكر فى أى تغيير وأنه ينفذ ويكمل . . ولعل الذين حرصون على تسميم الآبار أن يكفوا . . فليس هناك ردة ، ولا تراجع ، ولا يحزنون(!).

● ومهمته العاجلة ـ كما يتصور ـ هى « إصلاح البيت من الداخل » مركزاً على عنصريين : المدرس ـ والمدرسة . . بالنسبة للمدرس يرى أن أى فريق للكرة لايستطيع أن يحقق أهدافاً لمجرد وجود خطة جيدة ، أو وجود مدرب ممتاز ، ولكن لابد أن يكون الفريق ذاته قد أحسِن اختياره وإعداده حتى يستطيع أن ينفذ الخطة ويتجاوب مع المدرب ، «الإنسان» هو البداية، وبعده تأتى المبانى والمناهج . . فالمدرس هو أقل الناس حظاً فى الترقيات والحوافز والرعاية ، ولابد أن ينال ما يستحقه من التقدير المادى والأدبى بدلاً من أن نتغنى ببيت الشعر القديم الذى يقول « كاد المعلم أن يكون رسولاً » وقد لايكون سهلاً إصلاح الأجور والدرجات إصلاحاً كبيراً يرفع الغبن ويساوى بين المدرسين وغيرهم من العاملين بالدولة ، ولكن من الممكن وضع نظام جديد للحوافز على أساس المحاسبة بالأهداف ، وفى نهاية كل عام دراسى يتم تقييم ما حققه كل مدرس من نتائج ، ويحصل الممتازون (فى حدود ١٠٪ من عددهم) على حوافز مالية مجزية تتناسب مع مجهودهم . هذا النظام يحول الحوافز من أموال ضائعة ممنوحة بغير قاعدة ، إلى أموال مستثمرة مقابل عمل حقيقى ولها معيار واضح وموضوعى ، وتساعد على إثارة جو المنافسة الشريفة على العمل وتبرز العناصر الممتازة لتأخذ دورها إلى المواقع القيادية عن جدارة .

● أما المدرسة (المبانى والملاعب والمكتبة والمعمل . . إلخ) فقد وصلت إلى حال تحتاج فيه إلى مجهودات غير تقليدية لقد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة ويجرى بناء ألف مدرسة أخرى ، وتم إصلاح ١٨٠٠ مدرسة اكتشفوا أنها بدون سور أو نوافذ للفصول أو دورات مياه (!) واعتمد لها ١٠٠ مليون جنيه، ولكن ذلك لن يكفى ولابد من الجهود الذاتية وتبرعات القادرين ، ولذلك فإن الدعوة موجهة إلى الجميع ، ليساهموا ـ عيناً أو نقداً ـ فى إصلاح

المبانى واستكمال المرافق فى آلاف المدارس الأخرى التى وصلت إلى درجة سيئة .

● والأداء فى المدرسة يحتاج إلى مراجعة ، على الأقل بإعادة الانضباط والجدية والإحساس بالإلتزام . . قد يكون مفيداً بدء العام الدراسى باحتفال تشارك فيه قيادات الدولة فى العاصمة والمحافظات ، وبدء اليوم الدراسى بالطابور والنشيد القومى ورفع العلم لكى تعود للمدرسة تقاليدها القديمة ، ولابد من إعادة نظر فى نظام التفتيش والمتابعة . . ولكن هذه المسألة تحتاج إلى إعادة روح العمل التى أوشكت أن تضيع !

● ويبقى التعليم الفنى حجر الزاوية لأنه مرتبط بالمستقبل ، ووجود بطالة بين خريجى المدارس الفنية دليل على الإنفصال بين التعليم واحتياجات المجتمع ، وانعدام التنسيق بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم التكنولوجى العالى دليل على الحاجة إلى خطة شاملة ، والبداية تحديد احتياجات جميع القطاعات من نوعيات الفنيين ، فى السنوات القادمة ، ووضع الخطة على أساسها .

● ثم هناك مشاكل المناهج وازدحام الفصول وبرامج تدريب المعلمين الصورية التى لا تفيد إلا المشرفين عليها . فهى تحتاج إلى مراجعة دقيقة وإعادة نظر .

ان نقطة البداية لإصلاح التعليم هى الإحساس بوجود ، مشكلة ، وأن حلها أكبر من أن يكون مسئولية وزير مهما يكن حماسه أو وزارة مهما تكن قدرتها . . التعليم قضية مستقبل البلد كله ، ولابد أن يشارك الجميع فى إصلاحه .

أصحاب الصوت العالى

كلنا نطالب بسيادة القانون ، وبالمساواة وتكافؤ الفرص ، وبالقضاء على كل صور التحايل على القاعدة ، وتبرير الاستثناءات ، ومع ذلك فهناك دائماً من يصرخ إذا لم تحقق له القاعدة مصالحه ، أو إذا لم تنطبق عليه شروط القانون . . قد يكون هذا التناقض مفهوماً على المستوى الإنسانى ، ولكنه شديد الخطورة على المستوى السياسى لأنه يخلط بين الخاص والعام ، ويجعل المصالح الخاصة الضيقة هى الدافع الذى يتوارى وراء ما يبدو فى الظاهر من موضوعية وحرص على المصلحة العامة .

هناك جماعات ضغط وجماعات مصالح نشأت . وهذا فى ذاته ليس شيئاً غريباً . بل هو مظهر من مظاهر الديمقراطية ، فمن حق أصحاب المصلحة أن يعرضوا وجهات نظرهم ويدافعوا عن مصالحهم ، لكن الشىء غير الطبيعى هو أن تبدو بعض الجماعات أكبر من حجمها الحقيقى، بفضل صوتها العالى، وقدرتها على النفاذ إلى الإعلام والأحزاب وبراعتها فى حصار صاحب القرار بالضغط بكل وسيلة . وهذا هو ما يمكن أن يهدد الديمقراطية ، لأنه يجعل القرار خاضعاً لمصالح القلة ومعبراً دائماً عما تريد ، ومتجاهلاً لمصالح واتجاهات الأغلبية صاحبة الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرار، لكن صوتها الخافت يضيع عليها هذا الحق، وهى عادة أغلبية صامتة .

وقد عايشت فى الأيام الأخيرة حالة من هذه الحالات يمكن اتخاذها

كمثال والقياس عليها فى عشرات بل ومئات الحالات المماثلة . فقد نشرت فجأة تحقيقات صحفية وآراء تهاجم موقف وزارة التعليم من الطلبة المتقدمين هذا العام لشهادة الثانوية الإنجليزية ، وإذا تجاوزنا عن ملاحظات حول مدى أحقية قضية تخص ٢٦٠ تلميذاً حتى الآن فى أن تفرد لها صفحات ويتكرر الحديث عنها يومياً ويستخدم فى الحديث ألفاظ ولغة أقل ما يقال عنها أنها حادة ، حتى يظن القارىء أن هناك كارثة على وشك الوقوع ، وأن المجتمع المصرى مهدد فى وجوده وكيانه .

وعادة لن يجد أحد فرصة أو وقتاً للتفرغ لكى يتحقق من مدى صدق القضية ، وتكرار الحديث عن موضوع ليس له أساس لابدأن يجعل له أساساً، وترديد الأكاذيب يمكن أن يحولها فى العقول إلى يقين قد لاتحظى به الحقائق ذاتها . وهذا ما لمسته ، فلقد سعيت إلى الحقيقة أبحث عنها كصحفى ، وبحثت لدى كل الأطراف المشاركة فاكتشفت أن الحملة ليست إلا نوعاً من الإرهاب ، أقرب إلى الهجوم المبكر المضاد، لكيلا يفكر أحد فى تغييره ، ولكى يسكت كل من لديه رأى فى هذا الموضوع خشية أن تصيبه هذه الطلقات التى تملأ الساحة عشوائياً ، أما القواعد التى تطبق فى قبول طلبة الثانوية الإنجليزية ، فهى كما هى ، ليس فيها جديد ، ومازالت كما صدرت منذ سنوات دون أدنى تغيير وليس فيها غموض يمكن أن يؤدى إلى اللبس . . نجاح الطالب فى سبع مواد على الأقل لايقل تقديره فى أى مادة عن تقدير (C) وأن تكون من بين المواد السبع مادة من مواد المستوى الرفيع ، أو النجاح فى ثمانى مواد فى المستوى العادى ، وأن تكون قد انقضت ثلاث سنوات من تاريخ حصول الطالب على الإعدادية لأنه من غير المعقول أن يحصل على الإعدادية وفى العام التالى مباشرة على الثانوية . . متخطياً رقاب ملايين التلاميذ الآخرين من ابناء الشعب . . ! . ما يهمنا أن نعرفه أن

القواعد معلنة ومعروفة للجميع . وفيها الحد الأدنى من العدالة والمساواة بين المصريين .

ومن ناحية وزارة التعليم فإن هناك اتفاقاً يحكمها مع المجلس البريطانى صرحت بمقتضاه لعدد من المدارس بتدريس هذه الشهادة بنظام دراسى مدته ثلاث سنوات يؤدى الطالب خلالها ثلاثة امتحانات ، ولم يعد هناك مبرر لعقد امتحان «ملحق لهؤلاء» التلاميذ إذا رسبوا لأنه لايمكن تمييز الشهادة الأجنبية على مثيلتها المصرية التى ليس لها دور ثان لا فى نوفمبر ولا فى غيره .

ولم يحدث أن قبل مكتب التنسيق فى ظل هذه القواعد طلاباً لم يمض عليهم ثلاث سنوات بعد حصولهم على الإعدادية لأن ذلك سيكون مخالفة قانونية تخضع لرقابة القضاء . . ولم يحدث أن تمت الموافقة على منح أى استثناء من هذا الشرط ، وحتى حين صدرت فتوى من المستشار القانونى لوزير التعليم تجيز لبعض الطلبة من بعض المدارس القبول فى الجامعات دون انقضاء ثلاث سنوات ، بادر الوزير بإصدار قرار بإيقاف العمل بهذه الفتوى .

أكثر من هذا ، أن النسبة المخصصة لقبول « السادة التلاميذ » الحاصلين على الثانوية الإنجليزية تعتبر نسبة مرتفعة ولذلك سوف تسمح بقبول جميع المتقدمين هذا العام من الحاصلين على الثانوية الإنجليزية والشهادات المماثلة لها ، وكل المتقدمين للجامعات هذا العام ٣٦٠ طالباً لا أكثر (!) أما تحديد التقدير فى كل مادة فهو ذات التقدير المقرر فى النظام الانجليزى ، لأن نظام الثانوية الانجليزية يجعل تقدير D و E مجرد مستوى للتحصيل وليس مستوى نجاح ، والحد الأدنى للنجاح هو مستوى (C) وهناك حالات فى الثانوية العامة المصرية حصل فيها آلاف الطلاب على مجاميع

مرتفعة جداً فى كل المواد ورسبوا فى مادة واحدة فلم يجدوا من يرفع صوتهم أو يشكو بالنيابة عنهم أو يتهم الحكومة المصرية بالتحيز ضدهم . .

مجرد مثال لكنه بالغ الدلالة : لقد أصبحت لدينا عادة جديدة تستغل مناخ الحرية وتسيء إليه . . صوت الأقلية (٣٦٠ مواطناً) تجعل اطماعهم فى التميز وخرق القواعد المطبقة على الجميع قضية قومية عليا . تطبيق القاعدة إذا مس واحداً فقط يقابله هجوماً لا مثيل له على هذه القاعدة ، أحكام القضاء بعدم دستورية الاستثناءات هناك من يسعى إلى الالتفاف حولها ، كل واحد يريد أن يجعل القانون على هواه ، ولا يهمه ان كان يحصل على ماهو حق له أو ليس حقاً . . وكل ذلك لمجرد أنهم من أصحاب الصوت العالى . وهذه ظاهرة جديدة لابد أن ننتبه إليها قبل، أن تؤدى إلى هدم القيم والمبادىء والقواعد والقوانين ، ولاتبقى إلا أهواء ومصالح السادة الذين يمتلكون قدرات تجعل أصواتهم أعلى من صوت الأغلبية . واذا استسلمنا لهم مرة فسوف يفرض علينا الاستسلام لاهوائهم دائماً ، وهؤلاء لاتهمهم مصالح الاغلبية ، ولا تهمهم مبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص . . ولا تهمهم الديمقراطية . . هؤلاء لايهمهم الا أنفسهم ومصالحهم . . وبعدها الطوفان . !!

كلما تكشف جانب من جبل الحقائق المؤلمة حول التعليم تزداد الحاجة إلى وضع تصور جديد للإنقاذ ، ليس بمفهوم البحث عن حلول مؤقتة ، أو للترقيع بإضافة مدرسة جديدة هنا ، أو تعديل بعض المناهج هناك ، ولكن بمفهوم إعادة بناء التعليم من أساسه . . بفلسفة جديدة تمثل نهضة أو يقظة أو شيئاً من هذا القبيل دون لن نكون أسرى الإمكانات المحدودة الآن . فإن القيد بمعطيات الحاضر أن يسمح لنا بالإنطلاق وتجاوز القصور فيه ، ما أقصده أن نضع تصوراً طموحاً لإصلاح التعليم ، يتكلف ٦ مليارات جنيه أو أكثر ، وإذا اطمأن الشعب إلى أن هذه الأموال ستذهب للبناء وتعليم التلاميذ فعلاً وليس لغيرهما فسوف يشارك ويعطى بأكثر مما يظن ويتصور الكثيرون .

لقد كشفت ندوة « دور المشاركة الشعبية فى إصلاح التعليم » التى نظمتها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية عن حقائق لم يسبق عرضها بهذه الأمانة والصراحة ، فأدركنا مثلاً أن ما يقال عن تزايد أرقام الميزانية المخصصة للتعليم عاماً بعد عام يخفى حقيقة أن اهتمام الحكومة بالتعليم يتناقص منذ عام ١٩٧٥ ، فقد كانت ميزانية التعليم (بجميع مراحله وأنواعه) تمثل ٢٢,٢٪ فى عام ١٩٧٥ فأصبحت ٩,٥٪ فقط فى ميزانية هذا العام ولم تخصص للاستثمارات فى التعليم إلا ٣٢٠٠ مليون

جنيه، أى ما يكفى لبناء خمس مدارس جديدة على الأكثر . . ! وأدركنا أن أجور ومرتبات العاملين فى التعليم تستهلك ٩١٪ من ميزانية التعليم ، بما يفيد أن الدولة لم تعد ملتزمة تقريباً إلا بصرف الأجور ، أما المبانى والأنشطة وسائر متطلبات التربية والتعليم وتكوين الشخصية و . . و . . مما يقال بألفاظ رنانة فليس مخصصاً له إلا ٩٪ فقط من ميزانية التعليم . !

وبذلك فهمنا لماذا لم تنشأ مدارس جديدة كافية طوال السنوات الماضية إلى أن ساء حال المدارس إلى حد أن أصبح عندنا ٢٠٠٠ مدرسة مهددة بالإنهيار ، أو بدون دورات مياه أو زجاج نوافذ ، أو بدون معامل أو مكتبات أو ملاعب ، أو فناء يتحرك فيه التلاميذ ، وأدركنا لماذا زاد متوسط تلاميذ الفصل فى الإبتدائى على ٦٠ طفلاً ، ولماذا تضطر ٤٥٪ من المدارس الإبتدائية و ٣٢٪ من المدارس الإعدادية للعمل أكثر من فترة واحدة ويصبح اليوم الدراسى فيها أربع ساعات فقط لاغير ، لا تكفى للتعليم ولا لتقويم السلوك ، ولا لغرس القيم ، ولا لإعداد الطفل للمستقبل ، ولا لأى شىء من هذا .

أدركنا أن الأرقام يمكن أن تصبح لعبة مضللة ، كأن يقال أن نسبة الانفاق الجارى للتعليم الأساسى ارتفعت من ٢٤٠ مليون جنيه عام ٨٠/ ٨١ فأصبحت ١١٧٢ مليوناً بزيادة ٥٠٪ تقريباً ، ولايقال أن نسبة هذا الإنفاق انخفضت من ٦٤٪ إلى ٦٢٪ من إجمالى الإنفاق الفعلى لميزانية التعليم ، رغم ازدياد اعداد التلاميذ . ولايقال أن الانفاق الحقيقى على التعليم يقل هذا العام عن مثيله عام ٧٤/ ٧٥ وأن الزيادة فى المخصصات المالية لكل مرحلة ليست إلا زيادة شكلية تنطوى فى حقيقتها على تراجع فى حجم الإنفاق على التعليم . .

الحقيقة الظاهرة وسط جو المصارحة والموضوعية العلمية وقفت بنا أمام

وجود أزمة ، عبر عنها الدكتور سعد الدين إبراهيم بأن الدولة تتقهقر فى مجال الخدمات تقهقراً غير منظم وقبل إعداد بديل ، كما أن الدولة لم يعد لديها قدرة على تمويل ما يلزم لعملية إصلاح التعليم ، يضاف إلى ذلك أنها ليست لديها قدرة تنظيمية أيضاً ، فلم يعد هناك مخرج من هذه الأزمة المستحكمة إلا بالجهود الأهلية ، العقبة الحقيقية أمام انطلاق الجهود الأهلية هى أن الخبرات الكثيرة السابقة جعلت الناس فى حالة شك دائم من الأجهزة التى تتلقى التبرعات مهما تكن أهدافها أو مسمياتها ، ولابد أن نسأل ، كما سأل المفكر التربوى الدكتور حامد عمار لماذا يدفع الناس مئات الجنيهات للدروس الخصوصية ولا يدفعون جنيهاً أو اثنين تبرعاً أو مساهمة للتعليم . . والإجابة أن مؤشر الثقة والاطمئنان العام إلى الذمم أوشك أن يقترب من الصفر ، والحل ألا نطلب من الناس أن يساهموا إلا بتوافر ثلاثة شروط : مشاركتهم فى التمويل، ومشاركتهم فى مراقبة الإنفاق (مراقبة حقيقية وليست شكلية) ثم مشاركتهم فى محاسبة المنفذين . . فإذا توافر ذلك الثالوث فسوف يعطى الناس عن طيب خاطر ، ويمكن أن يتقبلوا دفع رسم إضافى لإصلاح التعليم كما يدفع المتقاضون على كل ورقة دمغة محاماة أو رسوم لابنية المحاكم ، ويمكن التوسع فى هذه الرسوم الإضافية على رخص السيارات وجوازات السفر وغيرها كما اقترح الدكتور محمد حسونة ، لأن تمويل مشروعات التعليم التى تحتاج إلى ٦ مليارات من الجنيهات لن يكون إلا من أفراد الشعب العاديين بقروشهم ، أما أصحاب الملايين الأميون - كما قال الدكتور مراد وهبه - فإنهم لن يحسوا بقيمة التعليم ولن يعطوا من أموالهم من أجل التعليم . وأفراد الشعب العاديون ليسوا مستعدين لاقتطاع قروش من قوتهم لشراء سيارات لكبار المسئولين والعاملين . . أو صرف مكافآت أو . . أو . . الخ .

لو استطعنا أن نعيد الثقة لدى المواطنين فى نظافة الأيدى والذمم والضمائر ، فسوف يتحقق ما نراه مستحيلاً ، وسوف يكون ممكناً أن يرى النور اقتراح الدكتورة منى مكرم عبيد ، وهو إنشاء صندوق خاص أهدافه أوسع من مجرد بناء مدارس ليشمل كل ما يلزم التعليم بمفهومه السليم ، وله شخصية مستقلة ، بعيداً عن ميزانية الدولة ، ويدار ادارة شعبية وتنشر ميزانيته وتعرف بنود الانفاق بالتفصيل ، وتكون موارده من حصيلة الزكاة ، بعد أن أصدر فضيلة المفتى فتواه بجواز اخراج الزكاة للتعليم ومنشأته ، ولن تكون هذه الحصيلة قليلة ، ومع الزكاة يمكن أن تصب فى هذه الصندوق حصيلة الرسوم والضرائب المقترحة والمساهمات الأجنبية . . ولنا تجارب فى المشاركة الشعبية يمكن الاستفادة منها مثل مجالس المديريات التى أنشئت عام ١٩٠٩ وكانت تفرض ضرائب محلية للتعليم كان الناس يدفعونها عن طيب خاطر لأنهم كانوا يرون النتائج بعيونهم وبلغ من أمرها أنها كانت ترسل مبعوثين إلى انجلترا على حسابها لإعداد المعلمين . وأنشأت مجالس المديريات مدارس مازالت قائمة حتى الآن مفخرة لا مثيل لها بين مدارسنا الحديثة رغم أن عمرها تجاوز ٨٠ عاماً . . لأن الشعب هو الذى بناها وليس الموظفون !

لا نستطيع أن نتجاهل أن زيادة الأسعار أدت إلى زيادة تكاليف التعليم سواء فى المبانى ، أو الكتب ، أو الأنشطة ، أو المرتبات ، مما يجعل المشاركة الشعبية أمراً لا مفر منه ، وإذا كانت المشاركة قد بدأت بمبادرات شعبية فى بعض المدن ، فإن واجب الدولة أن تقدم يدها ، وتدعو ، وتعد مشروعاً لتنظيم هذه المشاركة يتضمن فى الأساس «خطاب نوايا » أو ضمانات لإعادة الثقة ، لأن موضوع « الثقة » الآن هو المفتاح الحقيقى للأزمة ، والمفتاح الحقيقى للحل .

امتحانات لوزير التعليم ..!

لم يحدث أن واجه وزير منذ الأيام الأولى من توليه الوزارة كل هذه الامتحانات الصعبة التى دخلها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين . . ولم يخرج واضعو الإمتحانات على أساليب الامتحانات التقليدية المصرية فهى خارج الموضوع (أو خارج المقرر) وتمت بطرق إستفزازية (بل إرهابية أحياناً) وفي جو غير طبيعى من العصبية حتى أن المراقبين لاحظوا أن الوزير يواجه نوعا من الحرب النفسية ، وكان هذا وجه العجب . . !

فالوزير له ماضٍ علمى وسياسى معروف ، وصاحب خبرة لا يستطيع أن ينكرها أحد ، وأسلوب عمله منذ اليوم الأول يدل على عقلية دقيقة منظمة مؤمنة بالعمل الجماعى ورافضة لأسلوب القرارات الفوقية، وهو يعرض أفكاره للاختبار والمناقشة ويجيد الاستماع إلى آراء الآخرين المعارضين قبل المؤيدين بصدر رحب ، وكل ما يعنيه أن يحقق إنجازا حقيقياً فى النهاية لإصلاح التعليم وتطويره ، بالتعاون مع المؤسسات والمراكز العلمية من ناحية ومع المؤسسات السياسية والدستورية من ناحية أخرى . ومع المعلمين والآباء والتلاميذ أنفسهم من ناحية ثالثة . . لكن الامتحانات الغريبة التى عقدت له منذ البداية أشارت إلى أن هدفها ـ ولم يكن خفياً ولا مختفياً ـ هو دفع الوزير إلى التوقف عن التفكير فى إعداد خطته للنهوض بالبلد عن طريق النهوض بأبنائها فى معامل الرجال التى نسميها المدارس ،

وهى بأوضاعها الحالية من المبانى والمعامل والمكتبات والمناهج فى طرق التدريس تنتمى إلى عصر مضى ولم تدخل القرن العشرين الذى أوشك أن ينتهى مع أن عقلية الطالب المصرى واستعداده ، وكفاءة المدرس المصرى إذا أحسن التعامل معه ، يمكن أن يحققا نتائج مبهرة .

أول إمتحان كان فى إنتظار الوزير ، حين بدأت أصوات متناثرة ـ ولكن منظمة ومتصاعدة ـ توجه إليه نوعاً من الإنذار أو الإتهام بأنه «قد» يفكر فى تعديل بعض جوانب فى إستراتيجية التعليم ، وهذه الاستيراتيجية نص اكتسب حصانة وقداسة . وأصبح الخروج عليه «ردة» تستوجب تطبيق حد الردة على مرتكبها . . وبدأت تنهال على الوزير تعليقات وأسئلة من نوع : هل تريد تغيير مالا يقبل التغيير . . ؟ هل صحيح أن فكرك جمح إلى حد اعتزام تعديل فى إستراتيجية التعليم متجاهلاً أن مجلس الشسعب وافق عليها ومجلس الوزراء أقرها وأصبحت ضمن المعلقات السبع . . ؟ هل تختار « الردة » أم ستسير فى الطابور . . ! هل صحيح أنك تريد أن تقود الوزارة بفكرك وسياستك وتمارس فيها سلطاتك وصلاحيتك الدستورية . . وإن كان ذلك صحيحاً فهل تعلم أن هذه مخالفات يمكن أن تجعلك هدفاً لسيل من الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات . . !

ولأول مرة فى ظل المناخ السياسى والفكرى الجديد الذى بدأ فى مصر منذ عام ١٩٨١ نسمع أن تعديلاً فى وثيقة ما ـ مهما بلغت قوتها ـ يمكن أن يكون جريمة اسمها « الردة » فى وقت مسموح فيه للناس إلى آخر المدى بالتفكير بحرية كاملة ، وإعلان رأيهم بأعلى صوت بغير قيود . . ويطالبون بتعديل القوانين التى أقرها مجلس الشعب ومجلس الوزراء ، ويجاهرون دون خوف بأن فيها ثغرات ، بل ويطالبون بتعديل الدستور الذى صدر بموافقة شعبية فى إستفتاء عام وهو أعلى وثيقة فى البلاد ، لأنه حتى الدستور يمكن تعديله

بوسائل معروفة . . وليس فى كل ذلك ردة ، فكيف يقام حد الردة على من يفكر فى تعديل فى إستراتيجية التعليم . . ؟

القضية ليست إستراتيجية التعليم ، لأنها فى النهاية سوف تتغير إن لم يكن اليوم فغدا أو بعد غد ، وسبحان من يغير ولا يتغير وله الدوام وحده ، ونحن فى عصر أهم سماته إعادة التفكير فى كل شىء حتى ما كان معتبراً من المسلمات ، وقد إنهارت أمام عيوننا نظريات كانت عقيدة أكثر رسوخاً فى ضمائر أصحابها من العقائد الدينية فى ضمائر المؤمنين . . وإنهارت دول كبرى ، وسقطت تماثيل كانت مقدسة فى نظر أصحابها ، وإنهارت أحلاف عسكرية كبرى ، وأصبح العالم فى مرحلة أقرب إلى طوفان سيدنا نوح ، والويل لمن لا يركب سفينة التغيير لينجو من الضياع ، وإلا فمصيره مع ابن نوح من المغرقين وهو يظن أنه قادر على أن يأوى إلى جبل يعصمه من الطوفان ، وسيبقى مثل هذا الإبن عبرة لكل من يتجاهل الواقع ولا يساير مقتضياته .

لا أعرف إن كان الوزير قد إنصرف إلى أن يدفع عن نفسه تهمة الردة أم أن فرصة الحوار الواسع حول التعليم بأحواله الحالية التى يلمسها كل طفل وكل شاب وكل أب وكل أم فى مصر مازالت فى دائرة الممكن ، ولم نفقد بعد الفرصة لتحريك الجمود السائد فى الفكر التعليمى المصرى تحت تهديد عصا غليظة ممن يريدون أن يقتلوا كل تجديد بدعوى أن لدينا إستراتيجية للتعليم لا مثيل لها فى العالم ، هكذا نزلت وهكذا ستبقى ، ولها حراس لايغفلون ولا ينامون (!) .

هل تأجل إمتحان الوزير إلى الدور الثانى ، أم أن المناقشة إنتهت وننتقل إلى جدول الأعمال ونصفق ، بينما الدول الكبرى تجرى فيها مراجعات هائلة وتعيد النظر فى فلسفاتها وسياساتها التعليمية ونحن نغط فى نوم عميق

متدثرين باستراتيجية التعليم . (بقايا فكر مرحلة الميثاق الوطنى الذى كان نصا مقدساً ولم يحقق شيئاً) .

الامتحان الثانى للوزير تمثل فى الضغط الغريب الذى تتعرض له لتأجيل العام الدراسى لأنه لايجوز إنتظام ١٢ مليون طالب فى الدراسة بينما هناك ٥ آلاف أو ١٠ آلاف طالب مشغولون فى الدورة الإفريقية للألعاب الرياضية ، وكان المفروض أن تغلق المدارس أبوابها من أسوان إلى السلوم ، ومن الوادى الجديد إلى البحر الأحمر ، ليكون فى توقفنا القومى عن التعليم دليل على نهضتنا القومية فى الألعاب الرياضية ، بينما يدور جدل واسع فى أمريكا على سبيل المثال ، حول ضرورة إطالة العام الدراسى وتقليل الإجازات لكى تلحق أمريكا (أمريكا) ! بالدول التى سبقتها فى التعليم ، وفى آخر دراسة نشرت فى أغسطس الماضى طالب ٥١٪ من الطلبة الأمريكيين بإطالة العالم الدراسى من ٨ شهور إلى ٩ شهور ونصف الشهر ، والعام الدراسى حالياً فى أمريكا ١٨٠ يوماً بينما العالم الدراسى فى اليابان ٢٣٤ يوماً وفى كوريا الجنوبية وأسبانيا ٢٢٠ يوماً وفى بريطانيا ٢٠٠ يوم أما فى مصر فالعام الدراسى أقل من ١٤٠ يوماً ومع ذلك نريد تعطيل الدراسة فى كل مناسبة . . كلما أقيمت مباريات هامة أو إنتخابات أو زيارات هامة .

فى هذا الامتحان نجح الوزير .

ولكن مازال عليه ان يجتاز إمتحانات أخرى أكثر صعوبة ، وأعتقد أنه قادر على ذلك والله معه . ومن واجبنا أن نقول كلمة الحق كلما كانت معه .

قراءة فى وثيقة عن المستقبل

فى الخلافات العقيمة والسقيمة حول الماضى وما جرى فيه ، كاد يصيبنا اليأس من أن يظفر المستقبل بمثل هذا الاهتمام الذى استغرق كبار مفكرينا ومثقفينا ، واشتبك الجميع فى معارك ضارية أجهدوا فيها أنفسهم غاية الاجهاد للهجوم على الماضى أو الدفاع عنه وكأن الزمن لم يتحرك ، وكأننا أمة بلا حاضر ولا مستقبل . . فى هذا الجو المفسد للعقول ، القاتل للعزائم، صدرت أخيراً وثيقة بالغة الأهمية ، جادة وصريحة ، وجديدة فى طريقة العرض والتفكير ، موضوعها هو المستقبل، وقضية بناء المستقبل فى جوهرها هى التعليم . ولذلك فهى تستحق الوقوف عندها بالدراسة النقدية بعيداً عن المواقف الجاهزة المعروفة بالتأييد أو المعارضة .

والوثيقة الجديدة أعدها وزير التعليم ، الدكتور حسن كامل بهاء الدين، فهى بذلك أول وثيقة تعبر عن سياساته واتجاهاته ، ويمكن أن تكون أساساً موضوعياً للحساب والمتابعة بعد ذلك وهذه نقطة ايجابية تحسب له ، كما تحسب له نقطة أخرى هى أنه لم يتخذها منبراً للخطابة التى عهدناها من الوزراء بالكلمات الجاهزة ، والأفكار المعلبة ، ومواقف الدفاع على طول الخط لذلك ليس فيها ألعاب الأرقام التى تخصص فيها «حواة» يظهرون بها نتائج الأعمال السحرية والإنجازات الإسطورية التى تحققت فى الوقت الذى يكتوى فيه الناس بنار الحقيقة فى الواقع ، وليست فيها وقفة

المحامى البارع الذى يتخذ موقف الدفع من كل متهم فى قفص الإتهام، حتى يخلو القفص من كل المتهمين فلا نجد أحداً نحاسبه عما حدث فى مجال التعليم خلال سنوات طويلة تراكم فيها الإهمال والقصور والإخفاء، حتى وصل إلى الحال الذى نراه ونلمسه . . طلبة فى الثانوية العامة لا يستطيعون تكوين جملة بلغتهم الوطنية خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية، ولايقدرون على دخول الإمتحان إلا بعد دفع آلاف الجنيهات للدروس الخصوصية . . وعام دراسى لايكاد يبدأ حتى ينتهى ، وكابوس قاتل اسمه « وهم التعليم » يجثم على صدور الملايين من الآباء والأبناء . . أوهام عن وجود مدارس . . أوهام أخرى أن التلاميذ يتعلمون حقاً فى هذه المدارس . . وأوهام أخرى بأن المدارس قائمة بدورها فى التربية وغرس القيم . . وتقارير تتحدث عن الأوهام وكأنها حقائق . . وشهادات تمنح . . وظواهر تكاد تقنعنا .

يذكرنى ذلك بقضية فى السبعينات ، وكانت عملية غش هائلة فى إصلاح واستزراع أرض ، ورأى بعض الموظفين أن ما تراه الدولة هو الأوراق والأرقام والتقارير . فاكتفوا بها وأخذوا هم المال ، إلى أن ظهر خطأ بسيط قاد إلى القضية ، فإذا التحقيق يبين أن كشوف العاملين ـ بالمئات ـ كانت مزورة ، ولم يكن هناك عاملون على الاطلاق، ولكن كانت هناك فقط كشوف بأسماء وبيانات عن كل عامل تبدو غاية فى الدقة، وتوقيعات بتسلم المرتب ، وعلاوات تصرف ، وحوافز انتاج للمجتهدين ، وإجازات عارضة لبعضهم ، وإجازات مرضية ، وخصم أيام من المرتب عقاباً على إهمال بعضهم الآخر . وفصل أحدهم لأنه انقطع عن العمل أكثر من المدة المسموح بها فى القانون ، وهكذا حياة كاملة أقامها التزوير ، مع تقارير عن النجاح المنقطع النظير . . !

هذه الوثيقة تكشف الغطاء عن الوهم ، وتبدأ من نقطة « المكاشفة» أو « المصارحة » وتعترف بأن التعليم فى مصر فى « أزمة » وطوال السنوات الماضية كانت وزارة التعليم تحب أن تختار ألفاظاً خداعة مثل «تطوير التعليم» أو « تحسين التعليم » أو « الإنطلاق بالتعليم إلى آفاق جديدة » ولكن الوزارة فى تفكيرها الجديد هذه المرة أرادت أن تعلن أنها جادة فى الإصلاح إلى حد أنها لاتعتزم أن تخفى الحقيقة ولا أن تجملها ، بعد أن عاشت سنوات « تكذب وتتجمل » فى وقت واحد !

وللحق فإن أول من استخدم تعبير « أزمة التعليم فى مصر » كان الرئيس حسنى مبارك نفسه ، وكان ذلك فى خطاب أراد به أن يكون بداية جديدة مختلفة ، ولذلك اختار فيه كلمات جديدة ، واضحة كل الوضوح ، وكان ذلك أمام السلطة التشريعية وبحضور الوزارة مجتمعة ، فى افتتاح الدورة البرلمانية عام ١٩٩١ فأعلن أن الجميع يشعرون بأن التعليم الآن دون المستوى المطلوب ، وأن ذلك لا ينطبق على مرحلة تعليمية معينة ولكنه ينطبق على جميع المراحل ، وأعلن أيضاً أن التعليم القائم لا يليق بمصر ، ثم أعلن وهو يضغط على كل كلمة « لابد أن نصارح أنفسنا بأن الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة ، والمعلم ، والطالب والمنهج » . أى على جميع العناصر المشاركة فى التعليم . . ولم يكتف الرئيس بذلك فى هذا الخطاب الخطير ولكنه حدد مظاهر ونتائج الأزمة بعبارات غاية فى الوضوح :

- أن هذه الأزمة تنهك موارد الدولة .
- أن هذه الأزمة تستنزف امكانات كل أسرة .
- وأن الأزمة وصلت إلى الحد الذى جعل محصلة التعليم ضعيفة .

وكان تشخيص الرئيس لأسباب الأزمة أن التعليم ظل لسنوات طويلة قائماً على « الكم » وليس على « الكيف » وهذا هو التشخيص الدقيق ، لأن وزارات التعليم المتعاقبة اعتادت أن تغرقنا فى بحار من الأرقام والتقارير لعدد تلاميذ بالملايين ، ومدارس بعشرات الآلاف ، ومعلمين بمئات الآلاف ، وميزانيات بمليارات الجنيهات ، ولكن لم يحدثنا أحد عما تحقق بالنسبة لنوعية الطالب ونوعية الخريج ، وهل خريج الجامعة عندنا يتساوى مع خريج جامعة أوروبية أو أمريكية أو يصل إلى نصف المستوى . . والإجابة عن السؤال : أين نحن من المستوى العالمى للتعليم تأتى من الجامعات الأوروبية والأمريكية ، فهى تشترط إعادة امتحان خريجى الجامعات المصرية اذا ارادوا الدراسة فيها أو ليحصلوا على تراخيص بالعمل فى هذه الدول . . ولم يعد من صالح الوطن انكار أن عندنا عن التعليم أرقاماً بالملايين ، لكن النتائج ليست بعيدة عن الصفر ، والتصريحات التى شغلت أجهزة الإعلام لعشرات السنين عن تطوير التعليم والثورة الثقافية لم تغير شيئاً قائماً ولم تدخل فى صميم المشكلة .

من هنا كانت أهمية وقفة الرئيس مبارك فى خطابه حين حدد المهام بالتفصيل لانقاذ الموقف .

- السنوات القادمة هى سنوات تطوير التعليم .
- لابد من وضع برنامج متكامل لمواجهة الأزمة .
- ولابد من تحديد مراحل الإنجاز .

ومن هنا أيضاً جاءت أهمية الوثيقة التى أصدرها وزير التعليم بعنوان «مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل » ترجمة للتفكير الجديد الذى فتح به الرئيس ملف التعليم فى مصر ، وبدأ الوزير هذه الوثيقة بالتزامين يمثلان رؤية سياسية ومستقبلية بعيدة .

الالتزام الأول : أن التغيير فى سياسات التعليم لن يمس مبدأ تكافؤ الفرص .

والالتزام الثانى : أن تغيير هذه السياسات لن يضيف أعباء جديدة على الأسرة المصرية ، ويكفيها ما تتحمل من أعباء ، والبديل المقبول سياسياً وإنسانياً هو التفكير فى تمويل أعباء التغيير من خلال قنوات أخرى (وهذا موضوع هام) .

واعتقد أن أهم ما جاء فى افتتاح هذه الوثيقة ما قاله الوزير من أن التغيير لا يمكن أن ينفرد به فرد ، أو وزير ، أو وزارة ، ولكنه مسئولية قومية ويجب أن يشارك فيها الرأى العام بالمناقشة ليحدد اتجاهات التغيير وأهدافه . . وهذا يضيف أهمية جديدة إلى هذه الوثيقة . . فهى إذن دعوة للحوار العام، وتحمل المسئولية القومية وهذا أفضل ما يمكن عمله، لأن استمرار الوضع فى التعليم على ما هو عليه أصبح مستحيلاً . . وهذه هى البداية لقراءة هذه الوثيقة عن مستقبلنا .

لم يعد لدينا وقت لنأسف على الزمن الطويل الذى ضاع علينا دون أن ننتبه إلى أن التعليم هو القضية الأولى والأخيرة فى بناء الأوطان ، وأنه لامستقبل لبلد إلا بالتعليم ، وأن الدول الكبرى بدأت تقدمها حين أدركت أن البداية هى العلم والتعليم وبغيرها ما كان يمكن لعوامل القوة فيها أن تصنع منها دولاً كبرى ، حتى الدول الصغيرة المتخلفة التى أرادت ـ بصدق ـ أن تكسر حاجز التخلف مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وغيرهما ، لم تحقق ما يسميه العالم معجزة النمور الآسيوية إلا بالبدء بثورة فى التعليم جعلته على رأس الاولويات فى الاستراتيجية العليا للدولة ، بينما بقينا نحن ننظر إلى التعليم على أنه مجرد خدمة مثل سائر الخدمات ، ولم نتوصل إلى حقيقة ارتباط التعليم بالأمن القومى إلا مؤخراً جداً .

نستطيع أن نرصد بداية هذه « الصحوة » بالخطاب الذى دعا فيه الرئيس مبارك إلى إعلان المواجهة لما أسماه « أزمة التعليم » ثم بصدور الوثيقة التى تحدد سياسات ومبادىء العمل لهذه المواجهة ، والتى أصدرها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين بعنوان « مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل» ، لتكون نوعاً من « العقد الاجتماعى » بين المواطنين والمؤسسات والمنظمات المدنية فى المجتمع كله وبين الدولة ، ولتكون كذلك أساساً لتقييم وحساب أجهزة الدولة جميعاً ، وليس وزارة التعليم وحدها ، على ما يتحقق

منها وما لم يتحقق ، وهذا فى ذاته تفكير حضارى يضع أجهزة الدولة أمام مسئولياتها دون أن تتهرب منها أو تلقى بمسئولية الأخطاء على غيرها ، وهى شجاعة ، واستعداد للعمل الحقيقى وتحمل المسئولية سوف نذكره لوزير التعليم. وإذا كانت هذه الوثيقة تنطلق من وعى جديد بالربط بين التعليم والأمن القومى ، وبادراك أن بعض الدول الصغيرة الفقيرة . مثل ماليزيا ـ لم تجد باباً غير تجديد وتغيير التعليم فيها لتحقق هدفها الراديكالى الكبير حين حددت عام ٢٠٢٠ لتصبح واحدة من الدول المتقدمة، ونجحت بذلك فى الوصول إلى معدل مرتفع لنموها الاقتصادى، ورفع مستوى المعيشة لشعبها، بينما نحن فى حال أفضل عما كانت عليه حين بدأت العمل بجدية، لكن مشكلتنا أننا عالجنا مشكلة التعليم بالشعارات الوردية بينما عالجوها هم بالتغيير الحقيقى، وبالحزم، والجدية .

القيمة الحقيقية لوثيقة التعليم الجديدة أنها لاتتجاهل الواقع المؤلم ، ولا تسميه بغير اسمه الحقيقى ، وأنها تحدثنا عن الممكن وليس عن المستحيل ، ويمكن أن يتعاطف معها الآباء والمعلمون، لأنهم سيجدون فيها صدى لما يعايشونه كل يوم فى مدارس منهارة أو على وشك الانهيار ، تفتقد المقومات الحقيقية لتكون مدرسة . . لا مقاعد ، ولا مكتبة ، ولا فناء ، ولا رعاية صحية أو اجتماعية ، مجرد أماكن ايواء بائسة تغرس فى نفوس الأبناء التعايش مع القبح والإهمال ، وفى الحقيقة فإن هذه الوثيقة فرصة يجب أن تتنبه إليها سائر الهيئات والمنظمات غير الحكومية ، أولها الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، ورجال الأعمال، لدراستها وتحديد الدور الذى يمكن أن يقوموا به للمشاركة فى تنفيذها ، لأن تجديد المجتمع عن طريق تغيير التعليم لايمكن أن يترك لوزير واحد ، أو لوزارة واحدة ، مهما كانت النيات حسنة، والاستعداد للعمل كبيراً . ماهو مطلوب يتجاوز طاقة الوزير والوزارة ويحتاج

إلى مساهمة المجتمع كله بكل فئاته وطوائفه ، فهذه قضية ليس فيها أغلبية ومعارضة ، وليس فيها حكومة وقطاع خاص ، ولكن فيها الوطن كله يكون أولا يكون وكيف يكون التعليم معركة قومية ، ومشروعا وطنيا ، يتمثل فيه الحلم والهدف الذى يسعى كل مصرى إلى تحقيقه ـ وإلا فكيف نحقق رعاية متكاملة للأطفال والشباب، ونحول كل فرد إلى طاقة منتجة ، ونسلحه بقدرة على أداء عمل يحتاجه المجتمع، وبانتاجية تقترب من المستويات المعقولة بالقياس لدول فى مثل أوضاعنا ، وكيف نتخلى عن التعليم بالتلقين والحفظ الذى يقتل العقول ويجمد ملكات الإبداع، إلى التعليم الذى يساعد على بناء شخصية مستنيرة قادرة على الفهم، والتفكير الحر، وابداء الرأى بشجاعة، وتقبل الرأى المخالف دون ضيق به أو اسراع بادانته ، وكيف نعد أبناءنا لخوض الحرب العالمية القائمة بأسلحة جديدة ليس الصاروخ والقنبلة، ولكن بالرياضيات والالكترونيات والتكنولوجيا والليزر، وكيف نحمى شبابنا من الهزيمة فى حروب على كل الميادين بدأت فى عقول البشر . . وسوف تنتهى أيضاً فى عقولهم . .

كيف يمكن أن نحقق شيئاً من ذلك دون أن نتخلص من بقايا التصور المتخلف للتعليم على أنه مشكلة خدمات، وندرك أن أزمة التعليم هى أزمة تمس الأمن القومى ، ومادمنا قد استطعنا تجديد شبكة المجارى وانفقنا عليها ١١ مليار جنيه وحققنا بذلك شيئاً أقرب إلى المعجزة ، فلن نعجز عن توفير مبلغ مماثل لتجديد العقل، والشخصية، والإنسان ، لأنه لم يعد ممكناً أن يستمر الانفاق على التعليم فى مصر فى حدود ٢,٥٪ من إجمالى الناتج القومى بينما يخصص الأردن ٧,١٪ من ناتجه القومى للتعليم ، أو أن يظل نصيب التلميذ فى التعليم الأساسى فى مصر ٨٨ دولاراً وفى إسرائيل ٨٨٠ دولاراً فى السنة . !

ان وزير التعليم فى وثيقته يضع أمامنا حقيقة لابد أن نضعها أمامنا لنتحمل نصيبنا من المسئولية ، فهو يقول بكل وضوح ان مهمة تجديد التعليم أكبر من أن تقوم عليها وزارة التعليم وحدها مهما عظم دورها ، وهذا فهم سياسى صحيح ومسئول ، يعكس حساً وطنياً صادقاً يجب أن نشكره ونستجيب له .

يذكرنى ذلك بالوثيقة الرئاسية التى أصدرها الرئيس الامريكى جورج بوش فى العام الماضى بعنوان « أمريكا ٢٠٠٠ » وقال فيها أن مستقبل أمريكا مرتبط بقدرتها على القيام بثورة وبانقلاب راديكالى فى التعليم لأن العالم لن يكون فيه مكان للضعفاء ولا للمتخلفين ، وأن هذه الثورة يجب ألا تترك مسئوليتها لرجال التعليم وحدهم بل هى مسئولية المجتمع كله، ويجب أن تستند إلى الارادة السياسية العليا وأعلى مستويات السلطة ومراكز اتخاذ القرار وأيضاً على الجهود الشعبية .

استراتيجية التعليم فى امريكا التى اعلنها بوش تشمل احداث تغيير كبير فى ١١٠ آلاف مدرسة حكومية وخاصة ، وبالتالى احداث تغيير فى كل مجتمع امريكى ، وفى كل بيت امريكى ، فضلاً عن التغيير الشامل فى الاوضاع التعليمية فى كل أمريكا . وهذه الاستراتيجية ـ كما جاء فيها ـ هى استراتيجية جريئة ، وطويلة المدى . سوف تبدأ بسرعة ، ولكن لن تظهر ثمارها بسرعة ، وسوف تكون الشغل الشاغل لكل الامريكيين طوال السنوات المتبقية من القرن العشرين .

يقول الرئيس بوش فى وثيقته : « سوف تحدث الاستراتيجية تغيرات بعيدة الاثر فى ممارساتنا البالية ، وفروضنا العتيقة ، وقيودنا على التربية التى عفا عليها الزمن . مطلوب منا ان ندخل بعض التعديلات على نمط حياتنا أيضاً . ان « امريكا ٢٠٠٠ » استراتيجية قومية ، تعترف بالقطاع الخاص

كشريك رئيسى ، وتدرك أن الاصلاح الحقيقى للتعليم ينبع من داخل كل مجتمع محلى وكل مدرسة ، وتسعى إلى الاسراع بان يتفهم الناس ماذا ينبغى ان يفعلوا من أجل ابنائهم » . هكذا فعلوا فى أمريكا . . ونرجو أن نفعل مثلهم .



لأن مشاكل الحاضر تستنفد طاقتنا ، وتتزاحم كلها فى وقت واحد ، لم تعد المؤسسات مشغولة بالتفكير فى صورة المستقبل ، ولذلك ما ان اجتمعت مجموعة من قمم المفكرين وقيادات الجامعات المصرية للتفكير فى التصورات المستقبلية للتنمية فى مصر ودور الجامعات حتى تشعب الحوار علمياً وموضوعياً وعميقاً إلى اتجاهات متعددة ، ووصل فى النهاية إلى أن أى إصلاح فى مصر إذا كان جاداً فليست له إلا نقطة بداية واحدة هى التعليم ، وأجمع الكل على أن الحلقات فى سلسلة المشاكل كثيرة ، ومتداخلة ، ولكن الحلقة الوحيدة التى إذا بدأنا بإصلاحها انتقل الإصلاح تلقائياً إلى سائر الحلقات : هى التعليم . . التعليم .

فى بداية الندوة التى استغرقت مناقشاتها ثلاثة أيام كاملة فى الاسكندرية وفى جلسات عمل متصلة من العاشرة صباحاً إلى العاشرة مساءً ، وضع وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين القضية فى إطارها الصحيح حين قال أن التعليم مسئول عن المشاكل الكبرى التى يعانى منها المجتمع المصرى ابتداء من التطرف ، إلى الأزمة الاقتصادية ، والبطالة ، والإدمان ، والزيادة السكانية ، وتلوث البيئة وأزمة الإسكان، والمشكلة الزراعية ، ونقص المياه ، وتخلفنا عن الثورة التكنولوجية العالمية فهذه المشاكل عند التحليل النهائى ليست إلا نتاج تعليم سيىء ، ولابد من إصلاح التعليم

جذرياً مثلما فعلت الدول التى تجاوزت مرحلة التخلف وتقدمت ، ولابد من إنشاء مراكز لإعداد تصورات ودراسات لمواجهة المستقبل بما سيجد فيه من متغيرات عالمية ومحلية ، ولابد أيضاً أن نحقق وبسرعة نقلة جوهرية فى فلسفة التعليم المصرى ليتحول من تلقين معلومات إلى اكتساب حقيقى للخبرات .. ولابد أن نفكر بجدية وبعمق وبحرية كاملة : ماهو المشروع القومى الذى يمكن أن يكتل المجتمع كل جهوده للعمل على تحقيقه .. ويحتشد المصريون جميعاً لانجازه ؟ .

كان جديداً فى هذه الندوة أن يشارك فيها وزير البترول الدكتور حمدى البنبى فهو بخبرته كاستاذ جامعى ، وبحسه السياسى والوطنى ، وبحكم مسئوليته فى قيادة قطاع متصل بأحدث العلوم والتكنولوجيا يدرك أن قضية التنمية وقضية التعليم ليسا من شئون أهل الاختصاص وحدهم ، ولكنه مسئولية سياسية واجتماعية ووطنية فى المقام الأول من واجب المجتمع المشاركة فيها ولذلك كانت له رؤيا مستقبلية واضحة ، وكانت مشاركته فى المناقشات بالغة الأهمية مع عدد من كبار العلماء والمفكرين بينهم الدكتور السيد حسانين رئيس جامعة المنوفية والدكتور عصام سالم رئيس جامعة الاسكندرية ، والدكتور رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق وعدد من عمداء الكليات والاساتذة البارزين منهم الدكتور حازم الببلاوى والدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وادار الندوة بمقدرته النادرة الدكتور على الدين هلال استاذ العلوم السياسية وتوصلت الندوة إلى تصور متكامل يمكن ايجازه فى نقاط :

ـ أن العنصر البشرى فى مصر ثروة يجب الاستفادة منها بدل اهدارها وماينقصنا فى كل مجال هو ارساء النظام الذى يحدد الأهداف وآليات العمل . وفى غياب النظم يزداد الاعتماد على الأشخاص، وهذا هو مكمن الخطر ـ

كما قال الدكتور حازم الببلاوى ـ وفى مرحلة الانتقال الاجتماعى التى نمر بها يتوقف نجاح هذا الانتقال على عاملين :

الأول : أن نفهم طبيعة التغير ، والأهداف التى يجب أن يحققها ، وقد يبدو ذلك سهلاً لكنه فى الحقيقة شديد الصعوبة، بدليل أننا لم نفهم حتى الآن ما فهمته دول أخرى مثل قبرص من أن أهم ما يجذب المستثمر ليس الاعفاءات الضريبية، ولكن أن يجد الحماية القانونية، بينما نحن نعطى هذه الاعفاءات بأكثر مما يعطيه غيرنا ومع ذلك يتردد المستثمر حينما يجد نفسه فى غابة معقدة من التشريعات لايعرف أولها وآخرها .

العنصر الثانى : هو التصميم . . لأن الإصلاح لابد أن يواجه أخطاء وآثارا جانبية ، والتصميم يجعلنا ندرس كل خطأ ونعمل على اصلاحه دون أن يترتب عليه تشكيك فى الإصلاح ذاته .

وفى نفس الوقت فإن التغيير يعنى فكراً جديداً وفلسفة جديدة للعمل على مستوى المجتمع وروحاً جديدة بين العاملين فى التنفيذ ، ولابد أن يبدأ أهل الفكر بتوضيح وتحديد مسار التغيير ، لأن التغيير لايتحقق فى جو من الغموض، أو عدم الوضوح الفكرى ، بل أن الغموض هو العدو الأول للتغيير، لأنه سيؤدى إلى عرقلة مساره وتضارب اتجاهات العمل والعاملين ، ويسمح بالانحراف ، وفى مرحلة العمل لتحقيق التغيير فإن دور الإعلام هو الدور الأكبر فى توصيل الأفكار الجديدة ، كضمان لحمايتها وعدم الإساءة إليها من أعداء التغيير. هكذا قال الدكتور على الدين هلال، وإذا كان التغيير فى هذا العصر لايمكن أن يتم بدون ثقة واقتناع شعبى بضرورة العلم والتكنولوجيا ، فإن البحث يجب أن يتجه إلى كيف نجعل موضوع العلم والتكنولوجيا والمستقبل مطلباً شعبياً، ومادامت فى المجتمع جماعات مصالح

للدفاع عن مطالب وقضايا معينة فأولى بنا أن تنشأ جماعة مصالح وجمعيات أهلية للدفاع عن العلم والتكنولوجيا .

العقبات أمام التغيير كثيرة ، خارجية وداخلية ، ومعروفة، وكما أن هناك إدارة الأزمات، فهناك إدارة بالأزمات، بمعنى أن يجرى اعداد أزمات وتصديرها لدول أخرى ، لكى تظل فى انشغال دائم وكما أن ذلك صحيح فإن التغلب عليه ممكن ، ولذلك فإن عملية التغيير ومحاولات التقدم لابد أن تجد محاولات قوية لعرقلتها ، وإذا كنا قد انتقلنا من النظام الشمولى إلى الديمقراطية ، فإن هذا النظام الديمقراطى له أساليبه لحماية نفسه ، وهنا تظهر أهمية التعليم باعتباره قضية أمن قومى ، ويظهر أيضاً دور للجامعات فى وضع صانع القرار فى الصورة لما يحدث فى الداخل والخارج ، كيف نفتح قنوات اتصال جيدة بين الجامعات والمجتمع ، وأيضاً بين الجامعات ومراكز صنع القرار، هذه هى القضية وهى لاتتعلق بالتعليم وحده، ولكنها تتعلق بادارة المجتمع بأسلوب علمى وواقعى ، بحيث تكون الجامعات جهاز التفكير الرئيسى فيه وتكون فى نفس الوقت اداة الاتصال الرئيسية فى كلا الاتجاهين من المجتمع، اى من القاعدة الجماهيرية إلى القمة . . ومن القمة، إلى أعماق المجتمع ، وهنا تظهر إشكالية أن كل جامعة لايمكن أن تتخصص فى كل شىء . ولكن يمكن لكل جامعة أن تتخصص فى جانب أو قضية محورية من قضايا التغيير، وتعد له خطط العمل التفصيلية فى ضوء التجارب العالمية . وهنا لابد أن نفكر فى نوع من التخصص للجامعات ، جامعة تدرس تجارب الزراعة فى دول العالم ودول الجوار ، وجامعة تتخصص فى متابعة الجديد فى العلوم والتكنولوجيا والصناعة ، وثالثة تتخصص فى دراسة قضية السكان ، وتظهر الحاجة إلى ذلك إذا أدركنا أن التحرك فى المراحل القادمة يحتاج إلى خطط واضحة قابلة للتنفيذ ، وأن الجامعات هى

بيوت الخبرة الحقيقية فى المجتمع التى يجب أن تتنبأ بالأزمات قبل وقوعها، وتعد لها الخطط المستقبلية. لكن مشكلتنا الكبرى اننا نتحمس لفكرة أو مشروع ثم يتبدد حماسنا. . وإذا بدأنا فى التنفيذ فإننا نستمر فيه فترة ثم نتوقف . . كيف نضمن الاستمرار ؟ . . هذه هى القضية .

القسم الثانى

المشاركة
أم
السلبية ؟

- الضرورات والمحظورات
- مسئولية المثقفين
- فلسفة المشاركة الشعبية (١)
- المسئولية الإجتماعية عن التعليم
- النخبة والمشاركة السياسية
- ثقافة المشاركة
- عقد اجتماعى جديد
- فلسفة المشاركة الشعبية (٢)
- المشاركة فى اصلاح التعليم
- الأحزاب والمشاركة السياسية

الضرورات .. والمحظورات !!

توارثت البيروقراطية المصرية أسلوبا للعمل يجعلها أقرب إلى نبات عباد الشمس الذى يتجه إلى الشمس دائماً ويدور فى اتجاهها دون سواها، كذلك تفعل البيروقراطية المصرية ، تتجه دائماً إلى قياداتها الأعلى، تستلهم منها ، وتتلمس رضاها ، وتدور فى فلكها ، دون أن تفكر فى الاتجاه إلى أسفل ، حيث القاعدة العريضة من ملايين المواطنين، فقضية الولاء عند البيروقراطية المصرية مرتبطة بمستوياتها الأعلى فقط وكأن شعارها قول الشاعر القديم :

فياليت الذى بينى وبينك عامر   وبينى وبين العالمين خراب

وهذا دون شك - هو فيلسوف النفاق الأول . !

تلمس ذلك فى كثير من القرارات والتصرفات التى تتخذها البيروقراطية المصرية ، لايهمها أن تستلهمها من الناس ، ولا أن تعدلها فى ضوء أرائهم ، كما لايهمها أن تشرحها للناس أو تفسرها أو تبررها لهم، يكفى أن تكون مستوياتها الأعلى متفهمة لها ومقتنعة بها لتكون صحيحة بذاتها بغير حاجة إلى إيضاح آخر .

ومفهومنا عن الديمقراطية مقصور حتى الآن على تصور أنها تعدد الأحزاب ، والسماح للصحف الحزبية بتوجيه الشتائم وقذائف الاتهام إلى الجميع فى حرية تامة ، ولا يتسع لإدراك أن الديمقراطية معناها المشاركة، مشاركة الشعب فى المسئولية ، وفى اتخاذ القرار ، وفى إدارة مواقع الخدمات

والإنتاج ، مشاركة بالرأى وبالعمل ، مشاركة حقيقية وفعالة تبدأ بحق المواطن العادى فى الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة، لكل عمل، وكل قرار، وكل مشروع ،وحقه فى أن يقول رأيه فيه بحرية كاملة ، وبوضوح، وبصوت مسموع، من خلال قنوات جيدة التوصيل من قاعدة الهرم إلى قمته. ليكون الشعب هو صانع القرار وصاحبه ، وبالتالى يكون متفهماً لدوافعه ودواعيه ، ومشاركاً فى توجيه الأجهزة المسئولة عن تنفيذه ومشاركاً أيضاً فى الرقابة عليها . .

ولو أننا صححنا مفهوم الديمقراطية على هذا النحو لتغيرت أشياء كثيرة فى المجتمع، وانتهت ظواهر نشكو منها، مثل السلبية والتذمر والشعور بالضيق ، وانعدام الولاء ، والإسراف وعدم التعاون . . إلخ . ولنأخذ مثالاً يوضح المسألة فقد أتيح لى أن أقضى يومين فى مدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة عايشت خلالها مع سكانها الذين يقتربون من المليون تجربة مريرة، فالمياه تنقطع تماماً عن المدينة ١٥ ساعة يومياً وأحياناً أكثر دون سابق إنذار، وهذا يحدث منذ شهرين وكل مواطن من أهل المدينة يصحو من نومه وهو لايعرف متى ستنقطع المياه ومتى ستعود ، وكم ساعة سيظل محروماً منها ولماذا ، ثم يتناقل الناس قصصاً مؤلمة عن ميت تأخرت جنازته إلى أن جمع له الجيران من مدخرات المياه عندهم ما يكفى لغسله ، ومخابز تعطلت إلى أن جاءت سيارات محملة بالمياه وأنقذتها وبيوت لا تجد احتياجاتها من المياه لشئونها الضرورية. شهران كاملان وأهل المدينة يعايشون شعوراً بالقهر والقلق . ولا أحد منهم يعرف متى تنتهى هذه اللعنة التى لم يسمع عنها أحد فى العاصمة شيئاً .

قد يكون انقطاع المياه من الضرورات التى لجأت إليها المحافظة لتجديد شبكات المياه . ولكنها لم تكلف نفسها مشقة إعلام الناس بالأسباب ،

وتحديد مواعيد ثابتة ومناسبة لقطع المياه ليرتبوا حياتهم على أساسها ، والغريب أن ترى الدموع فى عيون الرجال فى المدينة مما يلاقونه من اهمال بينما تتحدث التقارير عن الإنجازات العظيمة للمحافظة والمحافظ وتجد هذه التقارير الوهمية صداها فى العاصمة بما يؤكد أن الأكاذيب أقوى أحياناً كثيرة من الحقائق .

مثال آخر ما تصدره وزارة التموين كل يوم من قرارات مفاجئة . . سلع تربط على بطاقة التموين يوماً وتخرج منها يوماً آخر، وسلع على المواطن أن يحصل عليها من البقال ثم لاتجدها فى اليوم التالى عند البقال لأنه تقرر قصر توزيعها على المجمعات . . والمواطن يصحو من نومه وهو لايعرف ماهى السلع المباح شراؤها وماهى السلع المقيدة، ومن أين بالضبط يحصل عليها اليوم ثم من أين يحصل عليها غداً ، وأى كمية يستحق هذه المرة وأى كمية يستحق فى المرة القادمة . وقد تكون هناك ضرورات أمام وزارة التموين تدفعها إلى كل هذا التخبط فى القرارات ، لكن النتيجة هى أن يعيش المواطن فى حيرة وقلق يمكن مع الوقت أن يصل إلى إحساس بالتذمر، وكل ذلك لأن المواطن ليس فى حسبان أصحاب القرار، ولهذا لم يفكروا فى أن يشركوه معهم، وكأن الأمر كله من اختصاص الأجهزة الإدارية والدواوين ولايعنى المواطن ذاته من قريب أو بعيد .

ليس مهما أن نعدد الأمثلة ـ وهى كثيرة نعايشها كل يوم، لكن المهم أن نؤكد حقيقة بالغة الأهمية أن كل قرار يصدر مهما يكن متصلاً بالأمور الصغيرة ـ فإنه يمس حياة المواطن، وبالتالى فإن أبسط حقوق المواطن أن تكون لديه معلومات كافية حول أسباب هذا القرار ، وأن تكون هناك وسيلة ما يعبر المواطن من خلالها عن رأيه فى هذا القرار ويشارك فى اتخاذه فى البداية وتعديله أو الغائه بعد ذلك ، وبذلك نضمن اعادة الثقة إلى النفوس فى

سلامة القرارات ـ مهما تكن درجة أهميتها ـ ونضمن احترام الناس لها وتنفيذهم لها عن رضا واقتناع .

وليس صعباً أن نحدد القنوات التى يعبر من خلالها المواطن عن رأيه ويمارس حقه فى المشاركة ابتداء من الأحزاب ، والصحافة، والاجتماعات وانتهاء باستطلاعات الرأى العام التى تجريها الدول المتقدمة، وتعتمد على نتائجها فى وضع السياسات واتخاذ القرارات . فالوسائل كثيرة ومعروفة ، المهم هو أن ننجح فى تغيير فلسفة العمل التى توارثتها البيروقراطية المصرية بحيث تدرك أن وجودها وعملها ليس له إلا مبرر واحد هو أن تكون فى خدمة الناس ، وأن مشاركة الناس بالرأى والرقابة والتوجيه ـ ليس تطفلاً منهم أو تدخلا فيما لايعينهم، ولكنه ممارسة لازمة لحق أصيل من حقوقهم ، ولذلك فإن احاطتهم بتفاصيل ما يجرى خلف الأبواب المغلقة للمكاتب وقاعات اللجان والاجتماعات شيء لابد منه فى ظل الحياة الديمقراطية الصحيحة التى ننشدها وأن أى ضرورات تدفع إلى اتخاذ قرار لا تبيح محظورات اتخاذ هذا القرار بعيداً عن أصحاب المصلحة الأولى والأخيرة فيه . ولو أن هذا طبق فى كل مستويات القرار، سواء كان القرار يخص الدولة أو يخص قرية نائية أو مدرسة صغيرة . أو حتى يخص مواطناً واحداً ، فإننا نكون بذلك قد غرسنا بذور الثقة والاستقرار والسلام النفسى والاجتماعى ، ويكون حل المشاكل ممكنا مهما تكن المشاكل معقدة ، ومهما تكن الحلول صعبة .

لابد أن نلتفت إلى نقطة هامة ونحن نبحث عن كيفية تعميق فلسفة ومفهوم المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى ، وهى أن هناك مجتمعات تسود فيها ثقافة المشاركة ، فيشعر الفرد بذاته ، وبدوره ، وبأهميته ، ويؤمن بقيمة اشتراكه مع الآخرين لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعهم فى أى صورة من الصور . . وهناك مجتمعات أخرى تسود فيها ثقافة تتعارض مع المشاركة تكرس فى الفرد إحساسه بالفردية والأنانية ، وتضعف لديه تقديره لقيمة ما يمكن أن يقوم به من عمل لخدمة مجتمعه ، وتدفعه إلى الإنطواء ، والسلبية ، واللامبالاة تجاه ما يجرى حوله وفقاً لفلسفة « أنا وبعدى الطوفان » . . ولا يشعر بأن عليه مسئولية ما فى خدمة المجتمع الذى يعيش فيه .

وهناك أسباب موضوعية فى تكوين المجتمع فى مرحلة تجعله تربة خصبة لثقافة المشاركة ، أو لثقافة السلبية ، ولذلك فإن البداية الصحيحة هى أن نحدد لماذا لم تعد فلسفة المشاركة سائدة بالقدر الكافى فى المجتمع المصرى ، ولابد أن نضع فى اعتبارنا العوامل التى تحيط بجذور هذه المشكلة . . وهى جذور تاريخية مازالت آثارها حية .

● خلال تاريخ طويل عاش المجتمع المصرى فى حالة انفصام مع السلطة ، ولم تكن العلاقة قائمة على أسس سوية تسمح بقيام تفاهم ، أو تعاون ، أو تبادل تأثير ، وبالتالى لم تكن هذه العلاقة تسمح بوجود

المشاركة، فحيث يشعر الناس بالخوف ، والريبة تجاه السلطة ، ويسود الخصام فى علاقتهم معها ، وتتباعد المسافة بينهما ، فلن تنشأ لديهم رغبة فى المشاركة ، لأنها لا تنشأ إلا فى جو ديمقراطى حر يشعر فيه الناس أن السلطة لهم ومعهم ، وأن بيدهم أن يؤثروا فى مسار الأمور ، وإذا شعر الناس أن السلطة لا تريد أن تأخذ منهم ثم تتجاهل ارادتهم بعد ذلك ، فمن الطبيعى أن تتسع الفجوة . . وإذا راجعنا التاريخ المصرى منذ العصور الفرعونية فلن نجد إلا فترات قليلة لاينطبق عليها هذا الحال على سبيل الاستثناء .

● والعلاقات داخل البيت المصرى ـ طوال هذه المراحل ـ كانت انعكاساً لصورة وأوضاع المجتمع ، فالأب يمارس السلطة بنفس الأسلوب الذى تمارسها به الدولة ، يعطى لنفسه حق الانفراد بالقرار ، وما على « الرعية » إلا « السمع والطاعة » ولعل نموذج السيد أحمد عبد الجواد الذى أبدع تصويره أديبنا الكبير نجيب محفوظ فى رائعته « بين القصرين » أدق تجسيد لحالة البيت المصرى فى أوائل هذا القرن وحتى ما بعد منتصفه . . فالأب يحتكر « السلطة » ويحولها إلى « تسلط » فلا يسمح لغيره إلا بالسمع والطاعة ، ولايعترف بحق رعيته فى المشاركة حتى فى تقرير مصائرهم فيتحولون مع الزمن إلى كائنات سلبية منقادة أو رافضة وعدوانية وفى الحالتين فإنها تبحث لنفسها عن طريق للخلاص خارج البيت بصورة أو بأخرى .

● والمدرسة المصرية لاتفسح مجالاً لأى صورة من صور المشاركة . . فالسلطة ممثلة فى الناظر والمدرسين . . لها وحدها حق القرار والعقاب ، أما التلاميذ فليس من حقهم أن يفتحوا فمهم إلا بما يرضى هذه «السلطة » وقد تكون هناك صور شكلية للمشاركة تجهض حقيقتها وتسىء إليها ، ونتيجة الشعور بالانفصال بين التلميذ والمدرسة تظهر صور التخريب

المختلفة ، ويكفى أن نرى كيف يتفنن التلاميذ فى اتلاف الأدوات والمبانى المدرسية بدلاً من أن يشاركوا فى حمايتها وإصلاحها لنعرف أثر الفلسفة التربوية الحالية فى مدارسنا . ولو بحثنا ما وراء ما يعرضه مديرو بعض المدارس أحياناً من مشاركة التلاميذ فى دهان المدرسة أو اصلاح الأثاث أو نظافة الفصول ، فسوف نكتشف الحقيقة وهى أن هذا العمل من جانب التلاميذ كان نتيجة نوع من الضغط المعنوى والسخرة أشبه بما كان يحدث فى المجتمع المصرى منذ عصر محمد على . . ولن يدهشنا أن نجد فى هذه المدارس أن هؤلاء التلاميذ أنفسهم هم الذين يقومون بالاتلاف عقب انتهاء مراسم الاحتفال وزيارات المسئولين . . ولأن الآباءر ليس لهم دور حقيق فى ادارة المدرسة ، أو إبداء الرأى فى المناهج والكتب ، أو فى المشاركة مع أبنائهم فى النشاط، فهم أكثر الناس سلبية فيما يتعلق بشئون المدرسة كمجتمع ، وإن كانوا أكثر الناس اهتماماً بتعليم أبنائهم كأفراد، سواء عن طريق المدرسة أو عن غير طريقها ، بعد أن أصبح المدرسون أكثر إخلاصاً فى الدروس الخصوصية ، وأشد حرصاً على تبديد وقت الدراسة الرسمية دون تعليم حقيقى .

● ومع أن المجتمع المصرى قد تغير فى اتجاه الانفتاح الفكرى والليبرالية والاعتراف بالتعددية واستنكار أحادية الرأى . . إلا أن هذا التغير لم يصل إلى أسلوب الحياة والتفكير والسلوك إلا جزئياً ، ربما لأن أسلوب التربية لم يتغير ، ومازالت التربية تغرس « عقدة السلطة » فى نفس كل طفل مصرى تقريباً ومنذ السنوات الأولى من عمره . . لأن مؤسسات التربية (المدرسة والإعلام) لا تمهد الفرد فى أهم مراحل حياته، وهما مرحلتا الطفولة والمراهقة، لكى يعيش فى وفاق مع السلطة، ويثق فى أنها تتأثر به مثلما تحرص على أن تؤثر فيه ، ولأن هذه المؤسسات لا تدرك (كما يبدو من ممارستها لعملها) أن تكوين شخصية الإنسان ـ وشخصية المجتمع أيضاً ـ

رهن بما يلاقيه الإنسان من معاملة، وأن المجتمع تسود فيه علاقات التوافق أو الصراع، والتعاون أو السلبية، وفقاً لنوع الثقافة السائدة فيه.. القيم، والعادات، والأفكار، والفنون.. الخ.

● كذلك فإن الإجهزة الحكومية لا تفهم من المشاركة إلا أنها عطاء من اتجاه واحد، أن يدفع المواطن أمواله بصورة أو بأخرى لمشروعات معينة، ولم تصل إلى درجة الإدراك، بأن المشاركة لابد أن تكون فى اتجاهين.. من الأفراد، ومن أجهزة الدولة أيضاً، وبقدر ما يعطى جانب يجب أن يأخذ، وبقدر ما يأخذ سوف يعطى..

● وأيضاً فإن ثقافة المجتمع المصرى تكرس مفهوم «السمع والطاعة» فالتعليم لايقدم الرأى والرأى الآخر، ولايهتم بعرض الفكرة، وما يمكن أن يوجه إليها من نقد، ولكنه يؤكد معنى أن الحقيقة واحدة، وأن أى نقد أو مناقشة لها هو خروج على الواجب وتمرد وكفر، حتى فيما يتعلق بالدين فإن تعليمه لا يُبين أن هناك أموراً يجوز الخلاف فيها، وقد اختلف فيها أئمة الفقه، وكان فى اختلافهم رحمة بالناس وتخفيف عليهم، وللمسلم أن يأخذ من كل مذهب دون أن يكون فى ذلك خروج من الملة، هذا الثراء العظيم للفقه الإسلامى لاينعكس على مناهج التعليم، وأوجه الخلاف العديدة القائمة بين مذاهب الفقه لايعرف عنها التلميذ شيئاً، ولذلك فنحن الذين نعلمه منذ البداية أن الحقيقة واحدة، ليس هناك سواها، وكل خروج عليها كفر، ونحن الذين نعلمه أن يلغى عقله، ويجهل مناهج التفكير الخلاق التى تملأ تراث الفقه الإسلامى، ونحن بذلك الذين نعطل فى المواطن المصرى - بأسلوبنا فى التعليم - تفتح شخصيته، وإطلاق ملكات الإبداع، والتفكير الحر، والإحساس بالمسئولية، وتحملها بحق، وبالتالى تحول «المشاركة» إلى منهج تفكير، وأسلوب حياة..

أليست هذه القضايا دافعاً لمواصلة التفكير فى الموضوع..؟

مسئولية المثقفين

من الظواهر التى تثير الدهشة من أحوالنا فى هذه المرحله أن المثقفين حين يوجهون خطابهم إلى الدولة والمسئولين عنها ، أو إلى المجتمع وأفراده، تشتد لهجتهم حتى تصل إلى أقصى درجات الحدة ، وأحياناً تصل إلى حد التشنج، مستفيدين فى ذلك بمناخ الحرية الذى لا يحاسب ، ولا يعاقب ، على الفكر والنقد ، وهذا شيء يحسب للمثقفين وللنظام ، ولكن الشيء الذى يحسب على المثقفين أنهم لا يمارسون حرية القول بنفس الحماس والدرجة فى نقد أنفسهم ، والتنبيه إلى دورهم ومسئوليتهم ، ولذلك يبدو موقفهم فى ظاهرة وكأنهم يكرسون جهدهم بإلزام الآخرين بما لا يلزمون به أنفسهم .

فالمثقفون يستخدمون حقهم بالكامل ، وإلى آخر الحدود فى نقد كل شيء ، لكنهم لا يتقبلون النقد إذا وجه إليهم ، وإذا أردنا مثالاً صغيراً لذلك يكفى أن نرى كيف يكيل المحامون مثلاً الاتهامات ـ فى ساحة القضاء وخارجه ـ ويرسخون ـ بحق ـ مبدأ أن مهنة المحاماة هى مهنة الدفاع عن الحريات ، وهذا واجبهم وواجبنا أن نؤمن به ، ولكن إذا حدث وجاء النقد موجهاً إلى واحد منهم ، بالحق أو بالباطل ، فسرعان مايرون كلهم وبصورة جماعية ان فى ذلك عدواناً على المهنة لا يسلم معه الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم . وربما أكون قد اخترت المحاماة لأنها أكثر المهن التى تحظى باحترام المجتمع ، ولأنها وثيقة الصلة بالحريات والحقوق،

ولأننى ـ بصفة خاصة ـ أدرك قيمتها واحترام رجالاتها ، بما لايتطرق إليه شك ، ولا يغيب عن البال إن هذا ليس موقف المحامين وحدهم ، ولكنه أيضاً هو موقف الأطباء والمهندسين والصحفيين والمدرسين وكل العاملين فى مهن تجعلهم ضمن المثقفين بالمعنى العام ، هذا المنطلق الذى يسمح بالكيل بكيلين ، يمكن أن يؤدى إلى انتشار ازدواجية السلوك والمواقف فى المجتمع بحيث يكون شعار الجميع « إلا أنا » وهو مبدأ إذا تصورنا أنه يمكن أن يستقر فى الضمير العام للمثقفين فإنه فى النهاية سيكون خطراً على الديمقراطية والحرية التى لا تعرف لمواجهة الكلمة سلاحاً إلا الكلمة ، ولا تعترف بوسيلة للتصدى للرأى إلا بالرأى ، ولا تسمح بالحرية لفئة وتحرم منها فئة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن ظاهرة التعصب للرأى ، إلى حد العدوان على كل من يخالفه ، والنظرة الأحادية التى تجعل صاحبها لا يسمح بمجرد ابداء الرأى الآخر ، ولا يتسامح مع من يفكر بطريقة أو بمنهج يختلف معها هذا الموقف من بعض المثقفين ، يمهد بشكل ما لانتشار التعصب والتطرف بمعناها الواسع ، ويهدد المكاسب الفكرية والحضارية التى حققها تيار التنوير فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث منذ ثورة ١٩١٩ والذى تمثل فى ميدانين أساسيين : الإصلاح الدينى ، والإصلاح الاجتماعى ، على النحو الذى بدأه جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، وسار على هذا الطريق عشرات من أعلام الفكر المصرى وانتقل بهم الفكر المصرى من العصور المظلمة ، وبدأ فى التخلص من الجمود العقلى ، والتخلف الحضارى والاجتماعى الذى وقع ضحية لها عصراً طويلاً واستطاع أن يحدد الحدود الفاصلة بين التدين والتعصب ، وبين الدفاع عن الدين والارهاب باسم الدين ، وبين الاعتقاد والإيمان والاعتداء على العقل والمنطق ، ولذلك

فإنه يبدو غريباً أشد الغرابة أن يظهر الآن من بين المثقفين من يدعو إلى العودة إلى الجمود والتخلف والتعصب، ورفض التجديد والتطور ومعاداة الديمقراطية، وهجر الحاضر هرباً من سيئاته . . ويبدو غريباً أيضاً أن بعض المثقفين يرفضون مناخاً تتمتع فيه كل الآراء بدرجة متساوية من الاهتمام والاحترام .

وغريب أيضاً أن يكون هناك بعض المثقفين لا يدركون بدرجة كافية كيف يتغير العالم كله وبأى سرعة ، ولا يرون أن البشرية تتجه إلى مشارف عصر جديد ، تنهار نظريات وتقوم نظريات ، وتتفتت دول وتقوم دول جديدة ، ويثبت عدم صحة مسلمات كانت تتمتع باليقين ولا يتطرق إليها الشك . . نحن فى عصر تعيد فيه الإنسانية النظر فى كل ما كانت تثق فيه من مبادىء وأفكار ، وتراجع ما يصلح ومالا يصلح منها للبقاء والاستمرار ، وعندنا مثقفون يرفضون مجرد الاقتراب من بعض القضايا ولو «بالشك المنهجى» الذى هو منهج العلم والمعرفة وهو يبدأ بالشك كوسيلة لتأسيس اليقين ، ويقاتلون كل من يحاول تقديم أفكار جديدة تعارض أفكارهم القديمة ، ولا يريدون لعقولنا ، ولا لمجتمعنا ، ولا لأسلوب حياتنا ، أن يطرأ عليها شىء من التجديد ، بينما التغيير يقتلع الجذور التى كانت راسخة فى دول العالم الكبرى من حولنا .

ثم ان بعض المثقفين ، وهم يرصدون التغير فى المجتمع وانتقاله من الشمولية إلى التعددية ، ومن سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى الاقتصاد الحر، ومن الاكتفاء بترديد الشعارات إلى البحث بجدية عن حلول للمشاكل المزمنة، فإنهم لايسهمون فى هذا التغير بالدرجة الكافية ، التى تجعله يتم بصورة أسرع ، وأفضل ، وأكثر أمنا ، وبأقل قدر من الخسائر والآثار الجانبية ، أحياناً يسبح البعض مع تيار الطبقة الجديدة التى تظهر فى أوقات

الحروب والأزمات والتحول الكبرى ، ويستخدمون وسائل غير أخلاقية وغير مشروعة للاثراء على حساب القيم والمجتمع ، والبعض الآخر ينزوى ، ويدع ساحة المعركة خالية لهذه الفئة ويستخدمون سلاح المثقفين التقليدى وهو السلبية ، والبعض يكتفى باعلان الادانة والرفض دون أن يخوض المعركة فى مواجهة هذه الطبقة الطفيلية .

ان الدور الحقيقى للمثقفين هو دور الحارس والقائد .. الحارس للديمقراطية والحريات ، والحارس للعلم وللمنهج العلمى ، والحارس للعقل وسيادته ، والحارس للشعب وحقوقه ومستقبله ، والقائد لعملية التنوير بمعناها الشامل ابتداء من التعليم ، إلى الإصلاح الدينى ، والسياسى والاجتماعى . وإذا لم يقم المثقفون بهذا الدور بفاعلية ، وبايجابية ، وباستبسال باعتبارها معركة ، فلن يقوم به غيرهم .

عقد اجتماعى جديد

يوماً بعد يوم يزداد الاحساس بالحاجة إلى إخراج المواطنين من حالة السلبية والتواكل والاعتماد الزائد على الدولة فى حل جميع مشاكلهم وتوفير جميع احتياجاتهم ، ويظهر بوضوح أكبر ان موضوع « المشاركة » ليس دعوة فلسفية ، ولا هو خوض فى بحوث نظرية يمكن أن تشغل المثقفين أو القادة السياسيين ويصعب أن تتغلغل إلى وجدان المواطن العادى . .

والمشكلة الكبرى فى الموضوع هى ان مصر كان فيها عقد اجتماعى ، معلن ومنفذ ، يقوم فى جوهره على مبدأ بمقتضاه تتكفل الدولة بتوفير الاحتياجات المادية الأساسية للمواطن ، ابتداء من رعاية الأم الحامل ، إلى رعاية الطفل صحياً بعد ولادته ، إلى دعم لبن الأطفال وغذاء الكبار ، وبناء المساكن ، والتعليم المجانى فى جميع المراحل ، ثم توفير فرصة عمل غير حقيقية عن طريق القوى العاملة التى تحولت إلى صيغة للضمان الاجتماعى ، إلى تقديم خدمات الترفيه مدعمة سواء فى المصايف أو السينما أو المسارح ، أو الكتاب والمجلة أو مجانية مثل التليفزيون . . الخ

كل هذا وأكثر منه فى مقابل شىء واحد ، هو أن يتخلى المواطن عن «المشاركة» فى التفكير واتخاذ القرار والعمل العام ، ويفوض « القيادة التاريخية الملهمة » فى الانفراد بالسلطة ووضع السياسات واتخاذ القرار . .

لكن الأمر اختلف الآن ، وخلال السنوات الماضية يبدو للمتابع أن هناك

جهداً يبذل لبلورة عقد اجتماعى جديد ، يسترد المواطن بمقتضاه حقه فى « المشاركة » السياسية ، مقابل أن «يعود » دور الدولة إلى حجمه الطبيعى ، وترجع عن « التغول » . . وهذا التعبير صاغه الفقيه الدستورى والقانونى الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليعبر به عن حالة يمكن أن تصبح فيها السلطة التنفيذية « غولا » يلتهم السلطات الأخرى . أما فى ظل العقد الاجتماعى الجديد فإن المجتمع يوفر لكل مواطن قنوات عديدة للمشاركة فى ظل مبدأين : أولهما « أن المسئولية لاتقوم بالنسبة للمواطن إلا إذا اتيحت له - أياً كان موقعه السياسى والاجتماعى - حرية الحركة ، والمقدرة على المشاركة فى الحكم بالرأى والممارسة ، والمبدأ الثانى هو « أن العمل الوطنى ليس حكراً على فئة معينة بذاتها تستأثر بالنفوذ والسلطة وتختلس لنفسها الامتيازات على حساب الشعب بل أنه فريضة على كل مصرى ومصرية ، ومسئولية جماعية مشتركة » .

لقد أعلن النظام موقفه منذ سنوات طويلة ، وجاءت المبادرة من جانبه ، وليس مطلوباً إلا أن تتحرك المبادرات الشعبية ويتقدم المواطن بدافع من احساسه بالمسئولية الاجتماعية والوطنية لكى يشعل شمعة بدلاً من أن يلعن الظلام . . وإذا بحثنا عن صور « المشاركة » الممكنة فسوف نجدها بلا حصر ، تبدأ بالمشاركة فى التفكير والتمويل والتنفيذ لإنشاء مشروعات التنمية المحلية فى القرية أو الحى أو الشارع ، ثم فى مشروعات التنمية القومية ، وتنتهى بالمشاركة فى صناعة القرار ، مروراً بالمشاركة بالفكر ، وبالعمل . . والمشاركة بهذا المعنى هى مشاركة بالفعل وليست مجرد استجابة للحكومة أو رد فعل لما تعمله ، والوطنى المشارك هو الوطنى الذى يشعر بأنه مسئول ليس عن نفسه أو عن أسرته فقط ، بل ان دوائر مسئوليته

تتعدد وتتسع لتشمل الوطن كله ، وهذه المشاركة لايمكن أن تتحقق بقرار، ولكن لابد أن تكون تلقائية نابعة من ضمير المواطن ووجدانه . . هى حصاد تربية وثقافة ، وتعبير عن سلوك حضارى ناضج ، وهى تعبير عن إحساس الوطنى بأن له قيمة فى مجتمعه ، وأن له دوراً ، وأن مشاركته بالرأى والعمل مطلوبة ومؤثرة ، بنفس الدرجة التى نطالبه بها بالمشاركة بالمال .

ولكننا لانستطيع تحويل هذا العقد إلى أسلوب حياة بمجرد إعلان بيان ، أو إصدار قرار ، ولكنه يصبح حقيقة من خلال الممارسة ، وبداية لابد من رأى عام واع وقوى فى المجتمع ، قد يكون ضرورياً أن يسبقه توجه من الإعلام والثقافة والعاملين مع الشباب والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ، لتحريك السكون فى « المجتمع المدنى » ومساعدة المواطن العادى على الخروج من قوقعة الشخصية والفردية والانكفاء على المصالح الخاصة والهموم الشخصية ، لكى يحمل هموم الوطن ، ويحسن بمسئوليته عن تحسين أوضاع الحى الذى يسكن فيه ، والمدينة والمحافظة ، وتحسين الخدمات وتوفير ما ينقص منها . .

هذا العقد الاجتماعى يقوم على مسلمات أولها أن نقص الخدمات الذى نعانى منه سببه تراكم سنوات الإهمال ، أو عجز الدولة وتخلف المواطنين عن المشاركة ، وأن تعويض ذلك لن يتم عن طريق الدولة وحدها مهما كانت النوايا صادقة والأيدى نظيفة ، وإذا اختار المواطن موقف المتفرج أو المنتظر، أو الناقد لما فى الواقع من قصور والمطالب للدولة ، فلن يصل بنا هذا الموقف إلى تحقيق الأمل . . لأن الدولة لن تستطيع أن تبنى ١٥٠٠ مدرسة ، ونصف مليون مسكن ، وتعالج ٥٥ مليون مواطن علاجاً كاملاً شاملاً ، وتمد ش كان المياه والكهرباء والصرف الصحى ومكاتب البريد والشئون

الاجتماعية إلى كل قرية وكل حى وكل نجع . ويبقى الخيار الثانى : أن يتقدم المواطن ، ويقدم ماله وجهده ، وفكره ليساهم ويشارك فى كل ذلك

هذا الخيار لا بديل له إلا استمرار التخلف . والعقد الاجتماعى الجديد بالمشاركة صيغة لتجاوز التخلف وبناء المستقبل .

فلسفة المشاركة الشعبية (١)

دعت منظمة الأمم المتحدة للأطفال « اليونسيف» إلى جلسة طرح أفكار حول موضوع مشاركة المجتمع فى التنمية ، بناء على طلب وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف الذى شارك فيها طوال يوم كامل مع ممثل اليونسيف فى مصر السيد محمد باقر نمازى ، ومجموعة متميزة من المفكرين والباحثين وممثلى الإدارة المحلية والهيئات الشعبية العاملة فى مجال التنمية ، وكانت الجلسة بحق « عاصفة ذهنية » أثيرت فيها أفكار كثيرة صريحة وبناءة، وجاءت نموذجاً حياً لجدية وجدوى المشاركة .

كانت الأهداف الاستراتيجة للمناقشة هى وضع قاعدة فكرية لتدعيم الدعوة لدفع وتأصيل المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية على المستوى القومى ، واستخدام هذا الشكل العملى من المناقشات الحرة « العاصفة الذهنية Brainstorming كنموذج لخلق الحوار ، وتحقيق المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية على المستوى المحلى وخاصة فى محافظات الصعيد ، والمقصود «بالعاصفة الذهنية » أن تنطلق الأفكار بجرأة وحرية دون قيد ، وتثور فى الجلسة زوبعة أفكار مليئة بالتحديات والصراع ، وتنتهى إلى اتفاق على نقاط محددة ، وبلورة أوجه الخلاف، بحيث يخرج المشاركون وقد اكتسبوا نوعاً من « البصيرة » أو «الوعى» نتيجة الاحتكاك العقلى الجماعى ، مختلفاً فى نوعه ، ودرجته عن الأفكار والمواقف التى كانت لدى كل فرد قبل

دخول هذه العاصفة . وهذا النموذج من الحوار منتشر فى المجتمعات التى تسمح بمساحة واسعة من حرية التفكير ، ولا تحاسب القائلين على كلمة شاردة ، أو فكرة جامحة، ولاتضع قيوداً مسبقة على المناقشة . . ولا تلتزم بتوجيهات . . ولاتهدف إلا إلى الوصول إلى الحقيقة والمصلحة على أى وجه، وبأى وسيلة وليتنا نتوسع فى استخدام هذا الشكل ونشجع الشباب عليه .

وموضوع « المشاركة الشعبية » يجب أن يكون فى أولوية اهتمام الدولة والجماهير ، لأنه الآن هو المخرج والحل لكثير من الأزمات والمشاكل التى تتراكم فى المجتمع المصرى . لأنه ـ باختصار ـ الوسيلة لإيقاظ الوعى لدى كل مواطن بطبيعة وحقيقة وحجم كل مشكلة ، وتحريك دوافع العمل لديه، لكى يتقدم ويشارك بقدر ما يستطيع ، ولا ينتظر أن تأتى إليه الحلول جاهزة من الدولة ، أو من المساعدات الخارجية ، والتغيير الجوهرى الذى يحدث فى المجتمع المصرى هو أنه يغير طريقه فى الاقتصاد من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق ، وفى السياسة من التنظيم السياسى الواحد، إلى التعددية الحزبية ، وفى الفكر من حشد الجماهير وراء فكر واحد إلى إعطاء الفرد حرية التفكير وحرية التعبير ، وحرية العمل ، وفى النظام الاجتماعى من نظام « الدولة الأبوية » التى تقدم للأفراد جميع الخدمات التى يحتاجونها من المهد إلى اللحد ، ابتداء من الرعاية الصحية ، إلى التعليم ، إلى إلحاقهم بأعمال إلى صرف معاشات وتأمينات ، كل ذلك بصرف النظر عن أن تكون هذه الخدمات حقيقية أو وهمية ، وأن يكون العمل الممنوح له منتجاً أو عبئاً على الاقتصاد القومى ، وكل ذلك فى مقابل تنازل الأفراد عن حرياتهم ، وحقهم فى المشاركة فى صنع القرار . . وهذا هو ملخص « العقد الاجتماعى» فى الدولة الشمولية . . والمجتمع المصرى ينتقل منه إلى مرحلة جديدة ، تنسحب فيها الدولة من بعض المجالات الاقتصادية وتركها للأفراد بما

يبذلونه من جهد، ولعوامل السوق وقوانينها ، ويسترد الفرد بالتوازى حرياته العامة ، ومنها حريته السياسية ، وتعود إلى الحياة مؤسسات المجتمع المدنى التى كانت مؤممة ، وأهمها النقابات ، والجمعيات ، والمنظمات الشعبية . . وتعود إلى « المباريات الفردية » قيمتها ، كما يعود إلى العمل الشعبى الجماعى أهميته وتزول من طريقه العقبات التقليدية والتخوفات المزروعة فى مرحلة النظام الشمولى .

هذه المرحلة الجديدة التى يمر بها المجتمع المصرى من شأنها أن تزداد فيها تطلعات الناس إلى ما كانوا محرومين منه من خدمات حقيقية ، فيطالبوا بتعليم حقيقى بدل التعليم الحالى الذى لم يعد قادراً على إعداد الجيل الجديد من المصريين للحياة فى عصر الالكترونيات والذكاء الاصطناعى ، وعلوم الفضاء، والاقمار الصناعية التى تكشف أسرار الفضاء وما على الارض أو فى باطنها ، والهندسة الوراثية والليزر . . الخ ويطالبوا بتغيير صورة الحياة فى القرى والأحياء الفقير ليتوافر فيها الحد الأدنى من متطلبات الحياة الإنسانية اللائقة ، كما يطالبون بالحق فى فرصة عمل لكل شاب . . ليس فى الحكومة ولكن بعيداً عن الحكومة وفى ميادين منتجة تضيف إلى الاقتصاد القومى .

ومع ازدياد التطلعات الشعبية فى هذه المرحلة يظهر عجز الدولة عن تلبية كل الاحتياجات ، وتنفيذ وتمويل كل المشروعات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية الضرورية ، فى كل المدن والقرى وهذا أمر طبيعى لأن مستوى الطموح والآمال والمطالب يفوق بكثير مقدرة الدولة ، ومن هنا تأتى نظرية « المشاركة الشعبية » ليس حلاً لمشكلة عجز الدولة عن التمويل فقط ، ولكن كفلسفة جديدة تمثل أساساً من أسس المجتمع المصرى الجديد ، فلسفة متكاملة بكل عناصرها ، تبدأ بالتسليم بحق «الفرد» فى أن يكون له كيانه المستقل ، وأن يلقى هذا الكيان الاحترام كحق لصيق به ،

وواجب على الجميع وبخاصة على الدولة وأجهزتها ، وتنطلق هذه الفلسفة من تلك المقدمة إلى الإقرار بحق الفرد ـ دون منازع ـ فى أن يفكر بحرية ، وأن يعبر عن فكره بحرية ، وأن يعمل بحرية ، وأن يؤكد ذاته أمام نفسه وأمام المجتمع بطرق مشروعة دون عوائق وبعد ذلك يأتى حق «الفرد» فى أن «يشارك» فى مجتمعه مشاركة حقيقية وكاملة ، وألا تكون هذه المشاركة بتقديم المال فقط ، بل لابد أن تسبق المشاركة بالفكر والمشاركة فى اتخاذ القرار فى كافة مستويات القرار، ابتداء من النادى ، أو المدرسة ، أو الحى ، وانتهاء بالدولة ، ويدخل فى هذه الفلسفة بالطبع حق الفرد فى الاشتراك فى تنفيذ المشروعات والاشتراك فى الإشراف والتوجيه والرقابة عليها ، والإشتراك فى إرادتها بعد ذلك .

باختصار فإن « المشاركة الشعبية » ليست مجرد دعوة لإسهام المواطنين بالتبرعات المالية لإقامة مشروعات لازمة لتحسين حياتهم وحياة أبنائهم ، ولكنها فلسفة اجتماعية متكاملة ، وأكثر من ذلك هى أسلوب حياة ، أى لايجوز اللجوء إليه يوماً ، والتراجع عنه يوماً آخر . ولقد جاءت فرصة أثبت فيها المصريون أنهم راغبون وقادرون على أن يساهموا فى بناء بلدهم وفقاً لهذه الفلسفة الجديدة ، وذلك حين وقعت كارثة الزلزال فتقدم الأغنياء والفقراء ليساهموا فى تمويل انشاء مائة وخمسين مدرسة جديدة ، وأعقبت ذلك مشروعات جادة فى مواقع متفرقة . . وأصبح علينا أن نغتنم هذه المبادرة ونساعد على نموها لكى تصبح «المشاركة الشعبية» هى أسلوب حياة المصريين .

وهذا ما يجب أن نفكر فيه ونثير من أجله « عواصف ذهنية كثيرة » .

فلسفة المشاركة الشعبية (٢)

لكى يتعمق مفهوم المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى لابد أن يتضح هذا المفهوم فى الأذهان ونبعد عنه ما يختلط به من صور تظهر فى الساحة على أنها هى المشاركة الشعبية ، بينما هى تسىء وتشوه فلسفة المشاركة الشعبية . وتؤدى إلى مزيد من السلبية بدلاً من أن تحقق العكس .

فهناك فارق لابد أن يكون بعيداً عن اللبس بين مفهوم المشاركة الشعبية ، ومفهوم التمويل الشعبى ، ومفهوم الجباية . فالتمويل الشعبى هو حملات لجمع التبرعات من المواطنين لتمويل مشروعات خارج موازنة الدولة ، والجباية هى ما تفرضه مجالس المحافظات والمدن بالاجبار من رسوم إضافية على المواطنين بشكل رسمى أو غير رسمى ، وتحت مسميات مختلفة لتحسين الخدمات .

وفى الحالتين فإن كل ماهو مطلوب من المواطن أن يدفع أمواله للدولة طوعاً أو كرهاً ، دون أن يشارك مشاركة ذات قيمة فى كل مراحل اعداد وتنفيذ المشروعات ، أما المشاركة الشعبية فهى فلسفة اجتماعية متكاملة، تبدأ من فكرة أن الفرد له فى ذاته قيمة كبرى ، وأن كفتى الحقوق والواجبات بالنسبة له متساويتان ، ومشاركته فى الحياة العامة أمر لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع ، وتمتد هذه المشاركة ـ كحق وواجب فى نفس الوقت ـ إلى المشاركة السياسية ، والمشاركة فى القرار لتصل إلى المشاركة فى كل شئون

الحياة ، فالمواطن لابد أن يشارك فى إدارة الخدمات ، وغريب ألا يدخل ذلك إلى حيز التنفيذ حتى الآن ، رغم اعجابها بنماذج تطبيقها فى الدول المتقدمة ، فالمستشفى يجب ألا تنفرد بادارتها وزارة الصحة وحدها ، ولكن لابد أن تكون المشاركة الشعبية قائمة باشتراك ممثلى أهل الحى فى مجلس الإدارة لضمان أداء الخدمة وتوصيل آراء المواطنين إلى من بيدهم الأمر ، والمشاركة فى القرار . . وكذلك المدرسة ، وأولياء الأمور هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى أن تقوم بدورها كاملاً ، وكثيراً ماتفرض عليهم التبرعات الإجبارية أو الاختيارية لسد النقص فى التمويل ، أو لاستكمال المنشآت والأدوات ، ثم تغلق أمامهم أبواب المشاركة فيما يتعلق بأساليب تربية وتعليم أبنائهم ، أو بتحديد المناهج وابداء الرأى فى الكتب الدراسية ، أو اداء المعلم ، أو عمل الادارة المدرسية وهكذا فى كل المرافق والخدمات ، مازال مفهوم المشاركة الشعبية مقصوراً على حصول أجهزة الدولة على أموال من المواطنين دون اعتراف بحق المواطنين فى المشاركة فى إدارة المرافق ، كصورة عملية لممارسة الديمقراطية ، وكضمان لحسن أداء الخدمات ووصولها إلى أصحابها ومنع كثير من الانحرافات وسوء الإدارة .

وفلسفة المشاركة الشعبية قائمة على زيادة دور المواطنين وتقليص مساحة تدخل الدولة إلى الحد الأدنى والضرورى ، ولكن الذى يحدث هو عكس ذلك ، فان دور الدولة وأجهزتها فى زيادة ـ حتى فى ظل مفهوم المشاركة الشعبية ، بحيث تنفرد أجهزتها الرسمية حتى الآن باختيار المشروعات وإعداد الدراسات لها ، كما تنفرد بكل مراحل التنفيذ ، ثم بإدارة هذه المشروعات بعد ذلك ، وغالباً ما تضاف المشروعات المقامة بتمويل شعبى بالجباية أو التبرع إلى المشروعات الحكومية الأخرى دون تفرقة ، ودون ان يذكر الدور الشعبى وهذا كله يعطل عملية تحويل المجتمع من مرحلة الاعتماد على

الدولة ، وانتظار المواطنين أن يجدوا حلول كل مشاكلهم لديها ، إلى مرحلة أخذ زمام المبادرة فى يد المواطنين ، وتعويدهم على الإيجابية ، وتحمل المسئولية ، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت فلسفة المشاركة الشعبية واضحة وسائدة ويتم تدريب المواطن عليها منذ الصغر ، وخاصة فى المدرسة ، وهذا يقتضى إعادة بناء الحياة والإدارة داخل المدرسة ، وقبل ذلك اعادة بناء العقلية التربوية ، لكى نجعل المدرسة مجالاً لممارسة التلميذ للمشاركة والإيجابية ، وإعادة النظر فى حالة «التضخم» الزائد القائمة بالنسبة لدور « السلطة » سواء كانت ممثلة فى الناظر أو المعلم أو الجهاز الإدارى أو الوزارة ، ولاشك أن قيام الحياة داخل المدرسة على أساس الإعتراف بحق التلميذ وولى الأمر فى المشاركة ، مما يفتح الطريق لإعداد جيل جديد يؤمن بالمشاركة ويمارس ـ بالفكر والسلوك ـ ويمهد لتغيير جذرى فى المنظمات التى يمكن أن تدفع العمل الشعبى وتوسع نطاقه ، مثل الأحزاب ، والنقابات ، والجمعيات ، ونتيجة غياب الفلسفة الصحيحة للمشاركة الشعبية ، أصبحت الأجهزة البيروقراطية الحكومية عائقاً قوياً فى وجه هذه المشاركة ، سواء أجهزة وزارة التعليم ، أو أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية التى تضع من العقبات أمام الجمعيات أكثر مما تقدم من التسهيلات ، وتفرض من عندها مشروعات قد لاتتفق مع احتياجات المواطنين ، ولا تتخلى عن منهجها هذا إلا مع بعض جمعيات معينة لأسباب خارجة عن إرادتها !

أما أجهزة الإدارة المحلية فإن مشكلتها تكمن فى حرصها على أن تنسب كل المشروعات والإنجازات إلى السيد المحافظ . . أو السيد رئيس المدينة . . أو السيد رئيس القرية . . وتغفل دور المواطنين الذين عملوا وشاركوا وهم أصحاب الجهد الحقيقى ، وقد أدى ذلك إلى تعميق سلبية المواطنين ، وأدى ذلك بدوره إلى زيادة ضغط أجهزة الإدارة المحلية على المواطنين لجباية الأموال

اللازمة للمشروعات التى تحسب فى التقارير ضمن مشروعات المشاركة الشعبية ، حتى أصبح الحصول على رخصة ، أو خدمة من أي جهاز حكومى يتوقف على «التبرع» لمشروع أو أكثر من مشروعات «المشاركة الشعبية » وأوشك مفهوم المشاركة الحقيقى على الغياب ولم يعد منه إلا صورة بناء المساجد والكنائس ، حيث يتحرك المواطنون من تلقاء أنفسهم ، ويقومون بالعمل كله دون تدخل حكومى، ولعل ذلك أحد أسباب زيادة أعداد المساجد والكنائس ومشاركة المواطنين ـ من تلقاء أنفسهم ـ فى تمويل انشائها بعشرات الملايين ، لأنهم يشاركون أيضاً فى التنفيذ والمتابعة والرقابة ، ثم فى الإدارة بعد ذلك .

وإذا كان أحد عوائق المشاركة الشعبية هو تخوف المواطنين من قيادات العمل الشعبى ، بعد انتشار قصص الفساد وسوء الإدارة فى بعض مشروعات المشاركة الشعبية إلا أن وجود قيادات فوق مستوى الشبهات فى هذا الميدان تجعل كل شىء يتم فى العلن ، يمكن أن تحمى المشاركة الشعبية من أعدائها المتغلغلين فى داخلها !. . وإذا كان قانون الجمعيات الحالى لايمثل الإطار التشريعى الملائم لنمو حركة شعبية للمشاركة ، ولا يساعد على تحويل المجتمع كله إلى « مجتمع مشارك » فإن ذلك أمر يمكن علاجه تشريعياً ،كما يمكن ايجاد صيغة تسمح بتداول أموال المشروعات بشكل قانونى وفى نفس الوقت لايعوق حرية التصرف .

وخلال جلسة طرح الأفكار التى دعا إليها ممثل منظمة الأمم المتحدة للأطفال «اليونسيف» فى مصر السيد محمد باقر نمازى بطلب من وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف حرص الوزير على أن يؤكد أن هناك

٣٠ ألفا و٨١٦ مشروعاً نفذت فى الخطة التى انتهت عام ١٩٩٢ ، تكلفتها مليار و٢٤٣ مليون جنيه ، بلغت المساهمات الشعبية فيها ٨١٤ مليونا و٥٦٥ ألف جنيه أى بنسبة ٦٦٪ من إجمالى المشروعات الصغيرة .

وهذه حقائق تدعو إلى التفاؤل ، وتزيد من الحاجة إلى تعميق فلسفة المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى . .

عندما انعقد مؤتمر تطوير التعليم منذ أسبوعين كانت هناك حقائق سياسية واجتماعية تنعكس آثارها على أعماله ومناقشاته . أولاها أن دور الدولة الأب قد انتهى ، أو هو فى طريقه إلى الإنتهاء ، فى العالم كله ، بعد انهيار النموذج الأبوى الأكبر الذى كان يمثله الإتحاد السوفيتى ، وترتب على ذلك أنه لم يعد ملائماً لروح العصر أن تتولى الدولة وحدها شئون التعليم ، وتنفرد بتحديد فلسفته وأهدافه ، ووضع خططه وبرامجه، وتمويل مشروعاته، ولايبقى للمواطنين إلا دور المتلقى لما تقدمه الدولة ، وهو - كما نرى ونلمس - قليل ومحدود بحدود قدراتها والتزاماتها بالعمل على جبهات الخدمات والإنتاج دون استثناء .

يضاف إلى ذلك أن مرحلة التحول الكبرى التى تجرى فى المجتمع المصرى بالانتقال من المرحلة التى كان يعيش فيها تحت « الوصاية » القانونية والسياسية ، وكانت تجعل الدولة هى المفكر الأوحد ، والمخطط الأوحد ، والمنفذ الأوحد ، ليدخل مرحلة أخرى يبلغ فيها « سن الرشد » ويسترد حقه فى التفكير فى شئونه وإدارة ما يتعلق بها . ونجاح هذا التحول مرتبط بالدرجة الأولى بدرجة التحول الديمقراطى الذى ينقل المجتمع المصرى من «ديمقراطية الموافقة » التى سادت لسنوات طويلة وأدت إلى قتل الإبداع ، وجمود المبادرات ، ونشر السلبية ، وأدت إلى نكسات وكوارث يصعب علاجها ، إلى «ديمقراطية المشاركة» التى تعيد إلى المواطنين حقهم ،

وواجبهم ، فى العمل لخدمة حقهم ، وواجبهم ، فى العمل لخدمة أنفسهم، وإدارة شئون بلدهم الاقتصادية والسياسية .

ولم يكن خافيا ـ فى المؤتمر وقبله ـ إن قضية التعليم هى الآن أكثر الموضوعات مساساً بمصالح الجماهير العريضة ،.فإن ربع أبناء مصر هم تلاميذ وطلاب بينما ثلاثة أرباع الشعب المصرى مشغول ومهموم بما وصل إليه التعليم من تدهور جعل الأسرة المصرية تعيش فى ارتباك وتوتر نتيجة عجزها عن تدبير نفقات الدروس الخصوصية التى أصبحت ضرورة لا غنى عنها ، وهى الوسيلة الوحيدة للتعليم من الابتدائى إلى الجامعة ، ولم يعد فى مصر بيت إلا ومأساة تدهور النظام التعليمى الحالى تخيم عليه وتهدد مستقبل أعز ما تملكه الأسرة ـ سواء كانت فقيرة أم غنية ـ وهم الأبناء الذين يسعى الآباء إلى أن يجعلوا منهم جيلاً أكثر قدرة وكفاءة وأحسن حظاً من جيل الآباء المظلوم .

ولم يكن خافياً فى جلسات ومناقشات المؤتمر ان الدولة لم تعد قادرة على الاستمرار فى القيام بدور الممول الأوحد لتغيير التعليم بعناصره المختلفة ـ المبانى ، والبشر ، والأجهزة ـ والمكتبات والمعامل ، ولم تعد المساهمة الشعبية هى الطريق لبناء عدد من المدارس ، ولكنها الآن هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق حلم التغيير الشامل والجذرى ، وذلك لأن التعليم الجيد هو بطبيعته مرتفع التكاليف ، ولايمكن أن يكون سلعة رخيصة بأى حال ، وكل محاولة لضغط الاتفاق فى جانب من جوانبه ستكون بالضرورة على حساب الجودة ، فلا يمكن تصور مدرسة تؤدى دورها فى التربية والتعليم دون أن تكون فيها معامل وأدوات ومعدات ومواد كيميائية ووسائل تعليمية ـ سمعية وبصرية ـ مناسبة . . أو دون أن تكون فيها ملاعب وأجهزة رياضية . . أو دون أن تكون فيها مكتبة وأجهزة كمبيوتر . . أو دون أن توفر

لتلاميذها أنشطة ثقافية واجتماعية . . أو دون كتب تتلاءم طباعتها ومناهجها مع القرن القادم . . لايمكن تصور ذلك دون تكاليف عالية . . والحقيقة التى تصدم كل باحث فى شئون التعليم هى أن الدولة لاتوفر الآن فى موازناتها إلا بند الأجور والمرتبات ، أما بقية البنود فإن نصيبها مهما قيل ويقال لايزيد كثيراً على ٥٪ من مجمل ما تخصصه الدولة فى موازنة التعليم . وهذا يعنى أن كل ما نقوله وننادى به عن المبانى والمنشآت والأنشطة هو كلام وأحلام يقظة ، ولن يجد طريقه إلى التنفيذ إلا إذا تحركت كل هيئات ومنظمات المجتمع المصرى فى حملة قومية شاملة ودائمة لتمويل مشروعات التعليم .

ولكن قبل ذلك لابد أن يكون واضحاً أن المشاركة الشعبية لكى تتحقق ـ بالمعنى الكامل الواسع الذى أقصده ـ فإن لها شروطاً لابد أن تتوافر أولاً وتكون محل اتفاق ، فى مقدمتها أن نغير المفهوم التقليدى للمشاركة أولاً ، هذا المفهوم الذى يتصور أن المشاركة الشعبية لا تعنى إلا أن يدفع القادرون من أموالهم وينتهى دورهم بعد ذلك ، بينما المفهوم الحقيقى للمشاركة يقتضى أولاً ألا تكون من القادرين وحدهم ، بل من عموم المواطنين جميعاً ، وبقدر ما يستطيع كل مواطن لابد أن يساهم . . قد يساهم بطابع بجنيه أو بعشرة جنيهات وقد يساهم بمليون جنيه أو أكثر، ولكن المهم أن يشعر كل مواطن أن عليه واجباً تجاه نجاح « ثورة التعليم» لتكون ثورة شعبية ، وليست ثورة رسمية فقط ، لأن الموظفين وحدهم لن يحققوا هذه الثورة التعليمية . . وأهم من ذلك ضمانات الا يقتصر دور المواطنين على دفع المال ، دون أن تكون لهم كلمة أو رأى فى سياسة ومناهج ومدى صلاحية نظام التعليم ، ولايكفى أن نطلب منهم المشاركة بالرأى فى المناسبات فقط أو فى أوقات

الأزمات إلى أن يدفعوا ، ولكن لابد أن تكون المشاركة الشعبية عملية دائمة ، من صميم النظام التعليمى ذاته ، داخلة فى كل أبعاد التعليم ، ومتغلغلة فى كل مستوياته. وبذلك يرسخ ويستقر مفهوم « المشاركة » و « المسئولية الاجتماعية » وهذا ينقلنا إلى الحديث عن «ديمقراطية الإدارة التعليمية» .

على كثرة الكتابات والندوات التى تسهم فى بلورة حقائق الأزمة التى وصل إليها حال التعليم فى مصر ، فإن هذه الجهود ركزت دائماً على جوانب القصور أو التقصير من الدولة على امتداد مراحل التاريخ المصرى الحديث ، ولم تلتفت إلى زاوية بالغة الأهمية ، هى القصور أو التقصير من جانب « المشاركة الشعبية » فى دعم وإصلاح التعليم ، وعدم الاتفاق ، وعدم الاتفاق على حدود المسئولية الاجتماعية للأفراد والجماعات إزاء الرؤية التقليدية ، ولتضعنا على طريق جديد أهم معالمه أن الدولة والشعب كليهما مسئول عن انقاذ التعليم قبل أن تفلت منا اللحظة المناسبة ، وليس من الصواب ان تلقى المسئولية على طرف واحد ويتحلل الطرف الثانى منها .

لم تكن هذه الندوة كبقية الندوات التى تهدر فيها الساعات فى سماع كلمات أقرب إلى أحاديث السمر من فرط السطحية والتكرار ، ولكنها كانت ـ هذه المرة ـ مخططة بدقة لكى تحقق هدفاً ، هو إعداد حصيلة من الأفكار المدروسة لتطرح على مؤتمر موسع يعقد بمبادرة شعبية وتشارك فيه أجهزة الدولة ـ ولذلك لم تبدأ الندوة من فراغ ولكن سبقها إعداد طويل أسفر عن ورقة عمل تشكل أول رؤية موضوعية عن المشاركة فى التعليم ، ومجالاتها ، وأضافت الندوة إلى هذه الرؤية ثراء فكرياً بالغ الأهمية ، ليس على المستوى النظرى بل على المستوى العملى أيضاً حتى أصبحت هذه الورقة ومناقشات

الندوة لها أساساً يمكن البناء عليه فى المؤتمر المزمع عقده ، وبعد ذلك سوف يكون ممكناً أن نقول بضمير مستريح أن لدينا استراتيجية لإصلاح التعليم .

الفكرة نبعت من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية .

وفى كلمته أجاب رئيسها الدكتور القس صموئيل حبيب عن السؤال : لماذا جاءت المبادرة من هذه الهيئة ، بأنها هيئة مشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية ، بدأت عملها منذ أكثر من أربعين عاماً ، وهى تعمل حالياً فى ست محافظات فى مجالات التعليم والزراعة والتنمية الصحية للتنمية الاجتماعية . والارتباط بين التعليم والتنمية الشاملة للمجتمع لا يحتاج تأكيداً ، كما أن هذه الهيئة أتمت محو أمية ثلاثين ألفاً من الرجال والنساء ، إلى معاونة مئات من الشباب على اقتحام مجالات العمل الحر ، إلى المساهمة فى تشييد مدارس أو تأثيثها ، والانجيليون فى مصر اهتموا بالتعليم منذ زمن طويل فأنشأوا مدارس عديدة فى مقدمتها كلية رمسيس للبنات بالقاهرة . .

وحدد فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى - فى كلمته فى افتتاح الندوة وباتساع أفقه المعهود ، إطاراً جديداً للعمل الشعبى حين أشار إلى فتوى أصدرها بجواز إخراج الزكاة على إنشاء وإصلاح المدارس وإعانة وزارة التعليم على أداء رسالتها ، وقال إن إنشاء المدارس فى بعض الحالات أهم من إنشاء المساجد (وأضيف من عندى : والكنائس أيضاً) وأن تسابق الناس إلى إنشاء زوايا ابتغاء مرضاة الله يكون ضررها أحياناً أكثر من نفعها ، لأن الامام فيها أحياناً يكون جاهلاً فينشر الجهل ويسىء إلى الإسلام بما لا يرضى الله ، ولو خصصت هذه الأموال التى أنشئت بها على إنشاء وإصلاح المدارس وتحسين مستوى التعليم لكان ذلك أفضل وأقرب إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى .

كانت ورقة العمل التى أعدها الدكتوران أحمد شوقى الاستاذ بجامعة

الزقازيق ، وضياء زاهر الاستاذ بكلية التربية بجامعة عين شمس إطاراً لحوار استمر أربع ساعات شارك فيه فضيلة المفتى ، والدكتور محمد حلمى مراد وزير التعليم الأسبق ، والأساتذة : كمال الخطيب وكيل أول وزارة التعليم ومحمد عبد الحميد غراب وكيل وزارة التعليم بالقاهرة، وأحمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب، والدكتورة كوثر كوجك مدير مركز تطوير المناهج والدكاترة : سعد الدين إبراهيم ، وجلال أمين ، وحامد عمار ، ومراد وهبه ، ومنى مكرم عبيد ، وأميل فهمى ، والقس صفوت البياضى وبقية المشاركين فى الندوة .

قيل أن نظامنا التعليمى فى حالة أزمة ، نتيجة ضعف قدرته على المواءمة بينه وبين التحديات المستقبلية التى تواجه المجتمع ، وعجزه عن استشرافها والاستعداد لها منذ الآن حتى لا تتدخل قوى أخرى فى تشكيل هذا المستقبل، وأن التعليم هو البداية الحقيقية لصنع مستقبل أى أمة ، وإذا فشلنا فى استخدام امكانات الإنسان المصرى فسوف يؤد ى ذلك بنا إلى مصير غير محمود ، وإن إثارة الاهتمام العام بالتعلم ، والبحث فى شئونه بروح نقدية ، ليس هدفه التجريح ، ولكن هدفه التمهيد لمشاركة شعبية قائمة على أساس سليم ، وفتح أوعية يصب فيها الدعم الجماهيرى للجهود الحكومية وليس من أهداف أحد على الإطلاق دحض سياسات واستراتيجيات بعينها ، ولكن مراجعة الاستراتيجيات الحالية ضرورة لابد منها لنصل إلى سياسة وطنية تندرج ضمن « مشروع حضارى مصرى » ، يحشد الطاقات الشعبية خلفه ، ويواجه التحديات المستقبلية، ويقودنا إلى اقتحام الألف الثالث ، وهذا بالضبط ما كان يعنيه الرئيس مبارك حين أشار أكثر من مرة هذا العام بالذات إلى أن أوضاع التعليم لم يعد ممكناً السكوت عليها وأن المجتمع كله مدعو للمشاركة فى إصلاحه .

قيل أيضاً أن هذه الإرادة السياسية فى التغيير تصاحبها رغبة شعبية مماثلة، بل ان هناك إجماعاً شعبياً على ان نظامنا التعليمى الذى يضم ٢٥٪ من المصريين ، ويكلف أكثر من ثلاثة مليارات جنيه سنوياً ، ويستهلك مايقرب من ٦٪ من ميزانية الحكومة ، يعانى من تدهور الجودة ، وتزايد التكلفة ، وجمود الإدارة ، وأصبح علينا أن نجيب بأمانة عن أسئلة تحدد مستقبلنا مثل : هل النظم التعليمية والتربوية الحالية للطفل المصرى تعده فعلاً للعيش فى القرن الحادى والعشرين . . ؟ وهل فكرنا فى أن كل الشباب والأطفال المصريين سوف يعيشون فى القرن الحادى والعشرين. . ؟ وهل نظامنا التعليمى القائم قادر على أن يكون القطاع القائد لعملية تنمية المجتمع . . (بمفهوم النهضة أو الصحوة). . ؟ وهل التعليم بحالته الآن قادر على إطلاق وتحرير طاقة الإنسان المصرى إلى حدود الإبداع والإنتاج . . ؟ وهل هذا التعليم ـ على ماهو عليه ـ مرتبط بالواقع الاجتماعى والاقتصادى ، وبالتنمية ، أم أنه منفصل عن كل ذلك أو عن بعضه . . ؟

أسئلة كثيرة طرحت ، واجتهادات كثيرة قدمت بإخلاص وبموضوعية وهدوء ، وبرغبة حقيقية فى البناء أشارت إلى نماذج لما يجرى فى العالم من حولنا من أمم وشعوب أصبحت جاهزة للقرن القادم ، ونحن مازلنا بين الاعتراف والإنكار بضرورة التغيير .

قضايا كثيرة تستحق الوقوف عندها .

عندما نبحث فى العوامل التى تساعد على تحريك السطح الساكن فى بحيرة الحياة الحزبية والسياسية ، لابد أن نستفيد من الأحداث التى تجرى على خريطة العالم من حولنا فى القارات الخمس ، وهى أحداث ساخنة ومليئة بالمفاجئات ، تؤكد كلها ـ رغم اختلافات كثيرة فيما بينها ـ حقيقة واحدة هى أن المشاركة السياسية كلما اتسع نطاقها كان ذلك ضماناً وأماناً للاستقرار والاستمرار والتنمية ، وأنه بغير هذه المشاركة لايمكن أن يزدهر الوعى القومى ، ولا أن يحقق الإصلاح الاقتصادى أهدافه ، أو يتم ارساء قواعد بناء مستقبل الوطن على أسس راسخة .

وهل يمكن تصور وجود مجتمع يتمتع بالاستقرار والحيوية دون أن يشارك أبناؤه ـ من الصفوة والجماهير على حد سواء ـ مشاركة حقيقية بالفكر والعمل، بحيث يثق كل واحد أن له نصيباً من السلطة السياسية يحرص عليه ويدافع عنه ويسهر لحمايته ، وأن لرأيه قيمة تؤثر فى مسار الأمور وفى اتخاذ القرار . . فإذا وجدنا أنفسنا أمام حالة من السلبية والعزوف عن المشاركة فى شئون الوطن وقضاياه الكبرى والصغرى ، أو إذا وجدنا النخبة أو الصفوة فى المجتمع متقوقعة داخل مصالحها الشخصية أو الفئوية لا تريد أن تتجاوزها ولا يمتد بصرها إلى ما بعدها، وإذا رأينا أن ظواهر مرضية اجتماعية وسياسية قد انتشرت مثل الانتهازية والفردية والسلبية ، وبدأت بعض الفضائل الضرورية تبتعد مثل الانتماء والولاء للوطن والتضحية

بالمصالح الشخصية من أجل المصلحة العامة، واعتبار نظافة واستقامة الوسيلة التى يحصل بها الناس على المال أهم من المال نفسه مهما يكن اغراؤه . . إذا رأينا ذلك كله أو بعضه فلابد أن ندرك أننا أمام حالة تحتاج إلى عمل لتدارك الأمور .

وإذا كانت المشاركة ـ على مستوياتها السياسية والاجتماعية ـ ضرورية بالنسبة للمواطنين عامة ، فهى بالنسبة للصفوة أو النخبة فى المجتمع أشد أهمية وضرورة ، بحيث لايمكن استمرار الحياة السوية بغيرها .

والملاحظة العامة لحال النخبة عندنا تؤدى بنا إلى تقسيمها إلى ثلاث فئات غير متساوية فى العدد ، فئة تشارك فى العمل السياسى من خلال المعارضة ونقد الحكم ، وفئة ثانية تشارك فى العمل السياسى مؤيدة ومتعاونة معه . . تفكر معه . . وتقدم له اجتهاداتها وتصوراتها لحل المشاكل القائمة . . وهذه الفئة مهمومة بهموم المجتمع ، ومشغولة بالقضايا المتصلة بتحسين نوعية الحياة للناس العاديين والمحرومين بصفة خاصة ، ثم هناك فئة ثالثة اختارت العزلة والسلبية السياسية ، ولم تهتم اهتماماً حقيقياً بشئون الحياة العامة ، وعكفت على البحث عن تحسين أوضاعها ، واقتناص الفرص لنفسها ، وغلبتها المصالح الشخصية ، أو الفئوية الضيقة . . هذا التقسيم موجود فى كل مجتمع ، ولكن بأى نسبة لكل فئة . . فإذا كانت السلبية السياسية لدى النخبة هى الغالبة فإننا نكون فى هذه الحالة أمام أزمة فى المجتمع تحتاج إلى مواجهة جادة .

ولكى نتعرف إلى طبيعة وحجم المشكلة بعيداً عن التفكير الانطباعى نعود إلى بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، الذى سبق أن أجراه لاستطلاع رأى عينة من النخبة عن الأحزاب والممارسة الحزبية وأشرفت عليه الدكتورة أمانى قنديل ، فهو بحث ميدانى قائم على أسس علمية ومنهجية

تجعله موضع الثقة والاعتبار . . وقد أجرى على ٥٠٠ من الصحفيين والكتاب فى صحف قومية وحزبية ، وأساتذة جامعات بينهم عمداء ووكلاء كليات ورواد نشاط جامعى ، وأعضاء نقابات مهنية يمثلون صفوة الطبقة المتوسطة التى تسعى ، أو تمارس بالفعل تأثيراً فى العملية السياسية ، وأعضاء مراكز بحوث قومية ، وقيادات فى أجهزة الثقافة والإعلام ، ومجموعة من كبار رجال الدين الإسلامى والمسيحى ، وأعضاء بارزين فى الأحزاب ، أى أنهم يمثلون بحق صفوة المجتمع . وكانت أهم نتائج البحث أو النخبة ، أن الصفوة لاتشارك فى النشاط السياسى مشاركة تتناسب مع أهمية دورها ووعيها ، وأن هذا الموقف من جانبها يصعب وصفه بالسلبية وإنما هو اختيار ، واقتناع ، ويتضمن فى جوهره إدراكاً بأن تأثير الصفوة ، أو النخبة فى الحياة السياسية وفى اتخاذ القرار محدود ولايشجع على المشاركة . . قال ٤٥٪ أنهم لم يسبق لهم المشاركة بالتصويت فى أى انتخابات لشعورهم بعدم جدوى هذه المشاركة ، ولذلك لم يهتموا باستخراج بطاقات انتخابية . . وقال ٧٦٪ منهم أنهم لاينتمون إلى أى حزب سياسى ولايعنيهم ذلك ، و٨٠٪ منهم يرون أن المواطن لايهتم بمتابعة الحياة الحزبية لأسباب عديدة ، منها أنها مشغول بهمومه الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن الثقة فى قيادات العمل الحزبى ، أما مبررات السلبية فى نظرهم فتدور حول محورين : أولهما عدم الاقتناع بالحياة الحزبية بشكلها الراهن ، والثانى أن الإطار السياسى لايسمح لكل القوى السياسية بالتعبير عن نفسها ، وأضافوا إلى ذلك أن الإطار الحالى للممارسة السياسية لايسمح بتجديد القيادات الحزبية ، والمرشحون يتكرر ظهورهم فى كل انتخابات ، وفرص ظهور قيادات سياسية جديدة تتضاءل تحت دعاوى عديدة متجددة ، وحين سئلوا عن رأيهم فى تقييم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ، قال ٦١٪ منهم أن الذى يؤثر سلبياً على فاعلية الأحزاب

ومصداقيتها هو التناقض بين الديمقراطية كمطلب وشعار مرفوع ، وبين الممارسات الفعلية داخل الهياكل الحزبية .

أما عن ضعف فاعلية المؤسسات الحزبية ، وعدم قدرتها على اجتذاب عضوية فئات عديدة من المجتمع فقد قال ٨٧٪ أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة بشكل سليم ، بينما قال ثلاثة فى المائة فقط أن تغيير قانون الأحزاب ليس ضرورياً لفتح باب المشاركة . وقال ٥٠٪ أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجاً قومياً يجب أن تتاح لها حرية التمثيل ، وقال ٥٠٪ أن الفروق بين برامج الأحزاب القائمة محدودة ، و٥٢٪ قالوا أنهم لم يطلعوا على برامج الأحزاب الجديدة (الخضر والاتحادى ومصر الفتاة) . ومعنى ذلك أن هناك أحزاباً لم يهتم كثير من المثقفين حتى بالتعرف إلى أهدافها . وحين سئلوا عن القضايا التى يجب أن تكون لها الأولوية فى اهتمامات الأحزاب قالوا أنها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ثم السياسة الاقتصادية ، وبخاصة مواجهة ارتفاع الأسعار ومشكلة البطالة . .

هذه النتائج تعطينا فكرة عن كيفية رؤية النخبة ومواقفها من الحياة السياسية والحزبية ، وبالتالى تحدد مسار العمل الذى يجب أن نشرع فيه لكى نحرك طليعة المجتمع ونحفزها للاهتمام بالقضايا العامة . وقد أشاروا إلى أهم معالم الطريق إلى ذلك : أن تكون برامج الأحزاب عملية وقابلة للتنفيذ بعيدة عن العبارات الإنشائية ، وأن تطرح أحزاب المعارضة بدائل مدروسة للسياسات الحالية بدل الاكتفاء بنقد الحكومة وسياساتها فى كل اتجاه ، وأن تكون هناك قيادات سياسية تعرف كيف تتفاعل مع الجماهير بأسلوب العمل السياسى الحقيقى وليس بالسرادقات والميكروفونات والخطب ، وأن تصبح العناصر الشابة ممثلة تمثيلاً معقولاً بين قيادات الأحزاب ، وأن يسمح أسلوب العمل بافراز وجوه وأجيال سياسية جديدة ، وتحقيق الشعور بأن

الصوت الانتخابى من شأنه التأثير على القرار ، وهذا الشعور لا يأتى بالكلام ولكن بالممارسة ، والاهتمام بجدية تثقيف المواطن الحقيقى من القاعدة ، وأخيراً أن تتحول الأحزاب القائمة من «أحزاب أشخاص » إلى أحزاب « بحق وحقيقى » اى منظمات سياسية ديمقراطية فى تشكيلها وممارساتها ، ولدى كل حزب برنامج ، وكوادر حزبية ، وتمارس العمل السياسى بمعناه الصحيح ، بان تقدم رؤيتها تفصيلا فى كل قضية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتقدم اجتهاداتها تفصيلاً فى حل المشاكل الكبرى التى تواجه الوطن . . فيجد المثقف بذلك ، بل والمواطن العادى فرصة الانضمام إليها ، والمشاركة فيها مشاركة بالعمل . . وليست مشاركة بالتصفيق !

عندما نحاول فهم الظواهر المتصلة بالمشاركة فى المجتمع المصرى لابد أن نقف عند قضية المشاركة السياسية ، رغم أن كثيراً من المهتمين بموضوع «المشاركة الشعبية » يقصرون فهمهم لهذه المشاركة على ما يتعلق بإسهام المواطنين فى تحسين الخدمات مثل بناء المدارس ، أو تمهيد الطرق ، أو تدارك النقص القائم فى المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية ، وغير ذلك ، لكن هذا تصور جزئى يهمل الجانب الأكثر أهمية ، وهو تناول المشاركة بمفهوم شامل باعتبارها فلسفة نحرص على تحويلها إلى أسلوب حياة للمصريين ينعكس على كافة أوجه حياتهم وليس هناك بداية صحيحة لذلك إلا المشاركة السياسية .

والمشاركة السياسية تظهر من خلال مؤشرين رئيسيين أولهما : مدى إقبال المواطنين ـ طوعاً واختياراً واقتناعاً ـ على صناديق الانتخابات، وثانيهما : مدى إقبال المواطنين على الانضمام إلى الأحزاب ، ليس بمجرد تسجيل الأسماء ، وملء الاستمارات ، أو حتى دفع الاشتراك ، ولكن بالاهتمام بالقضايا العامة ، والسعى إلى تفهمها على وجهها الصحيح ، والمشاركة بابداء الرأى داخل تنظيمات واجتماعات الحزب ، وإعطاء الصوت عند اتخاذ القرار ، وبحرية التعبير عن الرأى والفاعلية فى تنشيط العمل الحزبى فى مختلف المجالات ، وبالنقل الأمين لاتجاهات المواطنين إلى قيادة الحزب وشرح سياسات الحزب للمواطنين . ولو أخذنا معيار الإقبال على صناديق الانتخابات فإن الأرقام تصدمنا .

أولاً : لأن المقيدين فى جداول الانتخابات لايمثلون كل من بلغوا السن القانونية ، وهى ١٨ عاماً ، بل ان جداول الانتخابات لاتضم إلا ٥٠٪ منهم فقط . وتصدمنا الأرقام ثانياً : حين نجد أن نسبة المشاركين فى انتخابات عام ١٩٧٦ كانت ٤٠٪ من المقيدين فى الجداول ، وفى انتخابات ١٩٨٤ كانت نسبتهم ٤٣,٧٪ وفى انتخابات ١٩٩٠ كانت ٤٠٪ ، ومعنى ذلك أن المشاركين فى الانتخابات لايمثلون أكثر من ٢٣٪ ممن بلغوا سن الانتخاب . . وتصدمنا ثالثاً : حقيقة أن المشاركة فى المدن الحضرية أقل بكثير من المناطق الريفية والحدودية والنائية (!) وإن أقل نسبة مشاركة فى المدن الكبرى وبخاصة القاهرة والاسكندرية والجيزة التى تضم أكبر قاعدة من المتعلمين والمثقفين . . وهذه الحقائق تطرح تساؤلات حول مدى شعور المواطن بأهمية وجدوى المشاركة من ناحية ، ومدى قدرة وفاعلية الأحزاب على اجتذاب قطاعات عريضة من المواطنين من ناحية ثانية ، ومدى تأثير مرحلة التنظيم السياسى الواحد والقيادة الشمولية فى سلبية المواطنين تجاه القضايا العامة من ناحية ثالثة .

ولن تختلف الصورة كثيراً إذا نظرنا إلى قلة الإقبال على المشاركة ـ الفعلية والجادة ـ فى الأحزاب السياسية ، ورغم مرور ١٧ عاماً على تطبيق التعددية الحزبية إلا أن عضوية الأحزاب مازالت محدودة ، وأكثر الأحزاب (وعددها ١٤ حزباً) ليس إلا لافتة ، وصحيفة أو أكثر ، وعدد من الوجوه المعروفة المحدودة العدد والتأثير ، ونلاحظ أن هذه السلبية تجاه العمل الحزبى امتدت إلى الجمعيات الأهلية المشتغلة بخدمة المجتمع وبالتنمية ، فعددها كبير جداً يزيد على ٢٢ ألفاً ، ولكن حجم العضوية الفاعلة فيها محدود جداً، وعدد القيادات الايجابية فيها قليل ويمثل نفس الوجوه دون تغيير أو تجديد أو زيادة .

وحين نبحث عن أسباب عدم قدرة الأحزاب على التغلغل فى أوساط الجماهير وتمثيل مصالح تلك الجماهير ، وعن طرح بدائل للسياسات المطبقة التى تعارضها بالجملة دون دراسة أو تفصيل ودون أن يكون لديها « حكومة ظل» أو برامج واقعية مدروسة ومحددة لحل المشاكل القائمة . . وفوق ذلك فإن هذه الأحزاب ليس لها دور فى نشر الثقافة السياسية وهى مستسلمة لوضعها المحدود بالاستناد إلى ذكرى أحزاب قديمة تعيش على بقايا أمجادها ، أو بقايا تأثير شخصيات كان لها دور فى مراحل سابقة ولا تريد أن تدرك أنه ليس هناك من يصلح لكل دور وفى كل المراحل .

وينبهنا بحث ميدانى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية أشرفت عليه الدكتورة أمانى قنديل إلى مجموعة من الحقائق تفيدنا كثيراً فى فهم الواقع الهزيل للأحزاب ، وعدم فاعليتها فى الحياة السياسية ونتيجة لذلك ظهرت تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى التى لم تقبل الديمقراطية الليبرالية ، وكانت لها منابعها الفكرية الأخرى ، ومن أبرزها حركة مصر الفتاة التى تحولت إلى الحزب الاشتراكى ، والإخوان المسلمين ، والحركات الماركسية التى عبرت عن نفسها فى تنظيمات تحت الأرض واعتادت العمل السياسى السرى .

● ومنذ عام ١٩٥٦ ظهر النظام السياسى للثورة ومحوره مركزية شديدة للسلطة (هيمنة النخبة العسكرية ـ مركزية سلطة القائد والزعيم) وغابت المنافسة الحزبية منذ قانون حل الأحزاب فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، وأنشأت الثورة ثلاثة تنظيمات متعاقبة هيئة التحرير (٢٢ يناير ١٩٥٣) حل محلها الاتحادالقومى (١٩٥٦) ثم الاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢) وكانت تفتقد الوظائف الأساسية للتنظيم السياسى وأولهاتوفير قنوات اتصال جيدة بين المواطن والسلطة ، والإسهام فى عملية التنشئة السياسية وإفراز قيادات

شابة جديدة ، يضاف إلى ذلك عدم وجود برامج مدروسة وقابلة للتنفيذ لهذه التنظيمات ، واختلاط العلاقات الشخصية بالعلاقات السياسية ، وسيطرة «الشلل» ، وتراجع الضمانات الديمقراطية ، وتحول التنظيم إلى جهاز من أجهزة الدولة . . فضلاً عن أن هذه التنظيمات ظلت تكرس بقوة أحادية الفكر ، وتقمع صراع أو تعدد الآراء فى أى صورة ، وتمنع عملية التفكير المستقل أصلاً وتكتفى بمجرد ترديد الشعارات ، إلى أن توقف العقل السياسى المصرى عن الإبداع ، فلم يعد قادراً على ابتكار حلول جديدة للمشاكل المزمنة أو المستمرة . . ونجحت هذه التنظيمات فى خلط مفهوم « التعبئة » بمفهوم «المشاركة» فضاع المفهوم الحقيقى للمشاركة وبقى المفهوم الزائف ، وطبعاً حرصت هذه التنظيمات على عدم قيام توازن بين التنظيم الذى يفترض أنه يعبر عن الشعب ، وبين السلطة التنفيذية التى هيمنت عليه ، وبالتالى لم يكن لهذه التنظيمات دور فى صنع السياسات ولا فى اتخاذ القرار ، وانحصر دورها فى تبرير السياسات والقرارات التى تتخذها «القيادة التاريخية الملهمة » .

● وهذه الجذور هى التى أثمرت بعد ذلك ما نلمسه من عدم الثقة وعدم الرغبة فى المشاركة السياسية ، ولقد واجه النظام السياسى حين انتقل إلى رحلة التعددية السياسية سلبية من القاعدة العريضة من الجماهير ، ونشأت الأحزاب فى إطار ثقافة سياسية تعبر عن أزمة مشاركة . . أضف إلى ذلك غياب الديمقراطية الحقيقية داخل الأحزاب وتأثير ذلك على مصداقية هذه الأحزاب ، وانعدام المجال لحرية الاختلاف داخل التيار ، وانعدام الفرصة لتداول القيادة وظهور أجيال جديدة تدين بالولاء للحزب وليس للأشخاص ، وغياب أسلوب رشيد لادارة الصراع الفكرى والسياسى داخل الأحزاب بشكل يحفظ تماسك هذه الأحزاب ولايؤدى إلى انفجارها من

الداخل كل حزب ، ثم تدنى لغة الحوار أو الخطاب السياسى سواء داخل كل حزب ، أو بين الأحزاب بعضها وبعض ، أو بينها وبين الحكومة ، من تبادل الاتهامات وأولها الخيانة والعمالة إلى استخدام أساليب وألفاظ تدل على تدهور أخلاقى سياسى ينعكس فى بعض الصحف الحزبية بشكل لم يسبق له مثيل .

هذه الحقائق المؤلمة لابد ان تدفعنا إلى وقفة تفكر فيها فى كيفية انقاذ الحياة الحزبية ، وبث الحياة فيها ، وضرورة تحرك الاحزاب ذاتها ـ بقواعدها وقياداتها ـ لتحقيق ذلك ، لان الحكومة ليست جهة الاختصاص فى ذلك ، وهنا تظهر أهمية « المناخ السياسى » الذى يسمح ، أو لا يسمح بازدهار الديمقراطية وممارسة الاختلاف فى الرأى والاجتهاد ، كما تظهر أهمية دور المثقفين باعتبارهم القوة المؤهلة لاتخاذ مبادرات ، والقادرة على اعادة العقل السياسى لممارسة دوره ، وجذب القطاعات العريضة من الشعب للاهتمام بالقضايا العامة والمشاركة فى حل المشاكل على كافة المستويات من الشارع والحى والقرية . . إلى الدولة .

القسم الثالث

العالم العربى فى انتظار معجزة

- قضايا عربية مزمنة
- المسئولية العربية
- سنوات ضائعة
- أحلام الجامعة العربية
- تحذير من هناك
- عرب ١٩٩٢
- المستقبل وتناقضات العقل العربى
- مفاجآت التاريخ
- هل يتحقق حلم اليقظة العربية
- فيالق الديمقراطية الأمريكية
- هل للجامعة العربية مستقبل
- اعادة اكتشاف الجامعة العربية
- التمزق العربى ونتائجه
- تطبيع العلاقات العربية
- أين أزمة العقل العربى ؟
- ملاحظات يابانية

تبدو علامات على الساحة العربية تشجع على التفاؤل ، وتعيد الأمل فى امكان تحقيق بعض الأهداف المؤجلة ، خاصة وقد تأكد العرب فى أكثر من مناسبة ومن خلال تجارب صعبة فى عام ١٩٩٣ من أى دولة عربية مهما بلغت من الثروة أو القوة لن تستطيع وحدها أن تحقق لنفسها الأمن والتنمية، إذا انعزلت داخل حدودها ، فكل دولة عربية فيها عوامل قوة وعوامل ضعف ، وبقدر ماهى قادرة على أن تعطى محتاجة لأن تأخذ .

ولاشك أن عام ١٩٩٢ كان عام سقوط نظرية امكان النهوض بكل دولة عربية على حدة ، اعتماداً على قدراتها مهما بلغت ، ليمهد الطريق لعام ١٩٩٣ بنظرية أخرى ـ ليست جديدة ـ لكنها هى الوحيدة الصحيحة ، وهى أنه بفرض قدرة كل دولة عربية على الوصول إلى آخر حدود القوة الممكنة لها ، فلن تكون هذه القوة كافية لحمايتها من الأخطار القائمة والأخطار القادمة .

وإذا كان المتشائمون يتوقعون بقاء الأحوال العربية على ماهى عليه من شلل الجامعة العربية ، واستمرار فكرة التضامن العربى فى حدود الشعار لاتجاوزه إلى نطاق العمل ، وكذلك استمرار أساليب العمل العربى الشكلى الذى يتخذ صورة اجتماعات ولقاءات ، وتبادل القبلات التقليدية ، ثم لا شىء أكثر من ذلك ، فإن المتفائلين يتصورون أن الماسى التى عاشتها الدول

العربية خلال العامين الماضيين تكفى لوصول العقل العربى إلى درجة النضج ، وبلوغ الإرادة العربية درجة الفاعلية ، وتوجيه العمل العربى الوجهة الصحيحة بعيداً عن الدوران فى الفراغ ، فلم يعد هناك بديل عن التضامن العربى إلا أن يصل العرب إلى نهاية التاريخ ! . . وان كان هناك من عقلاء العرب من يرون أنه إذا أمكن للدول العربية أن تصل فى يوم قريب إلى نهاية للحرب الباردة القائمة بينها الآن ، فسوف يكون ذلك انجازاً يمهد للتضامن أو التكامل أو حتى حسن الجوار ، ويشيرون إلى قضيتين تثيران القلق أولاهما تزايد دور القوى الأجنبية فى الشئون العربية، وثانيهما حالة العجز التى تعانى منها الجامعة العربية وعدم قدرتها على القيام بدور ايجابى أو الإمساك بزمام المبادرة فى أى عمل عربى مؤثر له أهمية سياسية أو اقتصادية .

وقد يكون من الممكن التفاؤل استناداً إلى معطيات وخطوات لها أهميتها مثل التوصل لحل سياسى لأزمة الحدود بين دولتى قطر والسعودية ، فى اطار تفاهم أخوى ووساطة عربية ، مما يجعلنا نأمل فى أن تجد بقية مشاكل الحدود القائمة بين الدول العربية قابلة للحل بنفس المنهج ، وهى مشكلات غرسها الاستعمار فى المنطقة قبل رحيله ، لتكون ألغاماً قابلة للتفجر فى كل وقت ، وعائقاً يحول دون صفاء الأجواء العربية ، مع أن هناك حلاً نموذجياً توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية ، حين اكتشفت دول القارة أنها على وشك اشتعال حروب عديدة بينها بسبب الخلاف على الحدود التى ترك الاستعمار خلافاً عليها بين كل دولتين متجاورتين ، دون استثناء فاتخذت المنظمة قراراً بقبول الحدود التى تحررت فيها الأقطار الأفريقية باعتبارها حدوداً ثابتة ونهائية، وانتهت المشكلة لكى تتفرغ دول القارة لمشاكلها الحقيقة الأخرى ، وفى آخر مؤتمر للقمة الافريقية تم التوصل إلى انشاء جهاز لحل المنازعات بين

الدول ومنع وقوعها ابتداء ، بينما الدول العربية أولى وأكثر احتياجاً لانشاء مثل هذا النظام لحل المنازعات العربية ـ وما أكثرها و إن كانت جذوتها مختفية تحت الرماد ـ وهناك مشروع جاهز بتعديل ميثاق الجامعة العربية ينتظر اتفاق الدول العربية واقراره .

ووفقاً لهذا النظام تلتزم الدول العربية إذا نشأ أى نزاع بينها يكون شأنه المساس بأمنها أو مصالحها الاقتصادية ، بتسوية هذا النزاع سلمياً وداخل إطار الجامعة العربية . وغريب ألا يتم اعتماد هذا النظام حتى الآن رغم أن جميع مواثيق المنظمات الدولية تنص على تسوية النزاعات التى تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية ، ويخلو ميثاق الجامعة العربية الحالى من ذلك .

وإذا كان من البديهى أن لجوء الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية أو غيرها لفض النزاعات لايتم إلا عن اقتناع ، فإن النص على ذلك يدعم هذا الاقتناع بسند قانونى ، ويوضح حدودها ، ويذلل العقبات القانونية والإجرائية ، ويعبر عن إرادة الدول فى حصر الخلافات داخل البيت العربى .

والنظام الذى ينتظر اعتماد القادة العرب يضع خطة حل أى نزاع بأن يبادر الأمين العام عند نشوء النزاع بالتشاور مع بقية الدول ، لتشكيل لجنة للعمل على حله ، ويقدم الخبراء فى الجامعة العربية الصيغ التوفيقية ، الممكنة للحل ، فإذا لم يتوصل أطراف النزاع إلى اتفاق ، يعرض النزاع على مؤتمر القمة ، أو مجلس وزارء الخارجية ، لاتخاذ قرار فى حله ، على أن تكون الأولوية فى حل أى نزاع عربى للجامعة العربية ، بحيث لا تعرض الدول العربية منازعاتها على الهيئات الدولية إلا بعد عرضه أولاً على الجامعة ، فإذا فشلت القمة ومجلس الشئون الخارجية ومحكمة العدل العربية فى حل هذا النزاع يمكن اللجوء إلى المنظمات الدولية ، مع الأخذ فى الاعتبار حق كل

دولة فى الدفاع الشرعى عن سيادتها ، وسلامة أراضيها ، تلتزم الدول الأطراف فى أى نزاع عربى باحترام القرارات التى يتخذها مجلس وزراء الخارجية ، وتلتزم بقية الدول العربية بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم الأمر بين أطراف النزاع ، ويمكن أن يقرر وزراء الخارجية عند الضرورة تشكيل قوات أمن عربية يحدد مهامها وعدد أفرادها والمدة اللازمة لانجاز مهامها ، وطريقة تسديد نفاقتها . وواضح أن هذه القوات تشكل فقط عند نشوء نزاع بين دولة عربية ودولة عربية أخرى ، وليس بين دولة عربية ودول أجنبية ، وأن مهمتها فقط وقف النزاع والفصل بين قوات الدولتين العربيتين ، وليس ذلك بدعاً ، لأن الجامعة العربية سبق أن أنشأت مثل هذه القوات وكانت أصلاً قوات أمن ، وتطورت بعد ذلك إلى قوات ردع ، وليس هناك تعارض بين عمل هذه القوات وبين معاهدة الدفاع المشترك ، التى تتضمن تشكيل قوات فى مجال آخر هو رد الاعتداء الخارجى الذى يقع على دولة أو دول عربية . .

وتكتمل حلقة النظام الجديد بإنشاء محكمة العدل العربية لتكون الجهاز القضائى الرئيسى ، الذى ظهرت الحاجة إليه ويمكن الإستفادة من النماذج المطروحة فى التنظيم الدولى ، مع وضع الواقع العربى وخصوصياته فى الاعتبار ، على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية ذاته التزاماً صريحاً من كافة الدول العربية بتنفيذ أحكام هذه المحكمة فى أية قضية تكون طرفاً فيها .

هذا النظام المتكامل الذى استغرق اعداده عشر سنوات ، إذا تم اقراره فسوف يكون بداية جديدة لإزالة العوائق الحقيقية من طريق العمل العربى المشترك ، لأن الخلافات الكثيرة القائمة والتى تؤثر فى العلاقات الثنائية والجماعية العربية ، سيتم تصفيتها لأنها خلافات مكتومة ، لاتعلن عن نفسها بوضوح ، ولكنها تظهر فجأة كبركان بعد فترة من الغليان غير

الظاهر، ولو تم هذا الإنجاز وحده لأصبح أفضل انجاز عربى . . لأنه بذلك سيضع حداً لشلل الجامعة العربية ، ولحقبة تزايد التدخل الأجنبى فى الشئون العربية ، ويحقق أملاً كبيراً بتنقية الأجواء العربية المعبأة بخلافات مزمنة، ومؤجلة، وقابلة للانفجار . ويمهد طريقاً آمناً لتحقيق حلم التضامن العربى على أسس سليمة .

هذه قضية واحدة من قضايا عربية كثيرة يتوقف عليها مستقبل العرب ومصيرهم . .

هل يتحقق حلم اليقظة العربية ؟

رحل عام ١٩٩٣ والدول العربية فى مجملها ، ليست فى أفضل ولا فى أسوأ حال اقتصاديا ، ولم يتحقق من شعارات التكامل أو التضامن الاقتصادى العربى إلا أقل القليل ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية التى عقدت ١٩٧٥ ـ رغم مرور ١٧ عاماً عليها ـ مازالت مجرد مشروع يعبر عن تمنيات أكثر مما يعبر عن إرادة عمل ، ولم تظهر بوادر وجود إرادة سياسية جماعية تسمح بتطور هذه الاتفاقية إلى سوق عربية مشتركة ـ مثل السوق الأوربية المشتركة ـ ويبدو أنها ستظل مجمدة عند حدود مجلس الوحدة الاقتصادية القائم والمحدود القدرة .

ورغم أن هناك استراتيجية للتنمية الاقتصادية فى الوطن العربى سبق أن أقرها مؤتمر القمة العربية فى عمان سنة ١٩٨٠ ، إلا أنها كسائر الوثائق العربية ، لاتجد الاحترام الواجب للتوقيعات التى ذيلت بها ، وتتحول فور إقرارها إلى زوايا النسيان ، وهل فى العالم العربى من يلمس أثراً ، أو يسمع ذكراً لاستراتيجية متكاملة للتنمية فى الوطن العربى . . ؟ وهل هناك من يتابع أو يسأل عن القرارات التى اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية ، أو عن معاهدة السوق العربية المشتركة ، أو عن البيانات المشتركة ، وإعلانات النوايا ، والتصريحات الصحفية ، وكلها تدور حول شىء واحد لم يبذل أبداً جهد من أى نوع لتحقيقه وهو التعاون أو التكامل والتضامن الاقتصادى .

ما أكثر ما قيل من أن تطور أى بلد عربى ـ مهما حقق من انجازات أو معجزات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية ـ سوف يظل عاجزاً عن البقاء والاستمرار مالم يستند هذا الجزء العربى إلى الكل العربى ، ويتكامل مع تطور مواز له فى القوة والإتجاه ، أو قريب منه ، فى الدول العربية الأخرى ، كما قيل كثيراً إنه لن يكتب البقاء لدولة عربية متقدمة وحدها إذا عاشت وسط عالم عربى متخلف ، لأنه مستحيل أن تعيش القوة محاطة بالضعف من حولها ، وكم قال الشعراء أن قطرة الماء لن يكون لها قيمة إذا استقلت عن البحر ، وأن أجزاء الجسم لاتستطيع أن تكون منفردة ذات قيمة فى ذاتها مهما تكن أهميتها حتى المخ أو القلب ، الذى لا حياة لكائن حى بدونهما فليس لهما قيمة إذا انفصلا أو انعزلا عن هذا الكائن الحى . وقيل بلغة أهل العلم أن التنمية إذا لم تكن تنمية شاملة فى الوطن العربى ، فسوف تكون دائماً ناقصة ومهددة . وقيل أيضاً ـ على لسان أهل السياسة ـ أن استسلام العرب لحالة التخلف العلمى والتكنولوجى ، والتبعية الاقتصادية ، وغياب الارادة السياسية لعمل عربى مشترك ، أدى إلى تراجع نمو الزراعة والصناعات التحويلية فى معظم البلاد العربية إلى معدلات تقل كثيراً عن معدلات النمو فى معظم دول العالم الثالث ، كما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية لعدد كبير من الدول العربية .

والأزمة الاقتصادية فى ثلثى الوطن العربى لا يمكن حلها بالوهم الذى حاول به صدام حسين أن يستدرج السذج ، وهو توزيع ثروة البترول على سائر الدول العربية ، كحل للخروج من مأزق تراكم الثروة فى ناحية ، وتزايد الفقر فى ناحية أخرى ، لأن القضية كما أعلن أكثر من مفكر وباحث هى أن مشكلة الفقر والغنى فى العالم العربى لها علاقة كبيرة بتوزيع ثروة البترول ، ولو تخيلنا توزيع هذه الثروة كلها بالتساوى على كل العرب فلن يكون نصيب

الفرد منها أكثر من ٢٤٠٠ دولار سنويا ، بينما يبلغ متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة فى أوربا ٢٠ ألف دولار سنويا . فعلاج مشكلة الفقر فى العالم العربى لن يتحقق إلا بتوظيف الثروات العربية ـ أو جزء منها ـ داخل الوطن العربى فى مشروعات تنمية حقيقية ، أى فى استصلاح أراض ، واستزراعها ، وتنمية الثروة الحيوانية ، وإقامة صناعات زراعية للتصدير وصناعات تحويلية للسوق العربية وافريقيا لكن المشكلة كانت ومازالت أن العرب متفقون دائماً . . مختلفون دائماً ، والاتفاق فى الظاهر ليس له أثر حقيقى لتحويل الشعارات إلى واقع ، وقد أدى استمرار التضامن العربى فى إطار الكلام إلى زيادة الشعارات والبلاغة اللفظية والفكرية ، كما أدى إلى زيادة التنافس بين المثقفين والمسئولين فى إنتاج الأفكار والمشروعات والاكتفاء بتسجيلها على الورق ليكون ذلك البداية والنهاية لكثير من المشروعات ذات البريق . فالكل وحدوى نظرياً ، والكل عكس ذلك عملياً . وهناك أكثر من دليل ، ولكن يكفى أن نشير إلى دليل واحد مسجل فى وثائق الجامعة العربية ، ومازالت الفرصة قائمة لانقاذه ، فهناك إطار للعمل الاقتصادى العربى المشترك أعدته الجامعة العربية واستعانت لاعداده بخبراء من كل العالم العربى وضمنته فى مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، يبدأ بتشكيل مجلس للشئون الاقتصادية العربية يتألف من رؤساء الحكومات ويشاركهم وزراء الاقتصاد ، ويعقد اجتماعات دورية ، لوضع السياسة العامة للأمن الاقتصادى العربى ولاستراتيجية للتنمية العربية المتكاملة ، ويتابع التنفيذ ، ويضع الخطط لكل مرحلة ، وتتفق الحكومات العربية جميعها على مبدأ « تحييد العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك » بمعنى أبعاده عن الخلافات السياسية ، وتقديم الضمانات الكافية لحماية المشروعات الاقتصادية المشتركة من تقلبات الأهواء والأمزجة العربية كما هى العادة ، واقرار مبدأ الأولوية للعلاقات الاقتصادية العربية ، والتعامل التفضيلى

المتبادل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج والمشروعات العربية المشتركة ، وأيضاً الإتفاق على مبدأ « المواطنة الاقتصادية العربية » باتخاذ تدابير لمعاملة العمال ورؤوس الأموال العربية معاملة متساوية مع مثيلها الوطنى فى كل دولة عربية .

وإذا تحقق ذلك فسوف يساعد عملياً على تضيق الفجوة القائمة فى التنمية الداخلية بين الأقطار العربية ، وداخل كل قطر منها ، وفقاً لمبدأ التكافل أو التعاون بين الدول العربية ، كل حسب طاقتها ، لتعزيز التنمية الاجتماعية وتوفير المطالب الأساسية للحياة اللائقة للإنسان العربى فى القرن الحادى والعشرين .

هذا المجلس ـ إذا قام حقيقة ـ فإن مهمته الأولى هى التنسيق بين خطط التنمية فى البلاد العربية ، ووضع السياسات للتنمية البشرية والقوى العاملة ، وتيسير انتقالها ، وجذب الكفاءات العربية المهاجرة ، ووضع برنامج لتطوير التكنولوجيا الملائمة فى الوطن العربى والاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة والمبعثرة حالياً ، بالإضافة إلى توفير متطلبات الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، والتعجيل بتنمية الدول العربية الأقل نمواً ، والعمل على تحرير التجارة العربية والانتقال بالعمل الاقتصادى العربى إلى مرحلة المنطقة الجمركية العربية الموحدة تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة ، وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع ، وتنسيق المواقف العربية إزاء القضايا الاقتصادية المطروحة دولياً ووضع المصالح الاقتصادية فى خدمة القضايا العربية ، وأيضاً توفير فرص العمل لكل مواطن عربى وإتاحة فرصة اختيار العمل أمامه ، والاهتمام اللائق بالشباب واعطائه فرصة للمشاركة بالفكر والرأى والعمل فى وطنه .

كل هذا الكلام الجميل ظلت مجموعات الخبراء تعده عشر سنوات لكى

يتضمنه تعديل ميثاق الجامعة العربية ، ثم قامت الأمانة العامة بجمعه وارساله إلى كل الدول العربية ، ثم عاد الصمت ليسدل الستار على أمل راود المتفائلين العرب فى إمكان إعادة الروح إلى الجسد الخامد ، وتحريك الكيان الكبير الساكن المستكين . . ولو أطلقنا لخيالنا العنان ، وتصورنا أن عام ١٩٩٤ سيكون عام اليقظة العربية ، وتتحقق فيه المعجزة ، ويفيق فيه الجميع من الغيبوبة التى فوتت عليهم أعواماً تحرك فيها العالم بسرعة الصاروخ وهم أسرى الشلل والعجز ، لو حدث هذا ـ وندعو الله أن يحدث بعضاً منه ـ فسوف يكون عام ١٩٩٤ أسعد الأعوام فى تاريخنا العربى ودعونا نتفاءل . !

جاء تصريح الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون بان عام ١٩٩٣ عام السلام فى الشرق الأوسط ، على عكس ما توقعه بعض المحللين الذين تعجلوا ـ كالعادة ـ فى التنبؤ باتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة كلينتون ، وجزموا بأن هذه الإدارة سوف تتفرغ للقضايا الداخلية ، ولن تعطى للقضايا الخارجية إلا القليل من اهتمامها ، وعددوا فى ذلك أسباباً كثيرة . . واثبتت الايام صدق كلينتون من حيث تحرك الادارة الامريكية تحركا جاداً للتوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق السلام فى المنطقة .

قالوا إن كلينتون جاء إلى الحكم لأنه تجاوب مع اتجاهات الشعب الأمريكى ورفض سياسة بوش التى كانت تركز على السياسات الخارجية وأهملت مشاكل المواطن الامريكى العادى . . وقالوا ان برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يستغرق كل جهود إدارة الرئيس الجديد ، الذى تسلم دولة بلغت ديونها ٤٠٠ ألف مليار دولار ، ووصل حجم البطالة فيها إلى ١١ مليون عاطل ، وتناقص معدل النمو فيها فأصبح أقل من اليابان وألمانيا . . ودليلهم أخيراً أن خطاب كلينتون أمام مجلس الشيوخ والنواب لم يتضمن أية إشارة إلى الشئون الدولية ، وكان بذلك أول خطاب لرئيس أمريكى يقصر حديثه إلى الأمة والعالم ـ فى بداية عهده ـ على القضايا والمشاكل الامريكية الداخلية .

وككل التحليلات المتعجلة ، لاتخلو فى ظاهرها من بعض الحقيقة ، لكن الحقيقة كاملة تقتضى رؤية أوسع مما هو معلن ، فكلينتون لايستطيع أن يقلل دور أمريكا على خريطة العالم السياسية ، أو يتراجع بها إلى داخل حدودها ، بعد أن تحقق لها الحلم التاريخى ، الذى رآه بعض المبالغين نهاية التاريخ ، حيث أصبحت لأمريكا قيادة العالم حتى الآن على الأقل ، واتسعت دوائر نفوذها ومصالحها المباشرة ودواعى تدخلها ، لتشمل كل دول الاتحاد السوفيتى السابق على الأقل للأبقاء على اتجاه التفاعلات والصراعات فيها بما يحقق لها أهدافها العليا ، بالإضافة إلى الوجود والنفوذ فى قارات العالم دون استثناء ، وتدخلها العسكرى والسياسى والاقتصادى فى دول العالم ومنظماته بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، بحيث لايمكن تصور أن تلجأ أمريكا فى هذا الوقت بالذات إلى انتهاج سياسة انعزالية تعيدها إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية أو قريباً منه ، بينما يدل منطق الأحداث على أن العكس هو الصحيح ، وهو الضرورى لتحقيق استراتيجيتها .

وإن كان كلينتون قد رفع شعاره « أمريكا أولاً » ، أثناء حملته الإنتخابية ، فإن ذلك يجب فهمه فى ضوء ظروف هذه الفترة ، فلم يكن وقتذاك إلا مرشحاً وكل ما يعنيه أن يحصل على الأصوات ، وقد لمس مدى انشغال الرأى العام بثقل وطأة المشاكل الاقتصادية وسوء الخدمات فى الداخل ، فلم يكن أمامه إلا أن يلعب بهذه الورقة ، ويمس هذا العصب الحساس ، وقد أثبتت النتائج صحة توجهه ، ومن الطبيعى أن يظل بعد توليه السلطة فى نفس الاتجاه ، دون أن يظهر تغييراً يمكن أن يسبب الاحباط لدى الآمال المشتعلة لدى الأمريكيين فى قدرته على تغيير الأوضاع وجعل حياتهم أفضل ، وكرئيس فى دولة ديمقراطية لايستطيع أن يعلن إلا ما يعبر عن إرادة

شعبه ، لكنه فى نفس الوقت يدرك أن الأمريكيين وإن كان مطلبهم الأول تحسين الأوضاع الداخلية ، إلا أنهم لن يغفروا له إذا أدت سياساته إلى تقليل دور ونفوذ أمريكا فى العالم ، وهو كرئيس لأقوى وأكبر دولة ، يدرك أن موقع بلاده فى قيادة العالم يفرض عليها التزامات لايستطيع أن يدير لها ظهره ، حتى وان استطاع فى وقت الكلام أن يؤجل الحديث عنها إلى شعبه، فهو لايستطيع أن يفعل ذلك وقت العمل واتخاذ القرار .

وهو بالتأكيد يدرك ـ كما قال بعض الكتاب الأمريكيين ـ أن الناخب الأمريكى رفض بوش ليس لأنه أفرط فى اهتمامه بالشئون الخارجية فقط بل لأنه لم يهتم الاهتمام الكافى بالشئون والمشاكل الداخلية التى تمس الحياة اليومية للمواطن ، ولو أن بوش حقق المعادلة الصعبة بالجمع بين الاتجاهين ـ الداخلى والخارجى ـ لما كان مصيره الخروج المبكر من البيت الأبيض . ولذلك فإن الأرجح أن يستمر الاهتمام بالمشاكل والقضايا الخارجية ، ومنها بالتأكيد قضية الشرق الأوسط التى ارتبطت أمريكا ـ الدولة ـ بالتزام استراتيجى بحلها ، بل إن بعض المراقبين توقع وصح توقعه أن يمسك كلينتون بين يديه شخصياً خيوط السياسة الخارجية ، ويتولى بنفسه صياغتها وإدارتها . . أما ما ظهر للبعض من عدم اهتمامه بهذه القضايا فى الفترة الأولى فمن باب الحرص على أن تكون صورته وهو فى البيت الأبيض غير متعارضة ـ فى الظاهر ومن حيث الشكل ـ مع صورته حين كان مرشحاً وتعهد لشعبه بتحسين الأوضاع الداخلية . وتغيير أمريكا تغييراً شاملاً ودون إبطاء ، ولابد أن يقدم بعض الانجازات أو لتحقيق الشعار الذى دخل به الانتخابات وهو : « الاهتمام بالناس أولاً » وما وعد به من تطوير الزراعة ، وتحويل الاقتصاد الأمريكى القائم على صناعة الأسلحة إلى اقتصاد سلام يتفق مع إنتهاء الحرب الباردة وحل كثير من النزاعات العسكرية الأقليمية

.. وتوفير فرص عمل .. فضلاً عن وعوده بتغيير التعليم الذى تدهور (!) ومحاربة المخدرات والجريمة التى انتشرت ، وتحسين الرعاية الصحية للفقراء، وحل مشكلة الإسكان، وتوفير الرعاية للأطفال ، وتنفيذ برنامج لحماية البيئة من التدهور لإنقاذ صحة المواطنين ، وهو جدول أعمال كبير وطموح ، يحتاج البدء فيه إلى جهد خارق ، ولكن كل ذلك لايمنع رئيساً لأكبر وأقوى دولة فى العالم من التعامل مع الأزمات والمشاكل الخارجية ، لأنه لايستطيع ـ من واقع مسئوليته ـ أن يدع الأحداث تجرى فى العالم دون أن يكون لأمريكا الدور الرئيسى فى توجيهها، كما أنه لن يستطيع أن يواجه الناخبين فى المرة القادمة إذا حقق نجاحاً فى الداخل وإخفاقاً أو تراجعاً فى الخارج .

ولعل ذلك ما يفسر توزيع كلينتون للأدوار منذ بداية عمله ، حيث تفرغ الوزراء لإعداد البرامج لتنفيذ سياسته فى الإصلاح الداخلى ، وفى نفس الوقت طار وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط ليناقش مشكلة المبعدين الفلسطينيين واستئناف مباحثات السلام ، كما يفسر استمرار الاهتمام الأمريكى دون نقصان ، فى إطار سياستها فى البلقان والصومال، بصرف النظر عن كون هذه السياسة فى اتجاه إنهاء الأزمة فى كل منهما ، أو تأجيلها ، أو استمرارها ، او تعقيدها .. !

وقد شهدت الايام الأولى لإدارة كلينتون محاولات لتهدئة سرعة وإيقاع العمل فى المجال الخارجى ، لكنها لم تكن فترة توقف عن هذا العمل ، وكان لدرجة ضغط الأحداث الترجيح فى تقديم مشكلة على أخرى فى اهتمام الرئيس الأمريكى ، ومن هنا يستطيع العرب إذا تحركوا وعملوا معاً أن يجعلوا قضاياهم تتصدر « الأجندة الأمريكية » والعكس ممكن وكذلك إذا كانت إدارة كلينتون ستفضل أن يكون حل المشاكل الخارجية على مهل وخطوة

خطوة إلى أن تتمكن من إظهار انجازاتها الداخلية ، وإتمام الحوارات التى تفرضها طبيعة الديمقراطية الأمريكية فى الداخل قبل أن يتخذ الرئيس الجديد مواقف محددة من القضايا الخارجية ، فإن لدى العرب فرصة ليجعلوا الخطوات الأمريكية فى الحل أوسع وأسرع وأكثر قربا من العدل بقدر نجاحهم فى تنسيق مواقفهم ، وتوزيع أدوارهم ، واللعب بما فى أيديهم من أوراق ، وهى ـ رغم كل شىء ـ مازالت غير قليلة .

من هنا تظهر أهمية ممارسة العمل العربى المشترك ـ ولو فى حده الأدنى ـ وتجاوز الخلافات القائمة ـ ولو مرحلياً ـ لإنقاذ القضايا العربية من الدخول فى مرحلة التجمد ، ذلك لأنه مهما يكن حرص إدارة كلينتون على تأجيل « القضايا الخارجية المعقدة » فإنها لن تستطيع تأجيل «القضايا الخارجية الساخنة » . . ويستطيع العرب ـ إذا الهمهم الله الحكمة والبصيرة التاريخية ـ أن يجعلوا قضاياهم ساخنة وغير قابلة للتأجيل ، وهذه مسئولية العرب جميعاً ، دون استثناء ، فى هذا الوقت ، قبل ان تفلت آخر فرصة من ايديهم .

فيالق الديمقراطية الأمريكية ..!

فى رؤية الرئيس الأمريكى كلينتون لتغيير أمريكا ، وإعادة تحديد دورها فى قيادة العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة ، هناك محور أساسى للسياسة الخارجية الأمريكية تدور حوله الأفكار التى يطرحها كلينتون للتجديد ، وهو أن تكون أمريكا هى قيادة العالم المسئولة عن نجاح الذين يناضلون من أجل الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، واقتصاد السوق ، فى مختلف أنحاء العالم، ويتعهد بتشكيل فيالق للديمقراطية تطوف العالم لتحقيق هذا الهدف .

وهو ينبه الأمريكيين إلى أن ذلك ، يحقق المصالح العليا الأمريكية ويدعم اقتصادها ، ويركز هذه المعانى فى عبارة قصيرة « إن الديمقراطية فى صالحنا » ويفسر ذلك فى عبارة أخرى بقوله : ان القيادة الأمريكية الجديدة يجب أن تقف إلى جانب القوى التى تعمل على التغيير الديمقراطى ، ولابد من استغلال الموارد الأمريكية الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل مساعدة قوى الحرية الجديدة التى أخذت تظهر فى مختلف بلدان العالم .

وحين هاجم كلينتون فى حملته الانتخابية إدارة بوش ركز على خطئها حين تجاهلت من يناضلون من أجل الديمقراطية فى الصين ، وهادنت صدام حسين ، وأقامت علاقات مع نظم الحكم الاستبدادية ، وأغفلت الرابطة بين السياسة الخارجية وتعزيز الديمقراطية فى العالم ، ولذلك تعهد كلينتون للشعب الأمريكى أن برامج المساعدات الخارجية الأمريكية سوف تتحول إلى

أداة ضمان لدعم الديمقراطية وليس الطغيان، وجعل معدلات التبادل التجارى مع النظم القمعية ـ مثل الصين كما ذكر ـ مشروطاً باحترام حقوق الإنسان ، والأخذ بالليبرالية السياسية . وتعهد كلينتون بمساعدة التنمية الديمقراطية فى كل مكان ، وتقوية « صندوق الهبات القومى من أجل الديمقراطية » وتشجيع وكالة الاستعلامات الأمريكية على توجيه جانب أكبر من مواردها فى تعزيز الديمقراطية ، وتشكيل «فيالق الديمقراطية » من أجل إرسال الألوف من المتطوعين الأمريكيين ذوى المواهب إلى البلاد التى تحتاج إلى خبرتهم .

وهناك دراسة بالغة الأهمية يمكن اعتبارها « صانعة فكر الرئيس كلينتون» أعدها معهد اسمه « معهد التنمية السياسية » وهو معهد متخصص يمثل فرعاً من فروع مجلس القيادة للحزب الديمقراطى ، وكلاهما (المعهد والمجلس) يقدمان الأفكار والبرامج والسياسات لتطوير فكر الحزب الديمقراطى ، والدراسة الأخيرة بعنوان : « تفويض من أجل التغيير » تحولت إلى إطار فكرى ومنهج عمل لكلينتون فى توليه الرئاسة ، خاصة أن مجلس القيادة الديمقراطى يضم ٧٥٠ من قيادات الحزب الديمقراطى من بينهم أعضاء بارزون فى الكونجرس وشخصيات حزبية مؤثرة .

وفى هذه الدراسة ، فصل خاص بالسياسة الخارجية بعنوان « قيادة أمريكية عالمية من أجل الديمقراطية » تبدأ مقدماته بأن انحسار الخطر الشيوعى يؤكد أن انتشار الديمقراطية فى العالم هو أفضل ضمان للأمن القومى الأمريكى ، ولذلك يجب أن تكون «الديمقراطية » هى نقطة الإنطلاق فى السياسة الخارجية بدل « مناهضة الشيوعية » فى الفترة السابقة ، وفى الوقت نفسه لابد أن يأخذ دعم التيار الديمقراطى فى العالم فى الاعتبار مصالح أمريكا القومية ، ودرجة تطور الدول الأخرى اقتصادياً وسياسياً ،

وهذا يستلزم زيادة الاعتمادات للمنظمات الأمريكية غير الحكومية لتشجيع المد الديمقراطى فى العالم ، خاصة وأنه فى حالات كثيرة لم يعد هناك ما يبرر تقديم المساعدات الأمنية (العسكرية) .

ومن بين المخاطر التى تواجه أمريكا فى الفترة القادمة تركز هذه الدراسة على قضايا محددة مثل انفجار الحروب الأهلية فى الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة تفتت السلطة وزيادة الأحوال الاقتصادية سوءاً، ومثل تفجر العنف العرقى أو الطائفى كما يحدث فى البلقان ودول آسيا الوسطى ، ومثل مخاطر الصراعات الإقليمية سواء فى الشرق الأوسط أو منطقة الخليج ، ومثل تعرض المواطنين الأمريكيين لهجمات ارهابية بالخارج . . إلى آخر قائمة طويلة من المخاطر القائمة والمحتملة . .

وتضع الدراسة إطار العمل الأمريكى فى المرحلة القادمة كما يلى :

■ ان تمثل « الدبلوماسية التجارية » قلب استراتيجية الأمن الأمريكية الجديدة لتحقيق الأمن الاقتصادى الأمريكى ، ولقد سارع الرئيس كلينتون ـ عقب توليه السلطة ـ بإنشاء مجلس للأمن الاقتصادى بالبيت الأبيض موازياً لمجلس الأمن القومى مما يعنى أن هذه الدراسة ليست مجرد فكر مطروح ولكنها برنامج للعمل .

■ مساعدة « الديمقراطية الروسية » بقيادة الجهود الدولية لتوفير القروض والمساعدات لها ، وتخفيف أعباء ديونها فى فترة التحول الصعبة إلى اقتصاديات السوق الحرة والديمقراطية ، وزيادة الدعم الأمريكى لدول الكومنولث الجديد لمساعدتها على التحول من الإنتاج العسكرى إلى الإنتاج الاقتصادى وتزويدها بالخبراء لدعم المسار الديمقراطى .

■ استخدام السياسات التجارية وغيرها من وسائل الضغط لتشجيع

التحول السياسى والاقتصادى ، وزيادة الدعم الأمريكى لبناء المؤسسات الذيمقراطية ـ ومضاعفة اعتمادات « الصندوق الأمريكى القومى من أجل الديمقراطية » ، (وهو منظمة غير حكومية) لنشر الديمقراطية فى العالم .

■ (اعادة صياغة سياسة المعونات الخارجية الأمريكية بحيث تكون موجهة لدعم نمو القطاع الخاص ، ودعم قيام المؤسسات الديمقراطية ، والمساعدات الأمنية .

وإن كانت هذه الدراسة ترفض قيام أمريكا بدور « الشرطى العالمى » بكل تبعاته الاقتصادية والسياسية ، فإنها تقدم دوراً أمريكياً جديداً هو إرسال قوات سياسية تشكل «فيالق الديمقراطية» من آلاف الخبراء المتخصصين لتوسيع الرقعة التى تصلها «الأيدى الحانية» للمؤسسات الديمقراطية ، والأسواق . . وليقدموا ما يحتاجه ذلك قانونياً وسياسياً . . ومالياً .

هكذا تفكر الإدارة الأمريكية الجديدة . . وهكذا تعمل . . لتكون لأمريكا قيادة العالم فى ثوب جديد . . فى عالم تغيرت أهم ثوابته .

ويبقى سؤال لم تجب عنه هذه الدراسة ، ولم يتعرض له الرئيس كلينتون فى برنامجه هو : ماهو مفهوم الديمقراطية وحرية الإنسان الذى ستعمل على أساسه فيالق الديمقراطية الأمريكية فى أنحاء العالم ، هل ستنقل ذات المفهوم السائد داخل أمريكا ، وتكون حقوق الإنسان ـ فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، والبوسنة والهرسك ، والصومال ، والعراق مثلاً ـ متساوية مع حقوق الإنسان الأمريكى ؟ أم أن المفهوم الأمريكى سيكون «تفصيلاً » لكل حالة على حدة ؟

وهل ستعمل فيالق الديمقراطية الأمريكية فى إسرائيل أيضاً ، لكى

تضمن للفلسطينيين حقهم ـ كبشر ـ فى ممارسة الديمقراطية فى أرضهم ؟ ثم ما هو ـ بالضبط ـ دور هذه الفيالق التى ستجوب أنحاء العالم الثالث . . هل ستعقد ندوات ؟ . . هل ستلتقى بأهل الفكر وقيادات المجتمع المدنى . . ؟ هل ستجتمع بالمسئولين . . ؟ هل ستقيم فى البلاد أم تكتفى بزيارات طويلة أو قصيرة ؟ . . وهل ستنتهى حقيقة التحالفات القديمة بين أمريكا وأنظمة الحكم الاستبداية المعادية لشعوبها . . أم ستغمض العين عمن ترى أن وجوده يفيد المصالح الأمريكية بأكثر من وجود حكم ديمقراطى . . ؟

أسئلة كثيرة لكنها فى النهاية تعنى أن دول العالم الثالث عليها أن تستعد لاستقبال هذه الفيالق التى توشك على التحرك ، لأنها ستكون تعبيراً عن النظام العالمى الجديد الذى تقوده أمريكيا . . وهى الآن تعد نفسها لاستمرار حقبة السيادة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وإختفاء الخطر الشيوعى وتبحث فى العالم عن عدو جديد .

سنوات ضائعة ..!

ليس من الصواب أن نعقد محاكمة للجامعة العربية عن السنوات الضائعة من عمرها ، وعمرنا ، فى الجمود ، أو التردد ، أو المعارك الجانبية ، أو الشكوك المتبادلة بين دول تجمعت تحت مظلتها لأنها تريد ـ كما تقول وتعلن ـ أن تحقق الوحدة العربية ، ذلك لأن ضياع مزيد من الوقت فى الحساب والمحاكمات يزيد من رصيد الفرص الضائعة ، ولن يفيدنا أن نكيل الاتهامات ، أو نصدر أحكاماً بالإدانة ، ولكن يفيدنا أكثر معرفة مواطن الخلل وكيفية العلاج وذلك حماية للمستقبل وليس حساباً عن الماضى . .

يكفى أن نأخذ مثالاً لكيفية إنجاز العمل العربى المشترك مثل عملية تعديل ميثاق الجامعة الذى بدأ عام ١٩٧٩ بقرار من مجلس الجامعة ، ثم قرار مؤتمر القمة العاشر فى نفس العام بالإسراع فى تعديل الميثاق ، ومن لايعرف كيف تسير القاطرة العربية كان يظن أنها ستنطلق كالصاروخ فى هذا الاتجاه الذى حددته أعلى مستويات المسئولية والقيادة، ومع ذلك فقد مرحتى الآن ١٤ عاماً ولم يصدر التعديل ، وهناك من يرى أنه لن يصدر ، ولكن من المؤكد أن قرارات كثيرة سوف تصدر بالتعجيل بصدروه ، أو بإحالته إلى لجان ، رغم أن اللجان قتلته بحثاً ودراسة ، وهى تضم أعلى المستويات العلمية من رجال السياسة والدبلوماسية والقانون الدولى فى العالم العربى كله .

ويكفى أن نشير إلى أن هناك ١٣ قراراً من مؤتمرات القمة العربية ومن مجلس الجامعة ومن كل اللجان . كان الظن عقب صدور كل قرار منها ان الموضوع دخل حيز التنفيذ ، وان عصراً جديداً من العمل العربى سوف يبدأ مع التعديلات الجديدة للميثاق ، لكن ذلك ظل نوعاً من شطحات الخيال .

ففى مارس ١٩٨٠ أصدر مجلس الجامعة قراراً بتشكيل لجنة عامة تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء من ذوى الاختصاص لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية والأنظمة الداخلية ، وعقدت هذه اللجنة ٣٥ جلسة عمل طوال عام ١٩٨٣ اعتمدت بعدها نص مشروع تعديل الميثاق ماعدا بضع مسائل محددة وضعت لها أكثر من نص وتركت القرار للقمة العربية ، من هذه المسائل : مطلع ديباجة تعديل الميثاق ، وموعد انتخاب الأمين العام ، وتسمية المجلس المختص بالعمل الاقتصادى والاجتماعى ، وكيفية تسوية النزاعات بين الدول العربية فى اطار الجامعة ، ولجنة تسوية النزاعات وكيفية الإنسحاب من الجامعة ، وموعد تعديل الميثاق ، واشتراط الإجماع ، أو الأغلبية فى التصويت .

وعندما عرض على القمة العربية مشروع الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية فى عام ١٩٨٢ أى منذ ١٢ عاماً - أصدرت القمة قراراً بأن « تتولى لجنة مؤلفة من وزراء خارجية ست دول ، لايجاد الصيغ التوفيقية للتعديل ، وبعد عامين كاملين أى فى عام ١٩٨٤ اتخذ مجلس الجامعة قراراً بزيادة عدد أعضاء هذه اللجنة من ستة إلى عشرة وزراء وتعديل اسم اللجنة ليصبح « لجنة تعديل » ميثاق الجامعة والعمل العربى المشترك » واجتمعت لجنة الوزراء العشرة على مستوى السفراء - وليس الوزراء - ودرست وبحثت وتوصلت إلى صيغ توفيقية لما كان موضع اختلاف فيما عدا الأحكام المتعلقة

بالإجماع فى التصويت ، فقررت رفعها إلى مؤتمر القمة لأهميتها . وفى عام ١٩٨٩ أى بعد خمس سنوات أخرى ـ قرر مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء إعادة النظر فى مشروع تعديل الميثاق وملحقاته حتى يأتى هذا التعديل مستشرفاً آفاقاً جديدة ، ومؤكداً شمولية دور الجامعة فى العمل المشترك ودفع مسيرته (انظر كيف استخدمت عبارات ذات رنين عال وكان وراءها ارادة حقيقية) وتم تشكيل فريق من كبار الخبراء العرب تولى دراسة كالتعديلات التى تهقدمت بها بعض الدول الأعضاء، وأعد صيغاً توفيقية لها ، فلما عرض المشروع كاملاً بعد ذلك على مؤتمر القمة غير العادى ببغداد فى عام ١٩٩٠ ـ بعد ١١ عاماً من أول قرار ـ أصدر مؤتمر القمة قراره بعرض مشروع الميثاق على القمة القادمة (!) . فتم تشكيل فريق آخر من كبار الخبراء العرب للنظر مرة أخرى فى كل التعديلات المقترحة ، ووضع صيغ توفيقية أخرى واتم الفريق عمله وأصبح المشروع جاهزاً بكل ما يمكن أن يقال فى تعديل ميثاق الجامعة ، ولكل قاعدة بدائل جاهزة لاتنتظر إلا قراراً من القادة العرب ليعبروا ولو مرة واحدة عن إرادة موحدة، لبث الروح فى جامعتهم العربية ، واعطائها بعض الفاعلية وتحويل بعض الشعارات الجميلة إلى حقائق ، نقول بعض الشعارات ولا نقول كلها .

والميثاق فى صورته الجديدة ليس الا محاولة للتأكيد على تسوية أى نزاع ينشأ بين الدول العربية بالطرق السمية داخل الجامعة أولاً ، وبيان الإجراءات التى يجب اتباعها تحقيقاً لهذا المبدأ الذى يمكن أن يحمى الدول العربية عن نزاعات كان يمكن ألا تبلغ الحدة التى شهدها العالم العربى ـ ومازال يكتوى بنارها ـ لو كانت طرق حلها وتسويتها مقننة وواضحة ومتفقاً عليها من الجميع ، فى إطار محكمة عدل عربية تمثل الجهاز القضائى الرئيسى فى الجامعة لضمان التواصل إلى حلول عادلة لكل الخلافات العربية

الحالية والمستقبلة ، وفى التعديل قواعد جديدة للتصويت فى الجامعة بحيث لايكون القرار ملزماً إلا للدول التى تعترض عليه صراحة ، فيما عدا حالات محددة على سبيل الحصر يكون القرار فيها بأغلبية الثلثين ملزماً للجميع ، ويعطى التعديل سلطات أكبر لمجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الجامعة (وهو مكون من وزراء اقتصاد جميع الدول العربية) لتكون له فاعلية فى تطوير التعاون الاقتصادى العربى الذى نتحدث عنه كثيراً . وفى التعديل نص على إنشاء برلمان عربى (على غرار البرلمان الأوربى) ومجلس للشئون العسكرية للتنسيق ويترك التعديل المقترح الاحتمال مفتوحاً لإنشاء قوات أمن عربية لفرض وقف إطلاق النار إذا حدث نزاع مسلح بين الدول العربية، ولو كانت هذه القوات موجودة لساهمت فى انقاذ الصومال من الحرب الأهلية بدل الاستعانة بقوات أمريكية أو دولية . . وتم انقاذ الكويت من براثن العراق بايد عربية بدل التراجيديا الدولية الهائلة التي دارت فى ارض العرب وان كان انشاء هذه القوات أو انشاء البرلمان العربى أو مجلس الشئون العسكرية وغيرها من المقترحات الجميلة مسائل ـ فى العلن لا خلاف عليها، ولكن عند اللحظة الحاسمة لايصدر بشأنها القرار .

هل رأيتم أمة فى العالم تتغنى بوحدتها التى لايغلبها غلاب كما يفعل العرب . . وهل رأيتم مثلها تبديد السنوات دون اتخاذ خطوة ـ أى خطوة ـ لتحقيق درجة ـ أى درجة ـ من هذه الوحدة المفترى عليها . ؟

هل للجامعة العربية مستقبل ؟

كان كل شيء هادئاً فى مكتب الأمين العام للجامعة العربية ، الدكتور عصمت عبد المجيد وهو يتحدث إلى بثقة عن إمكان تخطى الأزمات العربية الحالية ، وإعادة بناء العلاقات بين الدول العربية على أساس من الثقة ، وفجأة اهتزت الغرفة ، وتحركت المقاعد ، وأحسست للحظة بالدوار ، بينما ظل الصفاء فى ملامح وجهه كما هو لم يتغير ، فقط قطع حديثه ليقول لى : «هذه هزة أرضية» ثم استكمل شرح تصوره المتفائل للمستقبل العربى . . قلت لنفسى : هذا هو عصمت عبد المجيد ، لم ينس دبلوماسيته حتى فى لحظة الخطر فلم يسمه زلزالا ، ولكنه قال الحقيقة كاملة بطريقة هادئة ، وواجهها بشجاعة ، وبصفاء ذهن أحسده عليه .

كان السؤال الذى ألقيته فى أول الأمر أمام الأمين العام - لاتخفف من وطأته على عقلى - هو : هل للجامعة العربية مستقبل بعد كل ما حدث وما يحدث فى العالم العربى ؟ وهل يمكن - حقيقة - أن يقوم نظام عربى موحد كما يقال فى الخطب الرسمية ، وهل شعارات مثل العمل العربى المشترك ، وحماية الأمن العربى ، مجرد أمنيات ؟

كنت فى الحقيقة ألقى الأسئلة لاعبر بها عن حيرة المواطن العربى حين يحاول أن يفهم الصورة الغريبة التى تبدو عليها الخريطة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية للعالم العربى الآن . ولم أكن أتحدث إلى الدكتور عصمت عبد المجيد بوصفه أميناً عاماً للجامعة العربية فقط بل

بوصفه أيضاً استاذاً قديماً فى القانون الدولى والعلاقات الدولية منذ حصل على الدكتوراة من جامعة باريس عام ١٩٥١ ، وكنت أشعر بأن هناك صلة للقربى تربطنى به ، فأنا أيضاً مثله خريج جامعة الاسكندرية ، مع فارق سبقه فى الزمن والعلم اللذين يجعلانه فى موقع استاذ نعرف قدره وعلمه .

ولأنى لم أكن أحمل ورقا أو جهاز تسجيل مفضلاً أن أعتمد على ما يتبقى فى الذهن من الحديث ، فإن هذا ليس حديثاً صحفياً ، ولكنه رؤية من جانبى لما فهمته من فكر الدكتور عصمت عبد المجيد الذى يعبر عن اقتناعه باسلوب هادىء جدا وبكلمات لا تحمل اى حدة على عكس كل من يفكر أو يتحدث فى الشئون العربية .

ولايستطيع أحد أن ينكر أن الأمة العربية عاشت وتعيش فى ظل مجموعة من التهديدات والتحديات وعوامل الخطر ، ومن الممكن القول بأنها كادت تقوض أسس العمل العربى ، بل والعلاقات ـ الثنائية والجماعية ـ بين الدول العربية ، كما لاينكر أحد أن هذه التهديدات والتحديات وأجهزتها وكان لها اثر على الامة وعلى أدائها وفاعليتها .

هذا أولاً : ولكن هناك ـ ثانياً ـ حقيقة مهمة ظهرت وسط هذا المأزق هى أن الدول العربية جميعها ، وبلا استثناء ، أظهرت تمسكها بالجامعة العربية ، فلم تخرج عن ذلك دولة واحدة ، وهذا شىء له أهميته ، لأنه يؤكد أن الخلافات العربية مهما اشتدت فإنه توجد معها بالتوازى رغبة لدى المختلفين أنفسهم فى الحفاظ على نقطة التقاء ، والإبقاء على إطار للاتفاق ، ويجب أن نركز على هذه الحقيقة لتظل ماثلة أمام عيوننا ، لأنها تؤكد أن الجامعة العربية ستبقى بيتاً لكل العرب ، مهما كانت حدة واتساع الخلافات التى تنشأ بين البلاد العربية ، وستظل إطاراً يعبر عن أهداف ونوايا وتطلعات حددها العرب فى ميثاق الجامعة ، وإن كانت هناك خلافات تطرأ بين الدول

العربية، فإنها مهما اشتدت وأطاحت ببعض ثوابت العلاقات بينها ، تتوقف دائماً عند نقطة لاتتجاوزها ، هى الحرص على بقاء الجامعة العربية ، ولذلك صمدت هذه الجامعة أمام خلافات كثيرة عاصفة كان من الممكن أن تجعلها شيئاً ينتمى إلى الزمن الماضى ، لكن الأيام تثبت أن كل الخلافات العربية زائلة، وأن الجامعة العربية باقية وانها ـ فى جوهرها ـ هى المؤسسة القومية الأولى التى تربط بين الدول والشعوب فى العالم العربى ، ولا بديل عنها حتى الآن ولذلك فإذا كان لدى المتشائمين فى مستقبل الجامعة العربية اسبابا كافية لتشاؤمهم، فإن لدى المتفائلين أكثر من سبب لتفاؤلهم .

هناك عواصف وزلازل فى العلاقات العربية ، حدثت وتحدث ، ولكن مازالت الثقة كإبيرة فى إمكان تجاوز آثار خلافات الماضى ، والتوصل إلى حلول لخلافات الحاضر ، والاستفادة من دروس الأزمات ، لتضميد الجراح، وإعادة بناء الثقة فى العلاقات التى تصدعت فى بعض المواقع . وبعد مرحلة إعادة بناء الثقة تأتى مرحلة العمل لجمع الشمل ، وتوحيد الصف ، وتأتى مرحلة حاجة العرب إلى التعامل بموضوعية وعقلانية مع التحولات التى تحدث فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وفى النظام الدولى الذى يتشكل الآن ، وكل هذه ضرورات تفرض فكراً جديداً وروحاً عربية جديدة ، لأنها تتعلق بالوجود والعدم .

والتحليل الهادىء لخريطة العالم العربى الآن يكشف أن الأمة العربية ليست فى موقع الضعف كما يروج البعض ـ فى رأى الامين العام ـ فهى تملك من عناصر القوة ما يكفى لتكون حاضرة فى العالم الجديد ومؤثرة فى نظامه الدولى ، ومتفاعلة مع معطيات التطور والتحديث . . الأمة العربية ليست كياناً خامداً كما يقول المتشائمون الذين يرون واقع الحياة العربية بنظارات سوداء ، وهى اليوم قادرة على القيام بدور ـ ليس هامشياً أبداً ـ فى صياغة

النظام الدولى ، وعند هذه النقطة يقول الدكتور عصمت عبد المجيد « أننى مؤمن بأنه إذا لم تكن لنا سيطرة على أحداث الماضى ، فلتكن لنا كلمة موحدة من أجل المستقبل » ، نعم هناك من يشك فى جدوى الجامعة العربية ، لكن الجميع يعلمون أنه لا بديل فى الوقت الحاضر عن هذه الصيغة ، وهناك خلافات عربية ، نعم ، فهل نهدم الجامعة العربية لهذا السبب أم أن ذلك ادعى لى أن نزداد تمسكاً بها لكى نعمل من خلالها على حصار أثر الخلافات لكى لاتزداد وطأتها ؟ وهناك أزمات فى العالم العربى (مشاكل على الحدود والأنهار ونزاعات قبلية ومجاعات) . وهناك تحديات (تخلف عما فى العصر من قفزات فى العالم والتكنولوجيا ، وبطء التنمية ، واحتياج إلى نظام ثقافى وتعليمى جديد) فهل نترك الجامعة العربية وراء ظهورنا ونمضى بدونها أم نزداد تمسكاً بها وعملاً من داخلها للتعامل مع هذه القضايا والتحديات وبعضها قضايا ملحة لاتحتمل الانتظار يفرضها علينا التطور العالمى مثل قضايا البيئة ، وحقوق الإنسان ، والتحول السياسى والاجتماعى .

وفى النهاية فإن الجامعة العربية لاتهدد وجودها التجمعات الإقليمية لأنها ليست متعارضة معها ، ان ميثاق الجامعة ذاته فيه ما يؤكد أن واضعيه كان فى حسابهم قيام مثل هذه التجمعات الإقليمية ، وكانوا يرون ذلك خطوة على طريق التكامل العربى تضيف إلى الجامعة العربية قوة وليس العكس .

كانت هذه الأفكار مقدمة الحوار مع الدكتور عصمت عبد المجيد، الذى تهتز الأمور وبعض العقول حوله ولايهتز هو ، ويواجه الزلزال بثقة المؤمن ، وابتسامة المتفائل ، وهدوء الحكيم .

أحلام الجامعة العربية

كانت الآمال المعقودة على الجامعة العربية عند انشائها أكبر بكثير مما هى الآن . ثم تراجعت الأحلام حول قدرة هذه المنظمة الإقليمية من حلم الوحدة العربية إلى حلم بتحقيق التضامن لا أكثر ، ثم تراجع الحلم إلى مجرد وحدة الصف العربى (دون وحدة الهدف) وظلت الخطوات إلى الوراء واحدة بعد الأخرى إلى أن ساء الحال . وأصبحت عوامل الخلاف أكثر من عوامل الاتفاق فلم يعد من حلم للأمة العربية إلا الإبقاء على وجود الجامعة العربية ، والسعى إلى إزالة الخلافات بين الدول العربية (وهى خلافات بعدد الدول العربية مضروبة فى عشرة على الأقل) وأرجاء المعارك والتفجرات العربية إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

كان الطموح منذ ما يقرب من أربعين عاماً قد وصل إلى حد وضع تصورات لجعل الدول العربية كياناً إقليمياً متكاملاً يجمع عناصر القوة ليجعل من الأجزاء واحداً صحيحاً . وكانت هناك مشروعات طموحة .

● كان هناك مثلاً مشروع للتكامل الاقتصادى وإنشاء سوق عربية مشتركة ومشروع لإقرار حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال .

● وكان هناك تصور لإنشاء برلمان عربى ، وكان هذا التصور أسبق من فكرة البرلمان الأوربى ، ولكن دول أوروبا حين بدأت خطواتها لتحقيق وحدتها كانت لديها الإرادة السياسية قد توافرت، والقدرة على العمل

تكاملت، ولم تكن تعرف منهج تحقيق الوحدة بالخطب والمشاعر وحدها ، ولذلك تجاوزت تناقضاتها السياسية والاقتصادية واختلاف اللغة والمذاهب الدينية ، ومازال العرب يتحدثون عن عوامل الوحدة الأزلية، فى الأرض، واللغة، والتاريخ، بينما هم إما فى حالة حرب مع بعضهم البعض، أو فى حالة استعداد لحرب ، وليس هناك عدو تحشد له القوات العسكرية فى أى دولة عربية . . إلا وهو عدو عربى .

● وكان هناك مشروع لإنشاء مجلس دائم للدفاع العربى كخطوة للتنسيق بين الجيوش والأسلحة والتدريب والقيادة والخطط إلى أن يحين وقت للوحدة ، ومشروع آخر لإنشاء قوة طوارىء عربية، تمثل اليد التى ترتضيها الدول العربية لتحول دون طغيان دولة عربية على أخرى أو خروج دولة منها على الشرعية العربية ، ولو كانت هذه القوات موجودة، ووقفت على حدود العراق والكويت حين بدأت نذر الخطر ، لكان مسار التاريخ قد تغير . !

● وكان هناك مشروع ميثاق لحقوق الإنسان العربى. فهناك الميثاق العالمى لحقوق الإنسان ، ثم أصبح هناك ميثاق لحقوق الإنسان الافريقى، بينما تعثر الميثاق العربى. . ثم ألقى إلى النسيان .

● وكانت هناك دراسات كثيرة استغرقت سنوات منذ ميلاد الجامعة العربية لإنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات بين الدول العربية على أساس من الشرعية ، وفى ميثاق الجامعة ذاته وضُعت المادة ١٩ للنص على هذه المحكمة ، ومر مشروع إنشائها بمراحل عديدة ، من لجان الخبراء ، إلى اجتماعات وزراء العدل العرب ، إلى تقديم كل دولة ما شاءت من مقترحات لتعديل المشروع المقترح ، وانتهى ذلك كله منذ سنوات ، ومع ذلك فإن المشروع بعد استكمال دراسته مازال ينتظر القرار السياسى ، رغم ما فى نظام المحكمة من نص صريح على أن يكون لجوء الدول إليها لحل المنازعات

اختيارياً ، وبمبادرة من الدول ، أو بقرار من مؤتمر القمة العربية ، أو بما ورد فيه نص بأن يكون حل الخلاف فيه لهذه المحكمة ، ومع ذلك فإن هذا الحلم يبدو بعيداً .

● وإن كان الأمين العام، الدكتور عصمت عبد المجيد، مازال متفائلاً ويرى إمكان إنشاء هذه المحكمة لتبدأ عملها بالنظر في خلافات الحدود القائمة (والمزمنة) وتنزع بذلك فتيلاً للتوتر ، خاصة وان كل الدول العربية لديها خلافات حدود ، وغزو العراق للكويت بدأ بخلاف حول حقل بترول الرميلة وحول بعض علامات الحدود ، وكل الحدود العربية عليها منازعات لا تجد حلاً إلا بتأجيل الانفجار .

● وكان الطموح قد وصل فى عام ١٩٥٤ إلى حد اعداد مشروع اتفاق للجنسية مر بجميع المراحل الفنية وأقرته اللجنة القانونية وعرض على مجلس الجامعة ثم توقف، وكان فيه تجسيد للحلم الذى أصبح الآن بعيداً ، وهو أن تكون الجنسية « عربى » لكل من ينتمى إلى إحدى الدول العربية . وتكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربى تلقائياً ، وتسقط عنها جنسيتها الأصلية ، وإذا انتهت الزوجية تسترد جنسيتها الأولى .

● وكانت هناك اتفاقية على وشك الإصدار لتنظيم إقامة العرب فى الدول العربية وانتقالهم فيما بينها ، يضمن لهم حرية دخول كل البلاد العربية ، وحرية التنقل ، والإقامة ، والتوطن ، وحرية مغادرتها بدون الخضوع لقيود غير التى يخضع لها مواطنو كل دولة ، وتسوى هذه الإتفاقية بين المواطنين العرب الوافدين فى دولة عربية وبين مواطنى الدولة ذاتها فى العمل والتملك وسائر الحقوق والواجبات ، ولا يدفع ضريبة أو رسماً مالم يكن مفروضاً على أهل البلاد . .

كل هذه الأحلام ابتعدت كل يوم خطوة ، وبعد حماقة غزو العراق

للكويت لم تعد أحاديث الوحدة إلا مجالاً للشعراء والرومانسيين ، فقد أصبح الحد الأدنى من الشروط الموضوعية لتحقيقها غير متوافر ، فالحد الأدنى من الثقة غير قائم، والنزاعات العربية ذات الطبيعة القانونية أو السياسية لم تصل إلى تسوية ، وإرادة التكامل لم تعد موجودة بدرجة تحفز للعمل ، ويكفى أن نرى الصومال ونتائج الحرب الأهلية فيه من انهيار الدولة، وانفلات الأمن ، وانتشار المجاعة إلى حد تساقط الموتى جوعاً بالآلاف ، ويكفى أن نستعرض الألغام المنتشرة فى العالم العربى ، من النزاعات القائمة بين الأطراف العربية ، والفجوة الغذائية المتزايدة ، والخطر الذى تمثله التهديدات حول المياه التى تتدفق فى دول عربية ومصادرها موجودة خارج حدود العالم العربى ، وتزايد الفجوة التكنولوجية وازدياد العالم العربى تخلفاً عن معطيات العصر علمياً وصناعياً وتكنولوجياً ، ونقص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة فى غياب نظام عربى دائم لتوفير هذه الموارد للدول المحتاجة إليها ، وأخيراً عدم وجود صيغة مناسبة لإدارة علاقات الدول العربية مع دول الجوار .

وسط هذا المناخ العربى (الملبد بالغيوم كما أراه) ،وجدت عند الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد ثقة فى إمكان تجاوز هذه الأوضاع ، من خلال الجامعة العربية ، قال لى : إن الجامعة العربية هى التجسيد للإدارة والأهداف العربية ، وهى الحصن للعرب يلجأون إليه لبحث مشاكلهم ، ولتسوية خلافاتهم ، وإذا كانت الخلافات كثيرة فهى فى النهاية خلافات يمكن حلها ، ومصالح الدول العربية واحدة على المدى الطويل ، وإذا أرادت الجامعة أن تعد سجلاً لما لم تحققه فقد يكون سجلاً كبيراً، ولكن لابد أن تحصى ما حققته فسوف يكون أكبر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ساهمت فى دعم استقلال وسيادة الدول العربية

فى مواجهة التهديدات ، وأخيراً فإن الجامعة العربية - مهما يكن الحال - يمكن أن تعمل الكثير فى إدارة الأزمات فى النظام العربى . وهى فقط تحتاج إلى مزيد من الدعم والمساندة والثقة فيها وفى جدواها والعمل داخلها على هذا الاساس .

ولابد أن يكون لدينا واحد على الأقل متفائل له ثقل ووزن الدكتور عصمت عبد المجيد ، وله موقعه المؤثر ليعمل على تحقيق ما ينادى به من إقامة بنية تعاون أقوى ، تستطيع إيجاد الهيكل السياسى والاقتصادى الذى يحمى أجيالنا القادمة فى عالم سيكون تحت سيطرة ورحمة العمالقة الأقوياء ، ومازال أمام العرب فرصة ليشاركوا - بوحدتهم - فى صياغة النظام الدولى الجديد قبل أن يكونوا من ضحاياه !

وأعتقد أن الدكتور عصمت عبد المجيد على حق إلى حد بعيد ، لأن العرب إذا كانوا قد فقدوا القدرة على الفعل . . فيجب ألا يفقدوا القدرة على الحلم . . والمحاولة .

إعادة اكتشاف الجامعة العربية !

بقدر ما كانت الآمال مزدهرة وواسعة عند بدء إنشاء الجامعة العربية ، أصبح الشعور بالإحباط هو البديل المطروح الآن ، لولا قلة من عقلاء الأمة يدركون أن أي شكل من أشكال التجمع العربى فى حدود الممكن الآن أفضل من لاشىء ، وأن نقطة ضوء واحدة يمكن البدء بها لإنارة عالم بأسره، وأن ظاهر الانقسام العربى الحالى لايعبر عن المعطيات الحقيقية للواقع العربى، ولذلك فإن الحرس القديم للفكرة العربية يتنادى الآن للتجمع فى مواجهة دعاة التشرذم تحت شعار الوطنية، ورغبة فى هدم كل شكل من أشكال الإلتقاء العربى، وأول وأبسط هذه الأشكال : الجامعة العربية .

وفيما يبدو فإن الدكتور عصمت عبد المجيد كان مشغولاً طوال الفترة منذ انتخابه بالإجماع أميناً عاماً وإلى الآن فى إعادة اكتشاف الجامعة العربية ليضع يده على نقاط القوة التى يمكن البدء منها ونقاط الضعف التى يجب معالجتها ، وفيما يبدو فإن منطقه مازال كما كان منذ البداية : أن الرابطة القومية العربية ودوافع المصالح الفردية والجماعية للدول العربية جميعاً التى كانت حافزاً لإنشاء هذه الجامعة مازالت قائمة حتىّ اليوم ـ لم تنتقص ـ رغم الغيوم التى تحجب الرؤية عن بعض العيون .

وكالعادة فإن إحدى مهام الأمين العام للجامعة العربية أن يتلقى ـ

بالنيابة عن جميع أعضائها ـ سهام النقد والاتهام من المفكرين والسياسيين على حد سواء وكأنه المسئول عن حالة التمزق القائمة ، أو كأن جهاز الجامعة العربية يملك عصا سحرية فى يد الأمين العام يحركها كيفما شاء لكنه لا يفعل ، ولا يدركون أن الأمين العام لايعمل إلا تنفيذاً لسياسات موضوعة، وهذه السياسات هى التى تجعل الجامعة على الحالة التى نراها عليها ، ولايمكن أن تقوى الجامعة العربية وتتحرك بفاعلية، ويكون لها دور مؤثر فى الحياة السياسية والاقتصادية العربية إلا إذا اتفقت إرادات الدول العربية على ذلك . وبدون هذا الالتقاء لايستطيع الأمين العام، ولا جهاز الجامعة، أن يقود عالماً عربياً لم تتوافر فيه إرادة التكامل ، ويؤثر البقاء فى مرحلة ترديد قصائد الشعر انفعالاً بالفكرة القومية، دون أن يصل إلى مرحلة العمل .

والذين يتحدثون عن الأمن القومى العربى فى الأدبيات السياسية لايريدون أن يروا حقيقة أن اعتبارات الأمن القطرية هى الشغل الشاغل فى كل بلد عربى ، وكل تعاون ، أو تنسيق ، أو محاولة للتكامل فى هذا الطريق مليئة بالحساسيات ، وحتى الآن لم يستقر مبدأ يبدو بسيطاً ـ لكنه مع ذلك عند واضعى السياسات بعيد عن حساباتهم ـ وهو أنه لاتعارض ـ أو من الممكن ألا يكون هناك تعارض ـ بين أمن كل دولة عربية على حدة وأمن كل الدول العربية مجتمعة فيما نسميه الأمن القومى العربى . من الممكن أن ندرك ان اعتبارات وحسابات الأمن فى الحالين متكاملة ، بل إن المصلحة القطرية الضيقة لن تجد ذاتها ـ عند تعرض أمنها للخطر ـ إلا فى ظل تكاملها مع مصلحة الدول الأخرى مجتمعة ، وأيضاً عند تحليل تناقض آخر يظهر فى الفكر والعمل العربى بين الوطنية والقومية ، وكأن احداهما لابد أن تكون بديلاً عن الأخرى ولايمكن أن تتسع المساحة لهما معا (مساحة الفرد العربى

ووجدانه ، أو مساحة البعد العربى بحدوده الجغرافية ، أو مساحة العالم العربى القائم الآن بتقسيماته ، دون الوقوع فى رومانسية النظرة إليه على أنه وطن واحد بالفعل ، فكونه وطناً واحداً هدف وليس أمراً واقعاً ، وتكفى إشارة إلى تعقيدات تأشيرات الدخول والخروج والإقامة وتفرقة المعاملة بين ا وطنى والأجنبى الأوربى أو الأمريكى والأجنبى وبين . . العربى فى البلاد العربية!) فإن النظرة المقيدة بحدود الواقع ، فضلاً عن النظرة المستقبلية ، سوف ترى أن الوطنية حجر فى بناء القومية ، وليست نقيضاً لها ، أو بديلاً عنها .

وبيدو أن حركة ما سوف تحدث فى هذا الاتجاه ، فلقد اتخذ مجلس الجامعة فى دورته الأخيرة قراراً بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، ولأول مرة يبدو المجلس متعجلاً فيحدد أجلاً لانتهاء الدراسة لايجاوز ستة أشهر ، ويضع ضمانة أخرى للجدية بتشكيل لجنة وزارية من عدد من الدول العربية لتحديد الإطار ومناقشة الدراسة وإعداد الملاحظات لعرضها على مجلس الجامعة فى سبتمبر القادم ، وقد يكون ذلك إيذانا بمرحلة من الجدية فى تناول موضوع الأمن القومى الذى مازال يواجه من الشكوك والعقبات أكثر مما يلقى من الفهم والعمل .

وقد تكون خطوة فى مفهوم الأمن القومى العربى وقفة الدول العربية بالإجماع ضد تقسيم العراق أو تجزئة أراضيه ، وسعيها إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقى ، هنا تفرقة تبدو فيها الواقعية والنضج السياسى الذى يتفق مع أوضاع العالم الجديد . . تفرقة بين العراق كبلد وشعب عربى وبين حاكم العراق وأطماعه . . وتفرقة بين انتزاع استقلال الكويت من براثن من اعتدى عليها ، وبين نزعة الانتقام العشوائية الجاهلية التى تصيب بشكل مباشر جزءاً من الوطن العربى ، وتصيب الوطن العربى كله بشكل غير

مباشر، وتحطم جيشاً هو فى النهاية قوة مضاعفة للقوة العربية ككل ، وتصيب شعباً عربياً لن يدفع ثمن تمزقه إلا العرب مجتمعين، إن لم يكن اليوم فغداً ، أو بعد غد . فالوقوف بحزم ضد أطماع السيطرة وجنون القوة شىء، وهدم كيان دولة عربية شىء آخر . . ولايمكن أن يحقق مصلحة لأى بلد عربى . .

وقد تكون خطوة فى هذا الطريق أيضاً تحرك الجامعة العربية لحل الأزمة الليبية بتشكيل لجنة قانونية من الجامعة والأمم المتحدة ، ولو قدر لهذا التحرك التنفيذ لكان ممكناً التوصل إلى حل مناسب ، خاصة بعد أن تأكد حرص ليبيا على نبذها الكامل لكل أشكال الإرهاب ، وتعاونها مع جهود القضاء عليه ، واستعدادها للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة فى إجراء تحقيق محايد أو المثول أمام محكمة محايدة للوصول إلى الحقيقة فى حادث الطائرتين الأمريكية والفرنسية . . على أى حال تحركت الجامعة العربية ومازالت تعمل فى هذه الأزمة ، وهذه إيجابية تذكر .

العقبة الكبرى هى أن العمل العربى فى المجال الاقتصادى مازال كسيحاً، والجامعة العربية تحاول ، لكن اعتبارات عديدة تحول دون تحقيق الهدف وتشد إلى الوراء بينما يشهد العالم تكتلات اقتصادية ومالية ضخمة كالوحدة الأوربية التى تأسست بمعاهدة ماستريخت ، فإن محاولات تقوية الجامعة العربية كنظام إقليمى لتكون تجسيداً لتجمع اقتصادى وسياسى وأمنى عربى ، تواجه مقاومة وعرقلة ظاهرة وخفية .

من الممكن أن تكون الجامعة العربية ـ حتى بوضعها الحالى ـ أداة تجميع للشظايا المتناثرة ، والكواكب السابحة فى أفلاكها الخاصة ، لكن ذلك يقتضى البدء من جديد ، من النظرة إلى الجامعة العربية ذاتها ، وإذا كان هناك من يرى أن هذه الجامعة يمكن أن تقوى بالاستفادة من تناقضات

القوى الكبرى فى العالم فإن الدكتور عصمت عبد المجيد يرى خطأ هذا المنطلق ، وليست هناك بداية صحيحة إلا تقوية الذات وإعادة البناء الاقتصادى العربى ، وترسيخ الديمقراطية السياسية فى العالم العربى .

ان الأمم الحية تعيد اكتشافاتها من آن لآخر ، وسوف تبرهن الدول العربية على أنها مازالت حية إذا فعلت ذلك ، وإن كانت الجامعة العربية ـ فيما يبدو ـ مازالت حية لأنها تعيش الآن فى مرحلة تعيد فيها اكتشاف ذاتها وتستطلع آفاق الحركة الممكنة اليوم وغدا . ولابد أن يأتى يوم ـ نرجو أن يكون قريباً ـ يكتشف فيه القادة ان الجامعة العربية ككيان قائم يستحق الحفاظ عليه ودعمه وتقويته والعمل فيه بجدية ، وان كانت العلاقات الثنائية او الجماعية خارج الجامعة ، تبدو الآن افضل وأكثر تحقيقا للهدف . فسوف تظهر الحقيقة ـ وهى ليست خافية الآن ـ ليعرف من لايعرف ان الشظايا العربية المتناثرة على الخريطة السياسية الدولية لن يكون لها فى حسابات القوة مكان الا اذا تجمعت ، وضمها كيان واحد .

تحذير من هناك

فى عام ١٩٨٥ عقد الحكيم الإفريقى « هو فيه بواتيه » رئيس جمهورية ساحل العاج* مؤتمراً صحفياً حضره ٢٠٠ من ممثلى صحافة العالم وظل يتحدث فيه خمس ساعات ونصف الساعة ، ويبدو أنه كان يحتفل ببلوغه الخامسة والثمانين بطريقته الخاصة ، بأن يتخلص ساعات من قيود الدبلوماسية وصياغاتها الرقيقة ، ويترك أفكاره تتداعى تداعياً حراً ، ويعبر عنها بتلقائية وصراحة . .

وقال الحكيم الافريقى العجوز كلاماً يجب أن يتفهمه العرب جيداً ، فى هذه الفترة بالذات، ومن هذا الرجل بالذات صاحب الخبرة الطويلة . . المشهور بقلة الكلام . . الذى خرج عن الصمت الذى فرضه على نفسه ليقول كلمة حق .

خصص رئيس ساحل العاج جانباً كبيراً من مؤتمره لتوجيه تعنيف للعرب بسبب انقساماتهم ،.مع تلميح إلى أن بلاده ستعيد علاقاتها مع إسرائيل لينضم بذلك إلى زائير وليبيريا اللتين اعادتا علاقاتهما بإسرائيل وتساءل ـ من هناك ـ « الذين يعتبرون أنفسهم المدافعين عن القضية الفلسطينية ، لماذا لم يفعلوا شيئاً . . » وارتفعت حدة كلماته وهو يخاطب العرب « هل أنتم يا عرب لديكم سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية . . ؟ ابدأوا بأن تتفهموا

* توفى هو فيه بواتية فى ديسمبر ١٩٩٣ .

فيما بينكم حقيقة ما تفعلون فى النزاع العراقى الإيرانى . . ماذا تفعلون ؟ جانب منكم يساند إيران، والجانب الآخر يساند العراق. . إلى أين تذهبون؟ أريد أن أكون حراً فى حديثى إلى العرب ، وأريد أن أكون حراً فى أن أتكلم مع الإسرائيليين . . يا عرب . . انتم لا تتفقون إلا على خلافاتكم ، يجب أن تتعلموا أن الادانات لا تحل المشاكل . . !

بهذه الكلمات الحادة كالسكين تحدث الحكيم الإفريقى ، وفى كلماته تحذير ، ونذير. . وهى مقدمة لسكاكين أخرى يجب أن نهيىء أنفسنا لطعناتها ـ وربما أشد منها ـ من جهات أخرى كثيرة .

حقيقة أن هناك أطرافاً تستفيد من بقاء حالة التمزق العربى ، وهناك أطراف ساهمت بكل ما تملك من قوة لكل تصل به إلى هذه الدرجة ، وأطراف زرعت بذور الخلاف ، وربطت أجزاء من الوطن العربى بآلة جهنمية تبتعد بها عن بقية الأجزاء لتلقى بها بعد ذلك إلى الجحيم ، وتأتينا الأيام بالنذير بعد النذير أن انتبهوا فالحصار يحكم حلقاته حولكم وإذا تباطأتم، فلن تجدوا منفذاً إلى الحياة كأمة لها دور ومكان .

فى مرحلة بلغ بنا الطموح مداه ، حتى تصورنا أن العرب يمكن أن يصلوا إلى « وحدة الصف » ليكونوا أمة واحدة وقوة واحدة وكياناً واحداً لكن الصفعات التى تلقيناها جعلتنا نفيق إلى الحقيقة ، فاكتفينا بالدعوة ـ فى مرحلة أخرى ـ إلى « وحدة الهدف » ولكن الأيام جاءت بما يجعل حتى هذا الأمل المتواضع يبدو بعيداً ، وقد يكفى فى هذه المرحلة أن نطالب بوقف الحروب العربية ـ العربية المباشرة وغير المباشرة ، وإعلان هدنة « بين العرب، و« تطبيع العلاقات » . . فيما بينهم ، فقد يكون ممكناً بعد ذلك تجميع موقف عربى أمام الأخطار التى تهدد الوجود العربى ذاته ، وربما بعد ذلك يمكن بلورة استراتيجية قومية .

ان العرب بخلافاتهم يفقدون كل يوم أرضاً جديدة ويتلقون كل يوم صفعة جديدة ، وبخلافاتهم يغفلون عن عناصر القوة التى يملكونها : الثقل البشرى . والموارد الاقتصادية الضخمة ـ التى يبددها السفه ـ والسوق الواسعة ، والتاريخ المشترك ، واللغة الواحدة ، والقيم الحضارية والروحية الواحدة . . وكلها عوامل كافية لظهور عملاق هائل فى المنطقة له كلمة وتأثير فى استراتيجيتها وفى موازين القوى فيها . .

. . يا عرب : اديروا رؤوسكم لحظة تجاه ساحل العاج ، فمن هناك جاءكم صوت عاقل بالإنذار والتحذير ، وكل يوم سيأتيكم صوت مماثل جديد، إلى أن تخلصوا أنفسكم من الشباك المنصوبة لكم، وتستعيدوا القدرة على استشراف المستقبل، وتختاروا لأنفسكم الطريق والمصير .

.خلال السنوات الثلاث الماضية عادت مصر إلى دورها الأفريقى ، وعادت افريقيا إلى مكانها الطبيعى فى الاستراتيجية المصرية باعتبارها العمق الجغرافى ، والتوجه السياسى الرئيسى بعد التوجه العربى ، وهى انتماؤنا الذى لا نسمح بالتقليل من أهميته تحت أى ظرف أو دعوى ، ولأن ابتعاد مصر عن افريقيا لايعنى ألا تصغير حجمها وتقليل تأثيرها وانتزاعها من التربة التى أثمرت لها مواقف تأييد لايمكن نسيانها . وتبدو أهمية الدور المصرى فى افريقيا إذا تتبعنا خيطا واحداً من الخيوط المعقدة المتشابكة التى تلف القارة السوداء ، لنرى مثلاً كيف أن تسلسل الأحداث فى الفترة الأخيرة يبين مدى حرص قادة إسرائيل على غزو افريقيا ، بعد أن قطعت دولها علاقاتها الدبلوماسية معها فى أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، ولكن إسرائيل لم تتوقف خلال السنوات الإحدى عشرة التى مضت على العمل ببطء ومثابرة للتقدم خطوة بعد خطوة فى اتجاه هدفها، وهى الآن تلوح بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحتاجها معظم دول القارة، بعد ان استطاعت أن تغرى زائير وليبريا بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، واحتفظت بالمستوى الثانى من التمثيل الدبلوماسى بالإبقاء على بعثات دبلوماسية لرعاية المصالح الإسرائيلية فى ٨ دول افريقية أخرى ، ثم بدأت أخيراً فى مضاعفة نشاطها لتعود إلى إفريقيا كما كانت قبل ١٩٧٣ فى إطار خطتها للقضاء على عزلتها السياسية والاقتصادية التى فرضت عليها لفترة فى معظم

دول العالم الثالث ووصلت بها إلى درجة كانت فيها مرفوضة دولياً ، لتصرفاتها الرافضة للسلام العادل، واقرار حقوق الشعب الفلسطينى، وضربها عرض الحائط بقرارات المجتمع الدولى .

وعلاقات إسرائيل القوية معروفة مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية المنبوذة * والمرفوضة دولياً هى الأخرى، وهى تزداد اتساعاً فى العلاقات التجارية والاقتصادية أو التعاون العسكرى أو فى تنسيق المواقف السياسية ، وكذلك أصبح معروفاً ما وراء نقل يهود أثيوبيا ليصبحوا قوة مضاعفة إلى إسرائيل . وليس خفياً أن إسرائيل تقوم بدور كبير فى إفريقيا ضد المصالح العربية فيها . ويكفى أن نرى أحد مسئولى التخطيط الإسرائيلى مثل « ناومى كازان » رئيس قسم الدراسات الإفريقية بالجامعة العبرية وهو يحدد اتجاهات الاستراتيجية الإسرائيلية الآن فيقول : « إن عودة العلاقات مع افريقيا هى أول وأعظم اهتماماتنا ، ولذلك فإنه من الطبيعى بالنسبة لاسرائيل أن تسعى إلى العودة الآن » ثم يشير إلى أن هناك صراعاً قوياً فى افريقيا بين صورتين لاسرائيل ، صورة إسرائيل القادرة على تحويل الصحارى إلى مزارع منتجة ، وصورة إسرائيل العدوانية التى تساند بالقوة أطماعها التوسعية على حساب حقوق العرب من ناحية وتساعد أنظمة هشة مرفوضة من شعوبها من ناحية، والصعوبة أمام إسرائيل ان تبيع الصورتين معاً فى افريقيا .

واسرائيل تبيع أسلحة بانتظام لست دول فى افريقيا السوداء وتتعامل بغير انتظام مع دول أخرى ، وهذه حقيقة معروفة ومنشورة ، ولاتزال اسرائيل حريصة على دورها القديم بالسيطرة على الدول الافريقية المستقلة حديثاً عن

(*) خرجت حكومة جنوب افريقيا هذا العام (١٩٩٣) من عزلتها وانهت دول العالم ومنها مصر مقاطعتها سياسياً واقتصادياً بعد الاصلاحات السياسية التى خففت بها حكمها العنصرى وفتحت الطريق أمام تطور ديمقراطى محتمل .

طريق خبراء الزراعة والخبراء العسكريين والأطباء، ولاتزال حريصة على فتح أبواب جامعاتها وتدريب أبناء الدول الحديثة التى تفتقر إلى الكوادر الفنية والإدارية ، ويقدر عدد الذين أتموا تعليمهم وتدريبهم فى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بسبعة آلاف دارس يتولون الآن مواقع لها تأثيرها فى دولهم ، وفى وقت من الأوقات ـ قبل ٧٣ ـ كانت إسرائيل تباهى بأن لها ٢٧ سفارة فى إفريقيا أكثر مما للولايات المتحدة نفسها . وكانت مطمئنة إلى أنها بالمقابل ستجد من دول القارة سنداً لها .

وكان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور فى الموقف الإفريقى المتشدد نسبياً تجاه اسرائيل لأنها تضم فى عضويتها دولاً عربية وإسلامية ، ولكن الفترة الأخيرة شهدت تمزقاً عربياً انعكست آثاره فى السياسات العربية فى إفريقيا وظهرت نتائحه فى المنظمة الإفريقية ، ومع التمزق كان هناك دول عربية غنية وعدت بأكثر مما حققت ، ويضاف إلى ذلك أن منظمة الوحدة الإفريقية فقدت بعض تأثيرها وتماسكها والأكثر من ذلك فإن الثقة بالنفس اهتزت فى كثير من الدول الإفريقية نتيجة عوامل كثيرة أهمها القحط ، والجفاف ، والتدهور الاقتصادى، وعدم الاستقرار السياسى . هذه العوامل كلها يبدو أنها ليست واضحة بحجمها الحقيقى أمام كثير من البلاد العربية لتدرك أن الوقت ليس فى صالحها ، وان كل أرض تفقدها الآن فى افريقيا سوف يكون من الصعب عليها أن تستعيدها بعد ذلك .

ولابد أن تتنبه الدول العربية إلى أن إسرائيل فى محاولاتها لإعادة العلاقات مع دول إفريقيا السوداء تلعب بورقة جديدة هى الورقة الليبية بأن تقدم معلومات عن نشاط ليبيا فى إفريقيا التى تتوصل إليها مخابراتها « الموساد » . وتزكى المخاوف الإفريقية بأن ليبيا لها مطامع تهدد استقلال بعض دول القارة . وتبدو إسرائيل متعاطفة مع محاولات الدول الإفريقية لحماية نفسها .

حتى أصبحت هذه المساعدة الإسرائيلية للدول الإفريقية واحدة من أهم الأسلحة الإسرائيلية فى المفاوضات السرية التى تحاول فيها اسرائييل إقناع جميع الدول الإفريقية بإعادة سفرائها إلى تل أبيب ، «والورقة الليبية » ليست الا مجموعة اكاذيب واوهام من صناعة اسرائيل واجهزة اعلامها . ونتيجة لهذا الجهد ترتبط إسرائيل بروابط تجارية وزراعية وعسكرية مع ٢٢ دولة إفريقية يعمل فيها أكثر من ٤ آلاف إسرائيلى فى مجالات مختلفة .

واسرائيل تكرر الآن ما فعلته فى أمريكا اللاتينية ، فهى تقوم بحملة هادئة ، تربط نفسها فيها بدول تواجه تهديدات خارجية « مثل السلفادور » وتكسب الكثير بفضل الخوف الذى تبثه . . وهكذا تساعد اجهزة الاعلام والدبلوماسية الاسرائيلية فيما تسميه « الورقة الليبية » إسرائيل فى تنفيذ مخططها فى إفريقيا .

ونعود إلى الموقف العربى من كل ذلك ، لنرى ماذا يفعل التمزق وغياب الاستراتيجية العربية الموحدة . . لنكرر سؤالاً أصبح تقليدياً حتى يفيق بعض القادة العرب والسؤال هو : هل تعرفون أى أهداف تتحقق وأى خطط تنفذ بسهولة بفضل اختلافاتكم وسهام بعضكم الموجهة إلى البعض الآخر . . ومصيبة أن يكون البعض مدركاً بالضبط الأهداف التى يخدمها !

آخر قرار أصدره الرئيس العراقى صدام حسين يقضى باعتبار مسابقات كرة القدم بين أندية العراق بعد الهزيمة العسكرية والسياسية الساحقة التى منى بها بطولة ذات طابع قومى ، وإطلاق اسم « أم المعارك » عليها ، وإقامتها سنوياً تخليداً لذكرى حرب الخليج ، وتخصيص ١٥٠ ألف دينار عراقى للفريق الفائز بالبطولة فيها . . وقد حرصت وكالات الأنباء على إبراز تصريح نشرته صحيفة «البعث» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم قال فيه عدى ابن الرئيس صدام حسين ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة هناك بأنه قد تقرر بناء استاد جديد فى بغداد بتسع لمائة وخمسين ألف مشاهد . . !

لم تبد الوكالات اهتمامها بهذا الخبر كنوع من التسلية أو التسرية على القراء ، ولكنها اختارت بعناية نموذجاً يمثل التفكير القائم الآن بعد ما جرى من حرب ودمار وما تتناقله البعثات الرسمة والتقارير عن حالة العراق بعد الحرب من جوع يقتل الرجال والأطفال ونقص فى الأدوية الضرورية ، بينما الحاكم مازال يفكر بنفس الطريقة التى كأن يفكر بها قبل وقوع الكارثة وكان شيئاً لم يحدث ، ليس لأنه يعيش فى غيبوبة ، ولكن لأنه يريد أن يفرض على شعبه استمرار الغيبوبة ، ولعل فى الخبر ما يكفى لبناء تصور عن حالة العرب فى ظل الفلسفة السائدة القائمة على تجاهل الواقع والتعامل مع الوهم ، فكل شىء يسير فى تصور أكثر النظم الحاكمة على ما يرام بحمد

الله ، وبفضل القيادة الرشيدة فى كل بلد عربى التى اختارتها العناية الالهية فى الوقت الصحيح لكى تأتى بها لم يأت به الاوائل . . !

لقد تعجل المحللون ـ حتى قبل اندلاع عاصفة الصحراء ـ فتصوروا أن هذه الأزمة التى اهتزت لها الكرة الأرضية وتداعت آثارها على قارات العالم ومراكز القوة فيها، وتحركت فيها جيوش من كل فج عميق ، وأطلقت متفجرات تفوق ضعف ما أطلق فى الحرب العالمية الثانية) . سوف تغير حالة التدهور العربى القائمة ، أو تدفع إلى تغييرات أساسية داخل كل دولة تحقق فيها ديمقراطية حقيقية (بعد أن ظهر إلى أى مدى يمكن أن تدفع نظم الحكم الفردية شعوبها إلى الخراب) . كما تصوروا أن نظاماً عربياً جديداً سوف يولد من المأساة ، وأن جامعة عربية جديدة سوف تظهر إلى الوجود ، وأن فكراً سياسياً واستراتيجياً جديداً سوف يسود العالم العربى يعطى لهذا العالم العربى الضائع كياناً فيه قدر من التماسك والقوة ، ويجعله قادراً على الوقوف على قدميه ، بينما العالم خارجه يتجه بسرعة إلى إعادة تشكيل القوى الفاعلة . . فلن يكون له نصيب بعد ذلك أبداً . .

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وإنما حدث العكس ، فما كادت تنتهى عاصفة الصحراء حتى ألقت كل دولة أبوابها على نفسها ـ أو كادت ـ وظنت أنها أصبحت فى مأمن ، وزال شعور الخطر دون زوال الخطر ذاته ، وساد شعور بأن الارتباط بالنظام الدولى الجديد يعنى الاستسلام له كما يبدو الآن ، والتعامل معه من منطلق العرفان والتفويض ، دون تفكير فى دور يمكن أن يلعبه العالم العربى فى هذا النظام الذى لم يتم تشكيله بعد ، وإنما ظهرت بداياته ، ومازال فى مرحلة التكوين ، بما فيها من انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى بصورته القديمة ، وظهور أوربا الموحدة ١٩٩٢ ، وصعود اليابان من حالة الاكتفاء بالقوة الاقتصادية لتخطو نحو القوة السياسية ، بل

والعسكرية، وعلى المستوى الإقليمى تتحرك إيران وتركيا لاكتساب مواقع قوة جديدة سوف تكون مؤثرة ، وبشكل مباشر ، على العالم العربى ، وحالة غياب الوعى والتماسك فى العالم العربى تعطيهما فرصة نادرة لا تتكرر كثيراً .

قيل قبل اندلاع حرب الخليج أن دور الثروة العربية سوف يختلف ، فتتجه الأموال العربية إلى تنمية المنطقة العربية وتطويرها ، ومساعدتها على تجاوز الأزمات التى تطحنها ، ثم لكى تصبح بعد ذلك قوة اقتصادية معقولة ، وتتغلب على مشكلتى التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وأن الأموال العربية سوف تتجه إلى حيث تتوافر فرص الاستثمار (المواد الأولية ـ الخبرة الفنية ـ العمالة المدربة ـ السوق) ومن خلال هذا التكامل سيصبح للعالم العربى كلمة ، ووزن، ودور ، فى شئونه .

كل شىء توقعناه ـ وتمنيناه ـ حدث عكسه . . لأن العقلية العربية لم تتغير ، ولم تتغير عادات ومناهج التفكير ، ولاتغيرت القيادات أو حتى مساعديها ومستشاريها ـ ولا تغيرت وسائل مواجهة ومعالجة المواقف ، كل شىء بقى على حاله ، والأسوأ من ذلك ـ كما رصد الدكتور مصطفى الفقى فان حرب الخليج نتج عنها انقسام بين التيار الإسلامى فى العالم العربى بين مؤيد لصدام حسين ومعارض له ومن يؤمن بإمكان الحل الوسط . . وانقسام فى العلاقات الثنائية بين دول الخليج حول ترتيبات الأمن فيها وهل تشارك فيها إيران أو لا ، وإلى أى مدى تترك للولايات المتحدة ؟ ووصل الانقسام حتى بين أفراد الأسرة الواحدة داخل البلد العربى الواحد .

فإذا أضفنا إلى ذلك آثار أزمة الخليج على الشعوب العربية ـ اقتصادياً وسياسياً وسيكولوجياً ، وآثار اختفاء قوة عسكرية عربية وأثره فى موازين القوى الإقليمية . مهما يقال ـ فقد كانت قوة العراق العسكرية توضع ضمن

حسابات المنطقة وتوازناتها . ولم يعد أمام العرب إلا أن يتمسكوا بطوق النجاة الأخير قبل أن يجرفهم الطوفان ، وطوق النجاة الآن ـ على حد تعبير الدكتور مصطفى الفقى ـ هو « علاج متميز » لايعتمد على الشعارات ، لأن الجماهير العربية لم تعد تؤمن بجدوى الشعارات ، ولكن لابد من جراحة ناجحة ، لانتزاع المرارة التى ترسبت فى أعماق الشعوب العربية بعد أن كانت تقتصر على الحكام العرب فقط ، ولتكن البداية باقامة حوار بين الجماهير العربية للخروج من الأزمات الراهنة واستعادة الثقة العربية ـ العربية المفقودة .

وأضيف : لابد أيضاً من « عمل » سريع لاستعادة الثقة بالنفس وهى ثقة مفقودة الآن وليس سهلا استعادتها . أقول « عمل » لأن استعادة الثقة لن تتم بمزيد من الكلام . !

فإن لم يفعل العرب ، ما تفرضه عليهم ضرورات هذه اللحظة التاريخية ، فليتبوأوا مقعدهم المناسب ، بين شراذم وبقايا البشر ، وإن كان الأمل مازال قائماً فى ألا يكون هذا هو المصير ، وألا يكون عرب ١٩٩٤ هم عرب ١٩٩٢ وهم عرب ١٩٩١ وعرب ١٩٩٠ . . الخ !

تطبيع العلاقات العربية !

هل يمكن أن يأتى يوم ـ يعيشه جيلنا ـ تعود فيه المياه العربية إلى مجاريها، ونستأنف فيه ما انقطع بسبب غزو العراق للكويت بما تركه من آثار ؟

حتى لو أخذنا بوجهة نظر المتشائمين . فإن هذا ليس مستحيلاً إذا توافرت له شروطه بتغليب العقل والمصلحة القومية العليا على المدى البعيد ، والاستجابة دون إبطاء أو مكابرة لضرورات تفرض نفسها الآن وتحدد صورة المستقبل . . ولو أخذنا بوجهة نظر أشد المتفائلين فإن لحظة غزو العراق للكويت هى لحظة خطأ تاريخى كبير لايمكن العبور عليها ببساطة ، لأن كل شىء بعد الغزو ـ لو عاد ـ فسوف يعود مختلفاً ، ولن يكون شىء فى العالم العربى كما كان أبداً . . والأمر كله يتوقف على مدى الإستعداد العربى للاستفادة من هذه التجربة المرة .

لقد كان العرب فى الخمسينات يحلمون بتحقيق الوحدة العربية الكاملة الشاملة ، وكان الخيال العربى يجمح إلى تصور امكان ـ بل حتمية ـ قيام دولة « من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر » ، لكن الانتصار الذى حققته وحدة مصر وسوريا وما أعقبه من الإنكسار بالإنفصال جعل الحلم العربى يتراجع خطوة ويقنع بالمطالبة بتحقيق «وحدة الهدف » بين الدول العربية ، ثم تبين أن الأهداف لايمكن أن تتطابق فى هذه المرحلة ، فتراجع الحلم خطوة أخرى ـ فى منتصف الستينات ـ واكتفى بالمطالبة بتحقيق « وحدة

الصف العربى » و«الاختلاف فى إطار الاتفاق ». لكن زوابع السبعينات جاءت بأقوى مما كان متوقعاً ، وأوشكت أن تعصف بالحلم كله . . فلم يتبق منه إلا بعض كتابات وشعارات واشعار . . إلى أن جاءت الثمانينات بروح جديدة . . هادئة وعقلانية وموضوعية . . واقعية وعملية . . ترعى الحلم بقدر ماهو ممكن فى الظروف الحاضرة ، لاتغرق فى الخيال السياسى بل على العكس تحرص أشد الحرص على أن تعيش فى يقظة الواقع ، وبدأت مصر قيادة هذه المرحلة فلم تعد تطلب إلا الممكن ، وتعمل بكل قوتها على فتح الطريق نحو «إزالة الخلافات العربية » ثم «التفاهم العربى» ثم «التقارب العربى » خطوة خطوة ، إلى أن جاء الزلزال العراقى فلم يبق من الحلم إلا أن نسعى إلى « إزالة العدوان العربى » و «إعادة ما أخذ بالقوة » . . وتحقيق ضمانات لعدم العدوان العربى ـ العربى، وحسن الجوار . . ثم البحث عن إمكان تطبيع العلاقات العربية ـ العربية . . كم خطوة تراجعنا . . وكم خسرنا ؟

بصرف النظر عمن المنتصر ومن المهزوم ، لقد تأثرت الفكرة العربية ذاتها ولم يعد العالم العربى اليوم كما كان يوم أول أغسطس ١٩٩١ ، قبل الغزو بساعات . . فقد أصاب الزلزال فيما أصاب النظام العربى القائم . . مجلس التعاون العربى ، ومجلس التعاون الخليجي ، والجامعة العربية ، ومنظمات التعاون العربى . . كل ذلك بضربة واحدة والثقة فى مصداقية الشعارات والأنظمة الوحدوية وبذرت الشك ، وجعلت العقل العربى يدرك إلى أى مدى كانت الهوة واسعة بين القول والفعل ، على المستوى السياسى والاستراتيجى .

● ● ●

استفادت الولايات المتحدة بأن وجدت الفرصة للتدخل بقوة وبشكل مباشر وبدعوة شبه اجماعية من دول المنطقة ، وأصبحت لاتحتاج بعد ذلك إلى دعوة فى أى شأن من الشئون العربية فى المستقبل . ونجحت فى ظل الظروف الدولية الجديدة فى تحييد الاتحاد السوفيتى الذى كان ـ تقليدياً ـ يساند الجانب الآخر ، ولأول مرة يشارك الاتحاد السوفيتى فى إدانة الغزو العراقى ، دون أن يضع فى اعتباره مسألة الدول الثورية والدول الرجعية التى ملأت الهواء السنوات طوال، ولايعترض على فرض العقوبات الاقتصادية عليه ، ويعلن منذ الدقيقة الأولى حظر تصدير السلاح إليه . . كما نجحت أمريكا فى حشد أوروبا معها ، حتى سويسرا اتخذت لأول مرة قراراً بمقاطعة دولة اقتصادياً وفرض عقوبات عليها . . وبذلك أظهر الغزو حقيقة أن أمريكا لم تعد زعيمة « العالم الحر » بل « زعيمة العالم » . . خاصة بعد ان شارك الاتحاد السوفييتى بسفنه الحربية فى حصار العراق بحريا ومقاطعته اقتصاديا . ولم يعد أحد ينازعها فى حقها فى التعامل بما تراه لحماية مصالحها فى المنطقة ، وفوق ذلك فقد أسقطت الأحداث التقسيم الذى كان يروج له البعض بين «دول ثورية » و « دول رجعية ». وجاء التوتر الجديد ليعفى أمريكا ولو مؤقتاً من الضغوط العربية عليها للتأثير على إسرائيل كى تتحرك فى اتجاه حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط . . وأصبحت القضية مؤجلة إلى ما بعد « إزالة آثار العدوان العراقى » وبعدها يمكن الكلام عن إزالة أى عدوان آخر .

واستفادت إسرائيل . . بدون أن تدفع الثمن فقد تحقق أحد أهدافها بشغل العرب بخلافات داخلية تلهيهم عن قضيتهم معها . وحصلت على فرصة ذهبية لايقاف الحديث عن مؤتمر دولى للسلام أو مستقبل القدس والضفة وغزة والجولان ، وتحولت الأضواء التى كانت مسلطة على ممارستها

غير الإنسانية لقمع ثورة الشعب الفلسطينى وبدأت الإنثفاضة مرحلة جديدة وهى معزولة عن سندها العربى لانشغال العرب بالحريق الجديد الذى شب فى قلب دارهم ! وقد تجد فى تأزم المواقف فرصتها لتحقيق جانب من أطماعها التى كانت تتحين لها الوقت المناسب ! .

● ● ●

ومن الذى خسر ؟

ليس الكويت وحده الذى خسر . فقد خسر العراق أكثر، وخسر العرب جميعاً . . سوف تضيع من أعمارهم سنوات أخرى لإعادة بناء ماتهدم (سياسياً وسيكولوجياً فى المقام الأول) . . فتظهر ردود الفعل بسيادة النظرية الرافضة للعروبة والوحدة ، لتقول لنا أن هذه الأحداث أثبتت من جديد أن تأثير الماضى ، بخلافاته وأطماعه ، مازال حياً يقود الحاضر ويوجهه . .

وأن التطور الشكلى الذى حدث فى العالم العربى خلال العقود الثلاثة الماضية لم يغير من الروح القبلية القديمة وأن تحقيق ديمقراطية السلطة السياسية مازال يحتاج وقتاً طويلاً ، وأن الوعى القومى العربى ليس إلا انفعالاً وفوران مشاعر لا يقوم على أساس حقيقى وليس مستوعباً للمفاهيم الحديثة للدولة ، ولذلك فسوف يجدون الفرصة مناسبة للقول بأن المقارنة بين ما يجرى فى بناء وحدة أوروبا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وما يجرى فى العالم العربى من حديث عن الوحدة مقارنة تفتقد عناصر التشابه أو التقارب ومازال البون شاسعاً ، فرغم ما بين دول أوروبا من اختلافات فى اللغة ، والمذاهب الدينية ، والأصول العرقية ، فإن عملية الوحدة محورها قيام الحضارة الأوروبية على العقل والعلم والمصالح ، ووحدة العقل ونضجه هو الاساس اللازم لكل وحدة بين الشعوب . وان ما يبدو فى العالم العربى من

مظاهر الوحدة جوهره الحضارة العربية القائمة على الأدب والبلاغة وقياس الأشباه والنظائر دون التطلع إلى الإبتكار أو التجديد . . هذه عقلية وتلك عقلية أخرى . . هذه عقلية تفعل وتلك عقلية تنشد الشعر وتغنى .

مثل هذه النظرية القائمة على مغالطات لا حصر لها بدأت تجد من يروج لها منذ الآن وسوف يزداد أنصارها مستغلين الأجواء النفسية والسياسية للغزو العراقى .

ومع ذلك فإن عناصر الأمل فى الموقف ليست قلية . من الناحية النظرية فإن المشروع الوحدوى فى المنطقة العربية سوف يصمد دائماً ولن يموت أبداً رغم ما وجه إليه من ضربات كانت كفيلة بقتله ، من الممكن تحت تأثير الظروف الجديدة ، أن يتراجع خطوة ، لكنه باق دائماً ، وليس صحيحاً ما يقال من أنه أصبح هناك قانون كونى كلما صفت الأجواء العربية تحرك من داخلها من يعكرها ، أو كلما أقيمت مرحلة من التنسيق بين العرب تهدمت، وأعيد الحال إلى ما كان عليه ، أو أنه كلما ازداد العرب عدداً وسلاحاً تفجرت فى داخلهم قنابل موقوتة لتحولهم إلى شظايا وتجعل كثرة عددهم وبالاً عليهم بدلاً من أن تكون مصدر قوة . . مثل هذه المقولات التى تتردد تنطوى على سوء القصد والرغبة فى غزو العقل العربى . . لهزيمة الفكرة العربية من أساسها . . وليس فى ذلك ما يحقق مصلحة للعرب مجتمعين . أو لأى دولة عربية منفردة على الإطلاق .

من حق البعض أن يقول أن الثروة العربية لم توظف للنهوض بالعالم العربى ككل ، وأن الذين كانت فى أيديهم الفرصة أضاعوها ، ففى خلال عشرين عاماً شهدت المنطقة العربية تغيرات هائلة لم تشهد مثلها فى أى فترة مماثلة فى التاريخ . . فقد تضاعف عدد السكان . . وازداد عدد المدارس والجامعات أربع مرات . . وتضاعف مستوى الدخول مرتين . . وعدد

أجهزة الراديو عشر مرات ، والتليفزيون عشرين مرة . . وانفجرت فى المنطقة أربع حروب ، وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربى ثلاثين مرة . وزادت أرصدة بعض الأقطار فى الخارج أربعين مرة، ومع كل ذلك فإن نصف الأطفال العرب مهددون بالمرض والمجاعة، بما يعنى أن سنوات ترديد الشعار لم تحقق انجازات حقيقية . . وهذا يطرح مسألة إعادة النظر فى دور ومسئولية الدول العربية الغنية بشكل مختلف وعلى أسس جديدة .

هذه مسألة تستحق البحث ، ولكن ليس وقتها ، وسط النار والخطر . . يسبقها بالقطع قضية : هل يستطيع العرب « انقاذ ما يمكن انقاذه الآن » ؟

نعم يستطيعون ومهما تكن الصورة قاتمة والاحتمالات خطرة ، فأمام «العودة إلى الصواب » طريق مفتوح دائماً .

انقاذ الكويت هو الهدف الآن .

لكن ـ بعده ـ يجب ألا يتأخر كثيراً هدف انقاذ الضفة، والجولان والقدس، وشعب فلسطين الذى يواجه السحق بالدبابات والقنابل الإسرائيلية .

وفى كل الأحوال يجب أن نقاوم عناصر اليأس، ولانسمح بأن ينتهز أعداء العرب الفرصة ليدسوا السم، ويقتلوا حلم الوحدة العربية الذى قد يتأخر تحقيقه ، فلا يكون اليوم ، ولا غدا ، ولا بعد غد ، ولكنه سيتحقق ـ بالقطع واليقين ـ حين يأتى جيل من العرب يستحق أن يعيشه كواقع ، ويقدر على تحقيقه بإخلاص وجهد حقيقيين . . هذا الجيل سوف يأتى . . بكل تأكيد ـ فلنفعل من أجله خيراً يذكرنا به أو لنصمت . . ولا نضع فى طريقه مزيداً من العراقيل .

فى كل أزمة يمر بها الوطن العربى نكتشف بعد البحث والتحليل أن أسبابها مهما تعددت تكمن وراءها حقيقة واحدة هى ما نسميه «أزمة العقل العربى» ، تستوى فى ذلك الأزمات المستجدة بعد غزو الكويت وحرب الصحراء وتدمير العراق التى يتحمل صدام حسين ـ تاريخنا ـ أوزار نتائجها التى أدت بالعالم العربى إلى التراجع خطوات كثيرة إلى الوراء ، وخطوات التراجع الأخرى المحتملة . وندعو الله ان يقف عقلاء الأمة ونخبة مثقفيها وسياسيها لتدارك الأمر وإيقاف حركة السير إلى الخلف .

أن أزمة العقل العربى ليست أزمة جديدة ، ولكنها قائمة منذ زمن ، وان كان العرب على عادتهم هونوا من شأنها ، ثم تجاهلوها ، ثم انكروها ، إلى أن أفاقوا على نتائجها التى تمثل كارثة بحق . وهذه الأزمة لها صور وعناصر متعددة ، تفيدنا كثيراً لفهمها ، أن نقرأ ما توصل إليه مفكرنا الاجتماعى ـ الثقافى السيد يسين فى أحدث كتبه الذى اختار عنواناً له « الوعى القومى المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية ، لنرى أننا بازاء موضوع كبير يتعلق بالمستقبل العربى كله .

أنه يفتح عيوننا إلى آثار انهيار الاتحاد السوفيتى على العالم العربى، وهو موضوع بالغ الأهمية، فالعالم العربى لم يعرف أبداً تطبيقاً حقيقياً للاشتراكية فى أى فترة ، إلا أنه تأثر بالأفكار التى سادت فى البلاد الاشتراكية ، وأدى

ذلك إلى أن عاش العقل العربى فى ظل ثلاث أساطير سياسية : الإسطورة الأولى هى إمكان قيام ثورة بغير ديمقراطية ، والإسطورة الثانية هى إمكان تطبيق اشتراكية بغير مشاركة شعبية ، والأسطورة الثالثة هى إمكان تحقيق الوحدة العربية بالقوة ولو ضد إرادة الشعب المراد ضمه فى إطار الوحدة (تجسيد ذلك ظهر فى محاولة اغتصاب صدام حسين للكويت) وفى ظل هذه الأساطير قامت نظم سلطوية على أساس القمع ، ومحو التعددية السياسية ، وتدمير الحريات العامة ، ومحو المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والنقابات ، واخضاعها للسلطة السياسية ، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية ، ومحو دولة القانون ، وتأسيس الدولة البوليسية ، وإقامة الهيمنة السياسية لتنظيم سياسى واحد يدعى المعرفة المطلقة بالحقيقة ، ويحتكرها ، ولايقبل أى معارضة لسياساته ، وكل ذلم يتم تحت شعار «تحديث المجتمع » .

وبعض أسباب أزمة العقل العربى ترجع - كما توصل بحث سيد يسين - إلى أن القرارات فى العالم العربى تنفرد بها نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية لاتخضع لرقابة شعبية ، وأن القمع حول أهل المنطقة من مواطنين إلى رعايا ، وعندما حاولت بعض النظم تحسين صورتها أمام قيادة النظام العالمى الجديد أخذت بنوع من التعددية السياسية المقيدة ، وسمحت للقوى السياسية بالتعبير عن نفسها تعبيراً محدوداً ، فى ظل قيود سياسية وإدارية . . بينما تحولت نظم أخرى إلى « مجتمعات مقفلة » لا يسمح فيها للتطور الاجتماعى ولو بقدر محدود .

أزمة العقل العربى نشأت نتيجة الرضوخ والقهر لتقبل المتناقضات التى يستحيل عقلاً أن تجتمع فى عقل واحد والعيش معها على أنها من مسلمات العقول السوية ، مثل التناقض بين إطلاق الحرية السياسية وممارسة القمع

السياسى ، والتناقض بين « الحقائق » كما يقدمها الإعلام الرسمى و «الحقائق » كما هى فى الواقع، وكما يعرفها العالم ويتسرب بعضها إلى العالم العربى بفعل ثورة الاتصال، وكذلك والتناقض بين توجيهات أهل السياسة وأهل الفكر ورضوخ الطرف الثانى لنزعة التسلط المستند إلى القوة من الطرف الأول مع تصوير الأمر على أنه الصورة المثلى للتوافق والتكيف النافع لصالح الأمة ، ثم التناقض بين ثورة العلوم الحديثة وانطلاق الحضارة الغربية إلى آفاق يعجز العقل العربى عن ملاحقتها والمشاركة فى انجازاتها ، وبين موقف العجز والشعور بالنقص بادعاء ان كل ماهو حديث من أمور العلم والحضارة كفر صريح مرفوض من الله والناس .

أزمة العقل العربى أنه يعايش ـ فى المجال السياسى ـ صيغة الدولة السلطوية فى محاولتها للتجديد تحت ضغط المعارضة وضغوط النظام العالمى عليه دون تصور واضح للمستقبل . كما يعايش ـ فى المجال الإقتصادى ـ حيرة بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق . هذا العقل يكون مرغماً على قبول مالا يمكن قبوله ومضطراً لابداء الرضا بتغييرات جزئية لا تحقق حلم اعادة البناء أو اللحاق بالعصر . . ثم أنه يعايش تناقضات أخرى على جبهة أصحاب المشروع الإسلامى الذى يبدو مذبذبا بين اتجاهين : قبول التعددية السياسية ودخول الانتخابات مادامت هى وسيلة تمكنه من تحقيق هدفه بالوصول إلى السلطة ، ورفض التعددية السياسية واتباع سبل العنف واستخدام القوة لقلب نظام الدولة واشاعة الارهاب والخوف فى المجتمع ، حين يرى أن الانتخابات لن تحقق هدفه. بل أن العقل العربى يعايش ـ أيضاً ـ صيغة المشروع الماركسى وهو مشروع منذ بدايته مأزوم ومنعزل عن الجماهير .

يعايش العقل العربى أيضاً تناقضات على مستوى آخر لا يقل خطورة

عن المستوى السياسى والاقتصادى والحضارى ، يتمثل أولاً فى الأزمة القائمة بين المثقفين العرب، الذين يفترض فيهم أنهم انصار العقل وأصحاب الدعوة إلى إعلاء شأنه وتخليصه من تناقضاته ، والأزمة قائمة ثانياً داخل مجتمع المثقفين أنفسهم بتحولهم إلى قبائل متصارعة لا ترضى بغير اسالة دماء بعضها البعض أنهاراً ، وتوجيه سهام الطعن فى الشرف والوطنية قبل فحص بقية الاتهامات . . كما أن الأزمة قائمة ثالثاً بين المثقفين العرب والجماهير ، بحيث أصبحت أبرز صورة فى العالم العربى الآن هى صورة المثقف المنعزل ، أما من باب التعالى الفكرى ، أو بسبب العجز عن التواصل مع الجماهير ، أو نتيجة الخوف من مشاعر الجماهير الجارفة فى بعض الأحيان ، أو صورة المثقف الذى يقفز من ساحته إلى ساحة أعدائه وينقلب إلى قائد من قادتهم، ليحارب من كانوا بالأمس رفقاء السلاح . . ولعل القائمة ستطول إذا تذكرنا أسماء المثقفين الذين سجلوا تاريخ حياتهم مناضلين من أجل الماركسية المادية الملحدة ثم انقلبوا فى لحظة إلى طليعة للتيار الإسلامى ، هل فعلوا ذلك عن قناعة ، أو هدى جاءهم من الله ونوراً أضاء بصيرتهم ، أم لمجرد مجاراة التيار السائد جماهيرياً ؟ الله أعلم ! ومثلهم بعض المثقفين الذين سجلوا صفحة تاريخهم كلها مناضلين عن الحريات وحق الشعوب فى الاختيار ثم انقلبوا فى لحظة مدافعين عن جرائم من أمثال جريمة صدام حسين بحجج مضحكة أجهدوا أنفسهم فى حشدها كان أكثرها اثارة للسخرية ما عقدوه من مقارنة بين صدام حسين وبسمارك محقق الوحدة الألمانية بالقوة (!) .

هكذا تبدو أزمة الثقافة والمثقفين ، منعكسة فى تناقضات جعلت العقل العربى فى حالة من التشوش ، واللامنطقية ، بحيث أصبح يقبل القضية ونقيضها دون ان يرى فى ذلك ما يستحق القلق ، ويبدو اننا على ابواب

مرحلة من «السوفسطائية الجديدة» ، ولعلنا نذكر ان السوفسطائيين - قبل سقراط - كانوا يقودون العقل اليونانى فى متاهات غريبة ، ويستخدمون براعتهم الفائقة فى الاقناع وتقديم البراهين بحيث يقنعون العامة بان الشىء ابيض واسود فى نفس الوقت ، وانه خطأ وصواب ، وانه خير وشر . . وكادت براعتهم وسوء استخدام ذكائهم وثقافتهم ان تؤدى إلى كارثة . . لولا ظهور سقراط . !

أين أزمة العقل العربى ؟

من بين الأزمات التى يزخر بها عالمنا العربى لابد أن تلقى أزمة العقل العربى حقها من الإهتمام ، بل وتكون لها الأولوية ، بعد أن وصلت إلى حالة لايمكن السكوت عليها ، وقد سكتنا أكثر مما يجب . . فما وصلنا إليه من ارتفاع أصوات المدافعين عن حالة التخلف الثقافى والحضارى القائمة ، وتصدر الداعين إلى حل مشاكل الحاضر بمناهج وفكر الماضى، وتزايد حصار الاتهامات لكل من يحاول إشعال شمعة للتنوير باتهامات جاهزة تبدأ بتهمة الخيانة التى أصبحت أقرب وأسهل اتهام يمكن أن يقذف به كل عربى كل عربى آخر . .

لم يعد ممكناً أن يسكت قادة الفكر المستنير على ما يجرى من عمليات فك، وإعادة تركيب العقل العربى على أسس تكرس التخلف ، وتعمق الخرافة ، وتتنكر العلم ، وترفض التطور ، ولا عاد ممكناً أن تبقى مناهج التفكير التى صاغها العرب العظام منذ مئات السنين حاكمة لعرب يعيشون فى عصر الذرة، وغزو الفضاء، والكمبيوتر، والهندسة الوراثية بداية اليقظة ، أو النهضة ، التى يحلم بها العرب. ولن تكون هذه النهضة إلا بتغيير الحالة الراهنة من الركود العقلى ، والخروج من عالم الجن والسحر والخرافة إلى عالم العلوم الرياضية والفيزيائية الحديثة ، والدخول فى معامل الكيمياء الحيوية والالكترونيات والهندسة الوراثية ، ومعايشة التكنولوجيا الحديثة لا

كمستهلكين لها كما يتلهى العرب الآن بمشاهدة التليفزيون واستخدام الأجهزة الالكترونية ، والعاب الكمبيوتر، بل كمنتجين لهذه التكنولوجيا ومشاركين فى انجازاتها .

هذه المسألة ليست سهلة ، ليس لأننا نحتاج إلى جيوش من العلماء ومئات المعامل والأجهزة وحركة شاملة للترجمة . . و . . و . . بل لأن العقل العربى ذاته لم يصل إلى الدرجة التى تجعله مستعداً لدخول هذه المرحلة . .

أين تكمن الأزمة ؟

هناك اجتهادات يمكن البدء بها والبناء عليها ، وفى كتاب جديد للدكتور فؤاد زكريا يسعى إلى تشخيص « محنة العقل العربى » فى ظواهر محددة ، وإن كان ما يعنيه منها أن يرى ما كشفت عنه كارثة غزو صدام حسين للكويت ليستخلص منها ما سببته من اختلال فى البناء السياسى العربى فى مجمله ، واختلال لايقل فداحة فى الوعى العربى . المظهر الأول للاختلال الفكرى والذهنى كما يرصده هو الخلط بين الأسباب والنتائج ، ومعها إساءة استغلال آفة النسيان فى العقل العربى وتمجيد الماضى، وتعود معالجة الأمور بطريقة مفككة ، والانفعال دائماً مع أحداث اللحظة السابقة، ثم رؤية الأحداث منفصلة دون رؤية ما يربط بينها من خطوط سببية غير مرئية ، ناهيك عن عادات عقلية أخرى أصبحت من لوازم الحياة العربية اليومية مثل : المغالطة ، ونظرية « انسوا الأسباب وركزوا جهودكم على مواجهة خطر النتائج ، ومبدأ « عفا الله عما سلف » . . وكل جريمة ارتكبت أمس أو ترتكب اليوم دخلت أو ستدخل غداً فى باب « ما سلف » وإذن فكل جريمة تمر بلا عقاب ، وكل خطأ يذهب إلى النسيان دون حساب حتى لمجرد الاستفادة بدروسه . .

هذه المجموعة من العادات العقلية العربية السائدة مسئولة مسئولية مباشرة عن الكوارث والأزمات والمشاكل التى تغرق فيها المنطقة . . ولاتقل عنها أهمية مجموعة أخرى تدخل فيها سجله الدكتور فؤاد زكريا تحت عنوان «عدم الاكتراث بحقوق المواطن وكرامته » على الرغم من كثرة ما تردده أجهزة الإعلام عن احترام حقوق الإنسان فى الوطن العربى، فإن الأحداث ـ الكبرى والصغرى على السواء ـ تكشف أن التمسك بمبدأ كرامة المواطن ليس متأصلاً فى الوطن العربى ،ليس فقط على مستوى السياسيين ، بل وفى نفوس قطاع من المثقفين : بعضهم مستعد فى قرارة نفسه للتنازل عنه عند أول اختبار حقيقى ، وبعضهم الآخر مستعد لتقديم مبررات قوية للاقناع بعدم جدواه فى هذه المرحلة ، كما كان غير مجد فى المرحلة السابقة، وكما سيكون كذلك فى كل مرحلة قادمة ، ولديهم من البراعة اللغوية ما يفوق ألاعيب الحواة للاقناع بذلك وأكثر منه ، كما أن لديهم من القدرة على قلب الحقائق أسلحة مجربة تصيب هذا الهدف فى مقتل !

ثم ان ما رصده الدكتور فؤاد زكريا من أن الحكم المطلق الذى يسخر أجهزة الدولة لتمجيد فرد إنما يفسد الحاكم والمحكوم معاً . يولد لدى الحاكم اعتقاداً بعصمته من الخطأ ، ويقربه من أن يكون إلهاً أو نصف إله ـ بحسب الأحوال ـ ويضاعف من فداحة الأخطاء التى يقع فيها هو ونظامه نتيجة اتخاذ القرارات الفردية ولا يجرؤ أحد على مناقشتها . . وإضراره على المحكومين أفدح ، لأن الدولة فى مثل هذا النظام تضم رجلاً واحداً فقط ، وكل من حوله فئران مذعورون ، وكل فأر من هؤلاء يتحول إلى أسد تجاه من هم دونه فى المرتبة، ويحولهم إلى فئران بالقياس إليه . . هذا المبدأ ينطبق على صدام حسين وعلى غيره ، وينطبق على وزير إعلامه الذى فصل جميع رؤساء تحرير الصحف فى لحظة واحدة ، وعلى غيره ، وهذا الموضوع يحتاج

إلى دراسة مستقلة عن مدى التشوه العقلى والنفسى الذى يصيب مجتمعاً اتخذ تنظيمه الهيكلى هذا الشكل الممسوخ من أشكال النظم السياسية . .

نحتاج إلى دراسة خاصة مطولة وعميقة عما فعله بعض المثقفين بدفاعهم عن جريمة صدام حسين وقولهم فى تبريرها ان حركة التاريخ لاتقف عند الجزئيات ، وأنه من الخطأ إصدار حكم بالإدانة الأخلاقية على حاكم يرتكب أخطاء جزئية خلال تغييره لمجرى التاريخ تغييراً حاسماً ، فإن فى هذه الفكرة الخبيثة وامثالها خطورة بالغة على العقل العربى ، وعلى الحياة العربية ، وعلى المواطن العربى . . لأن أى تغيير فى مجرى التاريخ إذا لم يؤد ـ فى كل لحظة وكل مرحلة ـ إلى مزيد من الكرامة لكل إنسان فى المجتمع ـ فلن يكون لأى انجاز تاريخى معنى ، وما قيمة أن يرتفع مجتمع ويسقط أبناؤه ، وتتهاوى مؤسساته ، وتشوه عقول مثقفيه . . ؟ .

أما المجموعة الثالثة من مظاهر الخلل فى العقل العربى فتدخل تحت عنوان : « إثارة القضايا الكبرى فى غير توقيتها » مثال ذلك المغالطات التى روجوا لها بربط جريمة صدام حسين بتحرير فلسطين ـ أو بتحقيق الوحدة من حيث المبدأ . وقد أصاب الدكتور فؤاد زكريا فى تطبيق مظاهر أزمة العقل العربى على جريمة صدام حسين ، لكن الموضوع أكبر ، وما كارثة الكويت إلا واحدة من نتائج هذه الأزمة معها نتائج أخرى ، وسوف تأتى بعدها ما يماثلها أو يغايرها فى المظهر لكنه من نفس الفصيلة . . ومن المهم مع انشغالنا باللحظة ، وبالحدث الواقع ، وبالأخطار المحدقة ، أن نمد أبصارنا أبعد من لحظة الزمان الراهن ، ونقطة المكان الضيق ، ونوسع دائرة بحثنا إلى ماهو أشمل لإعادة بناء العقل العربى على أسس جديدة ، وهذا دور يحتاج إلى المفكرين الذين خرجوا من تحت عباءة الدكتور زكى نجيب محمود ومن أمثال الدكتور فؤاد زكريا وغيرهما من رواد التنوير . . وهذا ما

فعله مفكرو الحضارات الكبرى . . فالفكر هو البداية لكل نهضة ولا بداية بغيره ، وبناء العقل العربى على أسس تضمن سلامته وحيويته، ضمان التقدم، والتحرر، والكرامة . . ولا ضمان غيره .

مفاجآت التاريخ .. !

ليس هناك أسوأ مما يحدث على ساحة الفكر العربى من تفسير التحول التاريخى الكبير الذى يعيشه العالم الآن على أنه سلسلة من المفاجآت والأحداث غير المتوقعة ، ليكرس فى العقل العربى أكبر عيوبه ، وهى عدم القدرة على ربط النتائج بمقدماتها ، والأحداث بأسبابها ، ورصد التغيير منذ بدايته ، ورؤية عوامل الحاضر التى تصنع صورة المستقبل .

وعلى سبيل المثال كم بدت المفاجآت مذهلة أصابت العقل العربى بما يشبه الشلل حين توالت الأحداث الكبرى التى تمهد لعالم القرن الحادى والعشرين ، ويعاد بها فك وتركيب ومراجعة المبادىء والعقائد والنظريات التى اتخذت شرعية وقداسة بأكبر مما كان ينبغى لها . . وسقط حكام كانوا ـ فى الظاهر ـ يمسكون برقاب البلاد والعباد : مانجستو فى أثيوبيا ، سياد برى فى الصومال ، موسى تراورى فى مالى ، ثم جاء قطار المفاجآت ليمزق دولة كانت تبدو متماسكة فى يوجوسلافيا . ومن ناحية أخرى ظهرت حلول فجائية لمشكلات مزمنة ! كانت شديدة التعقيد ومستحيلة الحل فى الظاهر، ثم فجأة انفرج الموقف فى لحظة ، كأن يداً خفية كانت تمسك بخيوط العرائس على مسرح الأحداث قد توقفت فى لحظة ، فوجدت مشكلة كمبوديا حلاً بعد ١٣ عاماً من القتال ، واتفقت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بعد العداوة التى سالت فيها دماء بلا حساب ، ثم كانت أكبر

المفاجآت اجتياح صدام حسين للكويت ، ثم الحدث الأكبر : اختفاء امبراطورية عظمى كانت تهدد بقوتها وتقدم مساعداتها وتتسع بنفوذها فأصبحت تطلب مساعدات غذائية وتوقع معاهدات دفاع مشترك مع اعدائها التقليديين وتطلب الإنضمام إلى حلفهم ! . . ثم أخيراً ان يقف ياسر عرفات ليمد يده إلى اسحاق رابين ويصفق كلينتون لمشهد المصافحة والتوقيع على وثيقة لانهاء حروب نصف قرن تقريباً . . !

مع أنه لم تكن هناك مفاجأة في كل ذلك أو فى غيره من احداث التاريخ . . فلكل حدث اسبابه التى ادت إليه ، وجعلته ممكناً بعد ان كان مستحيلاً فى غياب هذه الاسباب ، فعدوان صدام حسين على الكويت ـ واحتمالات العدوان على غيرها أيضاً ـ كان احتمالاً ممكناً وكان هناك من يرصد خطواته على هذا الطريق ، وربما ساعده عليه ، منذ بدأ فى تبديد ثروة بلاده ، والدخول فى حرب مع إيران بلا قضية ، وحشده للتأييد العربى لسياساته ، بالضغط والتهديد ، وتصاعد جنون العظمة فى شخصيته ، وتكديسه أسلحة تفوق متطلبات جيشه وأهدافه المعلنة ، وتزايد قدرته على قلب الحقائق . . ألم يكن ذلك كله نذيراً بأن ثمة خطراً سيكون انفجاره فى النقطة الضعيفة من بين الاحتمالات الممكنة ؟

ومفاجآت افريقيا : ألم يكن ملحوظاً تصاعد السخط الشعبى ـ الخفى أو المكتوم ـ فيها . . وشعوب إفريقيا ككل الشعوب ، مهما صبرت فإن لصبرها حدوداً . . وزوال الاتحاد السوفيتى كإمبراطورية لم يكن فيه سبب للدهشة غير سرعة الأحداث ، وصياغة سيناريو الإنهيار ، وبراعة الإخراج وبخاصة الفصل الأخير والإنقلاب وعزل جورباتشوف ، ثم تصفية الانقلابيين المتشددين من الحرس القديم للنظام الشيوعى ، وبعدها التخلص من جورباتشوف نفسه ، وغداً تنتهى مرحلة يلتسين .

أما المحطة النهائية فلم يصل إليها قطار الأحداث بعد .

لم يكن مجهولاً أن الإتحاد السوفيتي ـ ككيان سياسى ـ يحمل فى داخله عوامل انهياره . وقد نبه الرئيس الأمريكى السابق نيكسون فى كتابه «نصر بلا حرب » أن أمريكا سوف تحقق انتصارها التاريخى على الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية بلا حرب لأنه « تأتى على الأمم أوقات يجب عليها أن تختار فيها بين الايديولوجية والبقاء ، أى أن سياسة الضغط ودفع الاتحاد السوفيتى إلى التدهور الاقتصادى كفيل بالوصول به إلى أن يبيع كل شىء بما فى ذلك عقائده ومصادر قوته !

وتحقق ما قاله نيكسون بفارق واحد فى التوقيت ، فقد توقع ان يحدث « الانهيار العظيم » قبيل نهاية القرن الحالى ـ وبالتحديد عام ١٩٩١ لكن تصاعد الأزمة الاقتصادية ازداد نتيجة ازدياد قادتها فى إخفاء حجمها عن الشعب ، إلى أن أفلت الزمام ، ولم يضع نيكسون فى حساباته أن أمريكا سيكون على رأسها رجل مثل بوش الذى أثبت أنه أبرع من يحرك العوامل الدولية ويدفعها فى اتجاه تحقيق استراتيجية ، بدقة بالغة ، وبنسبة خطا تساوى «صفرا» ويعرف كيف يجرى جراحات « نظيفة » ، ولديه صبر أيوب فى نسج الخيوط إلى أن تكتمل معالم « النظام الدولى الجديد » .

كان الاتحاد السوفيتى يسير فى طريق الانهيار منذ سنوات ، ولكن وسائل التضليل العقائدية (الصحافة ـ والحزب ـ والثقافة) كانت تعمل بقوة لتغطية العيون بغشاوة الأكاذيب ، ولكن الحقيقة كانت تسرى فى الكيان كله وتعلم على هدمه يوماً بعد يوم . . فشل السياسات الاقتصادية وصل إلى معدة المواطن العادى فلم تعد التبريرات الكلامية والخطب المنمقة تشبعه ، ولا قضية الحرب ضد الامبريالية ، بعد أن دفع من دمه تكاليف حرب فى فيتنام (أربعة مليارات دولار سنوياً) وثمن النفوذ السوفيتى فى كوبا (خمسة

مليارات دولار) والوجود فى انجولا وموزمبيق وأثيوبيا (ثلاثة مليارات دولار) وفى نيكاراجوا . . حتى بلغت تكاليف الامبراطورية فى حربها للامبريالية العالمية خارج الحدود ٣٥ مليون دولار يومياً ، لاتدخل فيها نفقات احتلال أفغانستان والدعم العسكرى والاقتصادى للحكومة العميلة فى كابول وحزبها الشيوعى الهش (بلغت خسارة الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان خمسين مليار دولار) غير تكاليف عملاء الاتحاد السوفيتى ، وكلهم كانوا من المحترمين المثقفين والفلاسفة والسياسيين وأصحاب الصوت العالى دائماً كانوا يعيشون عيشة اللوردات على حساب جوع الشعب السوفيتى (وجوع شعوبهم أيضاً !) لكى يبشيروا بانتصار الشيوعية العالمية وبحتمية هزيمة الامبريالية . !

وفى الكفة الأخرى كان تدهور النموذج السوفيتى للتنمية وانهيار الانتاج الزراعى والصناعى، إلى أن أصبحت الامبراطورية تمد يدها إلى الولايات المتحدة من أجل القمح بعد أن كانت مصدرة للقمح ، وماذا يجدى الصعود إلى القمر وانتاج أسلحة نووية إذا كان الشعب لا ينتج لقمة الخبز ! . بينما الأرقام الرسمية تطنطن ببيانات عن النجاح العظيم لخطط التنمية. . والتنمية فى الحقيقة كانت صفراً ، ثم وصلت إلى ما تحت الصفر ، وأجهزة التضليل تتحدث بصوت عال عن قدرة الشيوعية كطاقة محركة لتحقيق معجزات فى الانتاج بينما انتاجية العاملين تتناقص، وبعد أن أصبح الكذب صناعة هائلة ، ازدهرت معها البيروقراطية ، والفساد ، والإهمال ، وتحول ذلك كله إلى «سوس » ينخر فى الكيان دون أن يتحدث عنه أحد ، ومن ينطق يصنف على أنه خائن .

واتفاق الفلسطينيين مع اسرائيل كانت له مقدماته داخل منظمة التحرير وقياداتها وفى ظروف واوضاع الفلسطينيين بشكل عام ، وظهور منظمات

اخرى اشد خطورة على اسرائيل ، كما كانت له مقدمات داخل الكيان السياسى الاسرائيلى ذاته ، وفى الولايات المتحدة التى أصبحت فى موقف جديد مختلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانفرادها بمنطقة الشرق الاوسط، ورغبتها فى تخفيف الاعباء الاقتصادية التى تتحملها فى المنطقة لتحقيق برنامج الرفاهية للشعب الامريكى الذى وعد به كلينتون . . إسباب أخرى ليس هذا موضوعها .

كيف لم يلحظ العقل العربى كل هذه التحولات الكبرى وتنشط قدرته على التوقع والتنبوء . . هذا هو مكمن الخطر .

هذه فقط أمثلة لحالة العجز الذى أصاب العقل العربى ، ليست إلا مقدمة لحديث عن المستقبل الذى ينبغى أن نفيق لنفكر فيه، ونشغل انفسنا به ، ونبحث عنه بكل اخلاص وهمة .

ملاحظات يابانية

من الملاحظ أن اهتمام العالم العربى بتنمية علاقاته مع اليابان يهتم بجانب ، هو استيراد المنتجات الصناعية ، حتى أصبحت السيارات والأدوات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من المنتجات التكنولوجية اليابانية معروفة لرجل الشارع ، ويزداد انتشارها ، كما تزداد علاقات رجال الأعمال العرب بنظرائهم فى اليابان ولكن العرب لايهتمون الاهتمام الكافى بالجانب الحضارى والثقافى من هذه العلاقات ، ولا تزال اليابان أمام العرب عالما غامضاً مليئاً بالأسرار ، مع أن كثيراً من المشاكل التى تواجه العقل العربى فى هذه المرحلة يمكن أن تجد حلولا مرضية فى اليابان . !

على العكس من ذلك نجد فى اليابان تزايد أنشطة معاهد البحوث الخاصة بالشرق الأوسط والدراسات الإسلامية وازدياد عددها بسرعة ، وتفرغ عدد كبير من الدارسين اليابانيين المرموقين ، وازدياد أعداد الدارسين للغة العربية والثقافة العربية والإسلامية فى الجامعات ومراكز البحوث هناك ، كما نلاحظ حرص اليابان على توسيع رقعة علاقاتها الثقافية مع دول الشرق الأوسط وازدياد عدد السياح اليابانيين إلى المنطقة ، ويتوازى ذلك مع ازدياد نشاط الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية اليابانية بدول المنطقة وتدفق الواردات اليابانية إليها .

والإهتمام اليابانى الواسع بالمنطقة العربية بدأ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووقف البترول العربى ثم ارتفاع أسعاره بعد ذلك ، ولم تكن سياسة اليابان

حتى ذلك الوقت مؤيدة للعرب أو متفهمة لقضاياهم ، وكان كل ما يعنيها أن تضمن تدفق البترول الغربى إليها الذى يمثل ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وفتح الأسواق العربية لمنتجاتها بشتى الطرق ، وكان العرب أيضاً ـ من جانبهم ـ يتعاملون مع اليابان تجارياً ، لكنهم لا يعتبرونها من « الدول الصديقة » لأنها لم تعلن حتى ذلك الوقت ادانتها للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية أو تأييدها لحقوق الفلسطينيين ، لكنها بعد ١٩٧٣ اقتربت سياسيا من العرب وخالفت فى ذلك سياسة الولايات المتحدة حليفتها الكبرى ـ لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان الدافع ـ بالطبع ـ هو الحفاظ على الواردات البترولية والتوسع فى الأسواق العربية .

لكن العرب من جانبهم لم يتقدموا بخطوات لدعم هذه الاتجاه السياسى الجديد والاستفادة منه ، لأنهم ظلوا على الاعتقاد بأن سياسة العالم يتم صنعها فى أمريكا وأوروبا ، وحتى عندما بدأت اليابان فى الفترة الأخيرة مضاعفة مساعداتها الاقتصادية لدول الشرق الأوسط مثل مصر وتركيا والسودان واليمن والمغرب والأردن وتونس وزيادة تعاونها الفنى مع دول مثل السعودية وتركيا ، لم تكن الخطوات العربية المتجهة إلى طوكيو بنفس الإتساع ، ولم تلتقط العواصم العربية بشكل عام الرسائل الموجهة باليابانية مع أنها فرصة ـ مازالت سانحة ـ لكسر الحلقة الغربية والخروج من أسر النظرة الضيقة التى لاترى على قمة العالم إلا أمريكا وأوروبا . . وإن كانت اليابان ـ كما يقال ـ عملاقاً اقتصادياً لكنه مازال بعيداً عن قيادة العالم سياسياً ، إلا أن هذا القول يحتاج إلى مراجعة ، لأن القوة الاقتصادية اليابانية يصاحبها الآن مشاركة سياسية يابانية ـ مهما تكن محدودة فهى مؤثرة ويمكن الاستفادة منها ، وليس من مصلحة العرب عموماً أن يدعوا صديقاً مثل اليابان يؤيد إقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة العربية قائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بحق

الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وبحق اسرائيل فى الوجود ، وهذا وحده يكفى لكى يعتبر العرب اليابان دولة صديقة ، ويقتربوا منها أكثر حضارياً وثقافياً ، ويمدوا الجسور معها فى مجالات كثيرة أخرى مع المجالات الاقتصادية التى يزداد نموها بسرعة هائلة .

ومن مظاهر الاهتمام اليابانى بالعرب كتاب حديث ألفه كونيكو كاتاكورا الذى كان سفيرا لليابان فى العراق وعمل قبل ذلك فى مصر وعدد من الدول العربية ، وزوجته الدكتورة موتوكو كاتاكورا الأستاذة فى جامعات اليابان وأمريكا ، وهو كتاب يبدأ بالبحث عن تاريخ العلاقات بين اليابان والعالم الإسلامى التى تمتد إلى القرن الثالث عشر حين كانت الكتابات العربية تشير إلى اليابان على أنها بلاد « واق الواق» . . أما اهتمام اليابان بالشعوب الإسلامية وثقافاتها فقد جاء قبل ذلك أثر انتشار الإسلام فى آسيا منذ عام ٧٥٣ ميلادية ، وازداد هذا الاهتمام فى عصر النهضة اليابانية الحديثة ، وتركز اهتمام الدارسين فى أواخر القرن التاسع عشر فى دراسة القوانين ونظم المحاكم فى مصر ، ومظاهر الإعجاب باليابان التى ظهرت فى بعض قصائد شاعر النيل حافظ إبراهيم ، وفى كتاب مجهول الآن ألفه الزعيم الوطنى مصطفى كامل بعنوان « بلاد الأرض المشرقة » دعا من خلاله إلى يقظة المشاعر الوطنية المصرية . . ثم ظهر تأثير اليابان على المنطقة بعد انتصارها على روسيا القيصرية عام ١٩٠٥ فقامت ثورة فى إيران ١٩٠٦ تطالب بنهضة دستورية مثل النهضة اليابانية ، وظهرت حركة « تركيا الفتاة » لتطالب بنظام سياسى متقدم مثل نظام اليابان .

ويشير الكتاب إلى قضية تهمنا ، وهى أن العرب يعيشون مأزق الملاءمة بين القيم الموروثة وقيم الحضارة الغربية السائدة ، وهم حتى الآن لم يصلوا إلى حل للمعادلة الصعبة وهى : كيف يستطيع العرب أن يحتفظوا بالهوية

والتراث والشخصية ويتفاعلوا فى نفس الوقت مع الحضارة الحديثة . . حضارة الغرب . . دون ذوبان فيها ، أو الخضوع لها، أو الوقوع فى التغريب، أو قبول الاختراق العقلى والفكرى بينها ، يقدم النموذج اليابانى حلاً فريداً لهذه الأزمة حقق نجاحاً مذهلاً ، فاليابان أخذت حضارة الغرب (الصناعة ـ العلم ـ التكنولوجيا ـ مناهج البحث والتفكير) دون أن تتخلى عن شخصيتها المميزة ، ولا عن القيم والمبادىء الأساسية التى تمثل هويتها، ولم تعتنق قيم ومبادىء الحضارة الغربية بالكامل ، ولكنها بوعى شديد استوعبت بعض الجوانب الفلسفية والمفاهيم الغربية ، وظلت محتفظة بريادتها بالرغم من الأموال الهائلة والجهود الكبيرة التى بذلتها جماعات التبشير لنشر المسيحية فى اليابان (التى تعتنق ديانة خاصة لا تنتمى إلى *الديانات السماوية الثلاث) وظلت محتفظة بالروح اليابانية الخاصة جداً التى* يعتبرها البعض الدين الحقيقى لليابان ، وأصبحت دولة حديثة بمعنى الكلمة ، عصرية بكل تأكيد ، بل ورائدة لتقدم العصر ، ووضعت لنفسها منظومة خاصة ليس فيها تعارض بين الروح اليابانية الخاصة وبين قيم الحضارة الغربية ، هذا النموذج يمكن أن يساعدنا فى حل المشكلة التى يدور حولها المثقفون العرب بحثاً عن كيفية الجمع بين الآصالة والمعاصرة دون وقوع فى بئر الرجعية وعبادة الماضى وأيضاً دون التخلى عن الشخصية القومية المميزة أو عن القيم والتقاليد الإسلامية ، ودون الذوبان ، أو الانسحاق ، أمام حضارة الغرب .

والأسباب كثيرة تدعونا لتقوية جسورنا أكثر مع اليابان .

القسم الرابع

العالم الإسلامى محاولات يائسة

- فى تشخيص الحالة
- اعلان القاهرة الإسلامى
- علماء السلطة وتسلط الجهلاء

في تشخيص حالة العالم الإسلامى

لم يكن المؤتمر الإسلامى الكبير الذى انعقد فى القاهرة فى عام ١٩٩٢ مؤتمراً عادياً . ومن الممكن أن نعتبره ـ دون تجاوز ـ نقطة انطلاق جديدة فى العمل الإسلامى بمعناه الشامل : جغرافيا ، وسياسياً ، وفكرياً ـ فليس سهلاً أن يلتقى علماء المسلمين من ١٠٠ دولة ليفكروا معاً ويناقشوا ما صار إليه حالهم ، فى زمن يجرى فيه تعيير تاريخ وجغرافيا كوكب الأرض ولذلك ساد بين اعضائه احساس بأنه فرصة نادرة ، وقد تكون فرصة أخيرة، لبحث كيفية انقاذ ما يمكن انقاذه .

وطول أيام المؤتمر الكبير سيطر على الجميع شعور قوى بالخطر ، فالعالم الإسلامى بمقياس المساحة والسكان عالم كبير ، ولكنه صغير جداً ، وغائب ، بمقياس القوة والتأثير فى شئون العالم أو حتى فى شئون حاضره ومستقبله ، وإن كانت لا تنقصه عوامل القوة ، إلا أنها قوة خاملة ومعطلة لأسباب كثيرة . كان الخطر الماثل ان العالم يعاد تقسيمه، فتختفى فيه دول ، وتظهر دول أخرى ، وتنتهى صراعات وتنشأ صراعات جديدة ، والدول الكبرى تتجه إلى مزيد من القوة من خلال إنشاء كيانات كبيرة سياسية واقتصادية، بينما يزداد العالم الإسلامى انعزالاً وضعفاً ، ويفقد يوماً بعد يوم قدرته على التأثير فى السياسة الدولية وفى خرائط العالم الجديد التى يعاد رسمها، وتحديد مواقع القوة والانكسار فيها يجرى اعدادها فى غيبة العالم

الإسلامى كله ، بل أن مستقبل العالم الإسلامى تتم صياغته على أيدى من يملكون القوة ، وهم جميعاً من خارجه . . ثم هناك مآس جفت الدموع بكاء من أجلها ، ابتداء من العذاب والتشريد الذى يلاقيه الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلى ، إلى جرائم الاغتصاب المنظم للمسلمات من بنات البوسنة فى معسكرات اعدها الصرب ، لذلك بعد أن تفتق ذهنهم عن وسيلة يعجز الشيطان نفسه عن الوصول إليها ، هى أن يكرهوا نساء المسلمين على أن يحملن فى أرحامهن أجنة صربية ، وبذلك ينتهى شعب البوسنة من الوجود وينتهى المسلمون فى هذه المنطقة من البلقان . . وما من صحيفة أو مجلة أمريكية أو أوروبية إلا وتخصص كل يوم صفحات لهذه الجريمة البشعة التى تضاءلت بجانبها جرائم الصرب الأخرى من قتل الرجال المسلمين وتعذيبهم وتشريدهم وحرق بيوتهم . . يضاف إلى القائمة ما يلاقيه المسلمون فى الهند ، وبورما ، بل وفى دول أوروبا من اضطهاد . . وفوق كل هذا العذاب يأتى الخلاف بين الدول الإسلامية ليبدد ما تبقى من طاقاتها ويحول اهتمامها من التوجه إلى أعدائها إلى التوجه إلى دول اسلامية لتناصبها العداء ، ثم يزداد الأسى مع ما وصل إليه الحال فى دول إسلامية نتيجة لخلافات أبناء البلد الواحد وليس أقسى على النفس من الخراب الذى يمكن أن تصل إليه أفغانستان .

فى تشخيص الحال الإسلامية كانت أصوات المتشائمين أعلى وأكثر عدداً ، حتى قيل - بحق - أن العالم الإسلامى إذا لم يتدارك أمره فسوف يفقد بعد ذلك كل قدرة على الفعل ، ولن يتبقى له فى التاريخ إلا الماضى ليعيش على أحلام المجد القديم الذى انتهى منذ قرون .

بينما تظل دول العالم الإسلامى فى الحاضر تعيش مع التخلف بكل صوره وتضيع منها فرصة اللحاق بالعصر ، بعد أن فقدت فى الماضى فرصة

المشاركة فى الثورتين الصناعيتين اللتين غيرتا وجه الحياة على الأرض، وتفقد الآن عناصر القوة والثروة التى فى أيديها لتظل تستورد غذاءها ودواءها . . وسلاحها الذى تريد أن تحارب أعداءها .

فى تشخيص الحالة الإسلامية أيضاً كان العجب من جانب العلماء أن تظل هذه الأمة فى تناقضات تدل على غياب العقل ، وإلا فكيف تتمسك أمة بكتاب منزل من الله يدعوهم إلى الوحدة والتعاون بينها لا ترى فى واقعهم إلا التنافر والتمزق ، وكيف يكون تعامل وتعاون الدول الإسلامية مع كل دول العالم كبيراً فيما عدا التعاون فيما بينها فيأتى فى آخر قائمة كل منها ، وكيف يتحدثون عن دينهم الذى يدعوا إلى السماحة وفى بلادهم الإرهاب ، أو يقولون أن دينهم دين محبة ويظهر فيهم التعصب ، ويتحدثون عن ضرورة توظيف ثرواتهم لصالح شعوبهم ويتركون هذه الثروات نهبا للاطماع من كل جانب .

ماذا ينقص العالم الإسلامى ليستعيد زمام المبادرة ويعود مؤثراً فى صياغة مستقبلة ؟

فى هذا الاتجاه طرحت أفكار كثيرة : كان أولها أن العالم الإسلامى يحتاج - قبل أى شىء آخر - إلى اجراء سلسلة من المصالحات ، مصالحة بين الحكومات فى الدول الإسلامية المتنازعة ، ومصالحة ثانية بين الحكومات وشعوبها بمزيد من المشاركة والشورى واحترام حقوق الإنسان، ثم مصالحة ثالثة بين الحكومات والتيارَ الإسلامى المعتدل والرشيد ، مع التشدد فى إدانة وبتر كل ممارسات العنف والإرهاب بإسم الإسلام ، لأن هذا التيار الإرهابى الدخيل هو الذى يشوه صورة الإسلام فى العالم ، ويسىء إليه ، ويعطى أعداء الإسلام المبرر لمحاربة الإسلام ذاته والإفتراء عليه، وتقديمه على أنه دين لايقوم إلا بالعدوان وسفك الدماء واغتيال الخصوم . . !

وجاء الدكتور عبد الصبور شاهين ليضيف إلى الهموم هماً جديداً حين أفاض فى تحليل ظاهرة تحول الماركسيين القدامى ، إلى معسكر الإسلام ، بعد انهيار معسكرهم - ليواصلوا باسم الإسلام وتحت لواء مبادئه ، نفس أهدافهم القديمة ، باشعال الصراع بين المسلمين ، وتشجيع الفوضى فى المعسكر الإسلامى ، واستخدام أساليب الإثارة والتهييج لماركسية التقليدية لزيادة حدة الخلافات والمعارك الداخلية، لكى يجدوا الفرصة مهيأة لهم لينفذوا ويسيطروا ويحكموا . وهم قادرون على تغيير جلدهم والتلون بكل لون فى سبيل تحقيق أهدافهم الخبيثة . . وهذا موضوع يحتاج إلى وقفة خاصة لكن قضايا وشجون العالم الإسلامى أكبر من أن يتسع لها حديث واحد .

ولقد كان الجهد وراء نجاح هذا المؤتمر كبيراً ، من فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر ، والدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف ، والدكتور عبد الصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وكل العاملين فى المجلس ، وكان هذا الجهد موضع إشادة رؤساء الوفود فى كلماتهم التى أجمعوا فيها على اعتبار هذا المؤتمر مؤتمراً تاريخياً .

واذا كانت العادة ان يقال ان المؤتمرات لا تفيد ، فقد رأيت - هذه المرة - انها تفيد ، على الاقل لكى يلتقى اصحاب الهم الواحد معا ، ويتعرفوا بعضهم على بعض ، ويتبادلوا الشكوى بحثاً عن طريق للخلاص . . لو ان هذه المؤتمرات استطاعت تكوين رأى عام ايجابى بين قادة المسلمين، ووصلت بهم إلى حالة « استبصار» بقضاياهم ودورهم . . فان هذا فى ذاته نجاح كبير .

إعلان القاهرة الإسلامى

منذ اللحظة الأولى للمؤتمر الإسلامى الكبير الذى عقد فى القاهرة مؤخراً، واحتشد فيه أكثر من ٢٥٠ من علماء ومفكرى الإسلام ، كانت القضية المسيطرة على فكر ومناقشات الجميع هى الخطورة التى وصلت إليها ظاهرة الإرهاب باسم الإسلام ، وفى نهاية المؤتمر تبلورت المخاوف والآراء فى بيان هو الأول من نوعه صدر بالإجماع وأطلق عليه « إعلان القاهرة » وتضمن ثلاثة محاور رئيسية أولها إعادة تأكيد ما هو معروف عن الإسلام من سماحة واحترام لسائر الأديان السماوية ، ورفضه للعنف بكل أشكاله كوسيلة لفرض الرأى .

والمحور الثانى فى البيان هو تبرئة الإسلام من المؤامرة الجديدة عليه التى تتمثل فى فكر الإرهاب وسلوك جماعاته ، إذ لايمكن أن يرضى الإسلام عن جرائم إزهاق الأرواح، وترويع الأمنين، وإشاعة الرعب فى بلاد المسلمين مهما تكن الغاية نبيلة ، ذلك لأن الإسلام لايفصل بين الوسائل والغايات ، ولايمكن أن تكون وسيلة منكرة مؤدية إلى غاية شريفة ، وكان المحور الثالث فى البيان هو تنبيه العالم كله إلى أن ما يحدث من جرائم ليس إلا مؤامرة هدفها الخبيث تصوير الإسلام أمام العالم على أنه دين قتل وسفك دماء، وأنه يحمل فى طبيعته العنف والإيذاء، وهذه الصورة لاتفيد إلا أعداء الإسلام التقليديين والجدد .

وهناك ملاحظات تستحق التأمل :

أولاً : أن العالم الإسلامى يعيش الآن ، بين تخلف يحاول التخلص منه ، ونهضة يسعى إلى تحقيقها ، وهناك قوى ودول لها مصلحة فى تفجير العالم الإسلامى من الداخل، سواء باختراقه بأفكار يمكن أن تلتبس بالأفكار الإسلامية ولكنها مع الوقت تبعد أصحابها عن الإسلام الصحيح حتى يصبحوا أعداء للإسلام وهم يظنون أنهم أشد المخلصين له . فليس فى الإسلام ما يعطى لفرد أو لجماعة رخصة انتزاع اختصاص الحاكم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واستخدام القوة والسلاح وليس فى الإسلام ما يعطى بعض العصابات الحق فى اقتحام خصوصيات الناس ، بما يمثله من خطر اجتماعى على الحرية ، ولم يقصر العلماء فى أداء واجبهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وعلى رأسهم علماء الأزهر الشريف ـ أما الذين يرون فى دعوة الإسلام دعوة للفوضى ، فإنهم يجهلون، أو يتجاهلون، أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية لايجب أن يتركه المجتمع كله، وليس فرضاً على كل مسلم بذاته ، وهو اختصاص الحكام والعلماء ، وتحكمه قاعدة أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، وأنه إذا أدت ممارسته إلى جرائم أو وقوع منكر أكبر وجب تركهما .

ثانياً : أن هناك محاولات قديمة منظمة ومقصودة ضمن مخططات دول كثيرة للإساءة إلى الإسلام ، سواء فى الإعلام ، . أو الآدب أو البحوث ذات الصيغة العلمية فى ظاهرها ، وحتى من خلال الكتب المدرسية تصور اتباع الإسلام على أنهم عصابات من الإرهابيين ، والغوغاء العطشى للدماء ، كما أن هناك اجتهادات فلسفية ونظرية فى الغرب تقدم الإسلام كأيديولوجية للعنف والهمجية البدائية ، والأكثر من ذلك ـ كما سبق أن نبه الدكتور إدوارد سعيد ـ فإن الإسلام يتعرض لعملية منظمة من التشويه فى أوروبا رغم وجود

شخصيات ذات خبرة وتجارب مباشرة مع الإسلام مثل جوته ، وفلوبير ، وماسينيون ، فإن معظم فلاسفة التاريخ الكبار من هيجل حتى شبنجلر نظروا إلى الإسلام بكثير من التحقير ، وحتى اليوم لايزال عمر الخيام ، وهارون الرشيد ، والسندباد ، وعلاء الدين، وحاجي بابا ، وشهر زاد ، يتصدرون قائمة الشخصيات الإسلامية التى يعرفها الأوروبيون المتعلمون ، ولم يستطع مفكر مثل كارليل أن يجعل العقل الغربى يتفهم شخصية الرسول ﷺ على حقيقتها ، فضلاً عما يظهر فى الصحافة الغربية وكتابات المتخصصين على السواء من النظر إلى الإسلام على أنه قوة رجعية ، لا تهدد بالعودة إلى القرون الوسطى فقط ، بل تهدد بتدمير النظام الديمقراطى فى العالم الغربى . . لقد أصبح الإسلام - كما يقول بعض مفكرى الغرب أنفسهم - غطاء سياسياً لأشياء كثيرة غير دينية على الإطلاق ، وهناك خلط متعمد بين التعاليم الأساسية للدين الإسلامى كما وردت فى القرآن الكريم ، وهو كلام الله والذى يمثل الهوية الجوهرية للدين الإسلامى وبين الممارسات الجاهلة، أو المنحرفة، أو المريضة التى تأتى من أقلية فى العالم الإسلامى لها مثيل من المتطرفين والإرهابيين فى الأديان الأخرى . ومع ذلك فإن التركيز فى العالم الغربى يزداد على تيار الإرهاب المتخفى وراء الإسلام ، مع اغفال تيارات إرهابية مماثلة ، بل وأشد عنفاً وفوضوية ، تتفجر فى بلدان كثيرة باسم المسيحية أو اليهودية أو باسم ديانات أخرى غير سماوية (السيخ أقرب مثال) .

ثالثاً : أن الجهود التى يبذلها العلماء المسلمون للتعريف بحقائق وجوهر الإسلام بلغة الغرب أقل بكثير مما ينبغى ، وهذا يدعو إلى ضرورة التعجيل بنشر ترجمة معانى القرآن الكريم ، وإعداد مشروع كبير لترجمة عدد من الكتب التى تساعد على تقديم صورة حقيقية للإسلام ، كما يدعو ذلك إلى

أن تتكاتف الدول الإسلامية لإنشاء مراكز ثقافية إسلامية جديدة فى أوروبا والولايات المتحدة . للإعلام بحقائق الإسلام ومواجهة المؤامرة عليه بما يناسب العقلية الغربية ، وإذا كانت هناك مراكز إسلامية الآن فى بعض المدن الكبرى فى أوروبا وأمريكا، فإنها تحتاج إلى دعم كبير وإعادة نظر فى أساليب العمل لتلائم العصر ، وعندنا ـ كما قال وزير الأوقاف الجزائرى لساسى العامورى ـ مؤسسات إسلامية قوية كالأزهر الشريف يمكنها عمل الكثير فى هذا المجال ، ليعرف العالم أن ظاهرة الغلو فى الإسلام ـ كما فى غيره من الأديان ـ ليست إلا ظاهرة مرضية نتيجة العقم فى التفكير ، وإذا كانت المنظومة التعليمية فى العالم الإسلامى تحتاج إلى تغيير جذرى لتكون أساساً لبناء التفكير الإسلامى الصحيح ، ولتحصين المسلمين ضد الأفكار الغريبة التى تعرض بخبث وبراعة على أنها هى الإسلام ، ليس فقط فى العالم غير الإسلامى ، بل أيضاً فى داخل العالم الإسلامى ذاته وتجد إقبالاً من نوعية خاصة من الشباب يجذبها كل ماهو غريب فى الفكر وغير مألوف .

فإن الأمر يقتضى عملاً كبيراً ـ كما قال وزير الأوقاف السورى عبد المجيد الطرابلسى ـ لعلاج الواقع المؤلم وهو أن علماء الإسلام أنفسهم مختلفون فى الفروع ، وقد نجحت وزارة الأوقاف المصرية فى جمعهم فى هذا المؤتمر من جميع أنحاء العالم وهم محتاجون إلى تكرار اللقاء، لكى يتقاربوا بأفكارهم وتذوب خلافاتهم ، ولابد ـ كما قال وزير الأوقاف المغربى عبد الكريم العلوى ـ من أن يتفرغ صفوة من علماء النفس والإجتماع والجريمة لدراسة ظاهرة العنف بإسم الإسلام، وكشف أسبابها الممتدة فى عمق الواقع الاجتماعى، والاقتصادى والسياسى، والنفسى فى العالم الإسلامى. وقد يكون عذرنا ـ كما قال مدير المركز الإسلامى فى لندن ـ أن ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية ، لكن الإعلام الغربى يعرض أحداث الإرهاب فى لندن وباريس ونيويورك وبون وكأنها أمور عادية، ويعرض ما هو أقل منها

مما يحدث فى مصر أو تونس أو الجزائر على أنه نهاية هذا العالم الإسلامى ، ومن هنا جاء إعلان القاهرة ـ لأنها بلد الأزهر الشريف ـ ليسجل بأعلى صوت ، أن هذا الإرهاب ليس من الإسلام ، ولكنه حرب معلنة عليه ، ومؤامرة ضده . . وأن الإسلام برىء بإجماع علماء الأمة من هذه الجرائم التى ترتكب باسمه . . وعسى أن تصل الرسالة .

وان كان هذا الاعلان خطوة بالغة الاهمية ، لانه فى حقيقته رسالة لها قوتها ومغزاها . . مواجهة إلى العالم الغربى بالذات ، لكى يفهم ، ويتفهم ، حقيقة الاسلام ، ولا يستمر فى الصاق التهم به ، ولا يحكم على الاسلام بسلوك بعض المسلمين الضالين أو الشاردين . . فهو موجه ايضاً الى المسلمين ، والشباب منهم خاصة ، ولذلك اتمنى لو أصبح جزءا من الكتب الدراسية فى كل الدول الاسلامية ، لكى ينشأ كل شاب مسلم ، فى كل بلد على معرفة حقيقة الاسلام ، ومحصنا ضد حملات الزييف والتشويه والتضليل التى تتبع اساليب ماكرة لاستلاب عقول الشباب .

علماء السلطة .. وتسلط الجهلاء !

فى الجلسة الختامية للمؤتمر الإسلامى الكبير الذى نظمه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، رأس الجلسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ، وفى كلمة قصيرة فجر قضية أعادت حرارة الحوار من جديد بين علماء المسلمين من مائة دولة ، عن المحاولة الخبيثة التى يقوم بها دعاة الإرهاب ومن يساندونهم بالفكر ، بإطلاق صفة «علماء السلطة» على رجال الدين المؤهلين لرسالتهم بالدراسة والخبرة فى مصر وفى العالم الإسلامى ، والذين قاموا ويقومون بواجبهم فى شرح أحكام الإسلام الصحيحة ، وهم أكثر الناس ادراكاً لثقل الأمانة التى يحملونها ، ويعلمون أن الله هو الذى سيسألهم عنها يوم الحساب . .

أما المحاولة الخبيثة فهدفها عزل الجماهير عن الإسلام الصحيح لتخلو الساحة للمخربين من كل نوع ، ولابد أن ينضم المثقفون إلى هؤلاء العلماء ليكشفوا المؤامرة ، ولاتضيرهم قالة السوء إذا مست أشخاصهم ، لأن الأشخاص زائلون ، ولكن لابد أن يغضبوا إذا وجدوا أن المؤامرة تسىء إلى الإسلام ذاته .

وانتقلت القضية من المنصة إلى العلماء ومسئولى الدعوة فى العالم . . من الذى صك هذه التسمية . . ؟ ولماذا . . ؟ وماذا يراد من ورائها . . ؟ وهل يمكن أن يكون المروجون لها من أنصار الإسلام أو من المتآمرين عليه . . ؟

مثل هذا الموضوع يجب أن يبدأ بدايته الصحيحة بمنهج البحث الجنائى ـ بتحديد من الذى يستفيد من شائعة وصف « علماء السلطة » على رجال الدين المتخصصين ، والذين أفنوا أعمارهم فى معرفة أسرار ودقائق القرآن الكريم وتفسيره ، والحديث الشريف وعلومه، والتاريخ الإسلامى وأحداثه، واللغة العربية وأسرارها ، ووقفوا جهدهم على الدعوة للإسلام المعتدل كما نزل به الوحى ، وكشف جوانب الغلو ، والانحراف ، والخطأ فى الفهم ، وكشف الجرائم التى ترتكب باسم الإسلام وتسىء إليه وإلى أهله .

القضية تحتاج إلى مناقشة علنية وواسعة ، لأن الصوت المعتدل المعبر عن الصدق ، والملتزم حقاً بروح الإسلام ، هذا الصوت لايلفت الانتباه عادة مثلما يفعل الصوت الشاذ ، وهناك صنف من الناس يبحثون عن الرأى الغريب ، وينجذبون إلى كل ماهو خارج عن القاعدة ، ومهما يكن فى هذه الظاهرة من انحراف عن الصراط المستقيم ، فإننا يجب أن نحذر من الوقوع فى شرك الظن ومداومة الحديث عنها بأن هذا الشذوذ هو القاعدة .

القضية أن لدينا قلعة للإسلام هى الأزهر ، ورجال دين مؤهلين هم رجاله ، وكتبا معتمدة لمن أراد أن يعرف حقائق الإسلام ، ولكن على الجانب الآخر هناك مجموعة أو مجموعات تريد أن تنصب نفسها فى موقع الوصاية على الإسلام ، وتفرض مفاهيمها الغريبة والمنحرفة ، وتصور الآراء الضعيفة على أنها الأحق بالصدارة ، وأن الأقوال المشكوك فى صحتها على انها هى التى يجب أن تكون أساس اليقين الدينى عندنا ، وأن الاجتهادات التى ضلت وأخطأت طريق الصواب يجب أن تكون لها القيادة ، وأخطر من ذلك أن هناك نوعيات جديدة من الدعاة الأدعياء غير مؤهلين، ولم يدرسوا علوم الدين دراسة منظمة ، يتصدون الآن للفتوى بجرأة غريبة لايقدر عليها

من فى قلبه ذرة من خشية الله ، ويفرضون الحلال والحرام كما يرونه ، ولكى يجدوا لأنفسهم مكاناً فإنهم يبدأون بإثارة الشك حول الحماة الحقيقيين للإسلام ، والحملة على الأزهر ورجاله وجهوده ، وعلى مؤلفات كبار علمائه، لا لشيء إلا لأن الأزهر بقياداته ، وتاريخه ، وحرصه على حماية الفكر الإسلامى من الإنحراف هو العقبة أمام أطماع هؤلاء الشيوخ المزيفين الذين جعلوا أنفسهم أئمة ، ومفتين ، ولكى يعطوا مشروعية لمواقعهم التى اغتصبوها، فإنهم يهاجمون أصحاب العلم الإسلامى الصحيح . . وليس ذلك غريباً . . اسأل المرأة الساقطة عن إمرأة شريفة فماذا تتوقع أن تقول لك؟! . . واسال «حلاق الصحة » عن رأيه فى أساتذة الطب الكبار ، واسال الجهلاء عن موقفهم من العلماء . . طبيعى أن يقولوا فيهم كذبا ، هو فى حقيقته ما ينطبق على القائلين أنفسهم وواقعهم .

لا نعفى الأزهر من أوجه نقص . ولكن ليست كل أموره مما يستحق النقد . . وفرق بين نقد الغيورين على الأزهر ونقد الساعين إلى هدمه . وقد نطالب بزيادة فاعليته فى الحياة الدينية فى مصر وفى العالم الإسلامى بإعادة هيئة كبار العلماء ، أو بأن يكون اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب، أو بإعادة الحياة إلى مجمع البحوث الإسلامية ليحسم قضايا معلقة بقلق الناس طول انتظارهم للرأى السديد فيها ، وهى أمور تمس حياتهم . وإذا كان هناك ما يستحق النقد فى مناهج وأساليب أعداد الدعاة فى الأزهر ، فهذا كله طبيعى، ولكن يجب أن يكون النقد فى إطار الرغبة فى دعم الأزهر ، وليس باتخاذ النقد شعاراً للتسلل والتشكيك فيه كمؤسسة هى خط الدفاع الأول عن الإسلام فى الحروب المعلنة والخفية عليه ، ولأننا نسمح بالنقد ـ دون قيد ـ فإننا ينبغى أن نتصدى وبقوة لمحاولات هدم الأزهر حتى لاتجد فرصتها لتحقيق أهدافها الشريرة ، لأن السكوت جريمة ، والخطر على الدين وعلينا ـ مع السكوت ـ سيكون فوق قدرتنا على التصور الآن وفوق قدرتنا على تحمله فى المستقبل .

ان الذين يهاجمون علماء الإسلام بسلاحهم الخبيث بوصفهم « علماء السلطة » طائفتان ، الطائفة الأولى : هى الجماعات التى تريد أن تفرض الكتب الشاذة التى يروجون لها ، والمفاهيم الغريبة التى يعلمونها للسذج ، والأحاديث الضعيفة التى يستندون إليها ، ولأن هؤلاء ليست لديهم مؤهلات الفقهاء والعلماء ، ولايمكنهم طعن علماء الأزهر فى علمهم ، لأنهم أكثر الناس علماً بالإسلام ، فليس أمامهم إلا التشكيك فى النيات والحكم على الضمائر والادعاء كذباً بأن علماء الأزهر يقولون ما يقولونه ارضاء للسلطة ، ونحن نعلم أن علماء الأزهر ، بعد كل مادرسوه ، لايمكن أن يبيعوا ضمائرهم ، أو يخونوا أمانة العالم الذى يعرفون قدرته وعدله وهم ظالمون . . ولأن علماء الأزهر هم القادرون على كشف الزيف والمغالطات فى مقولات المتطرفين، أصبح الأزهر ورجاله الهدف الأول للحرب التى يعلنها « علماء آخر الزمان » !

وعلماء آخر الزمان هم الذين نبهنا إليهم الرسول ﷺ بحديث مشهور مفاده أن الناس سيتخذون لهم أئمة جهالا ، يفتون فى الدين بغير علم ولابصيرة ، أما الطائفة الثانية من مهاجمى علماء الإسلام ، فهم تجار اثروا من بضاعة مغشوشة ، وجدوا إقبال الناس على الدين فجعلوا أنفسهم رجال دين ، وأصبحوا مثل الباعة الذين يفترشون الأرصفة ببضاعة رخيصة أمام أكبر المحلات ، لاتجد على لسانهم إلا تشكيك الناس فى هذه المحلات الكبرى بما فيها من بضاعة اصيلة لكى تروج بضاعتهم المغشوشة . . وبئس التجارة إدعاء الإيمان والعلم بالإسلام، والتكسب بهذه الوسيلة . .

هكذا نجد تحالف فريقين على الهجوم على الأزهر وعلمائه هما ـ المتطرفون والمرتزقة ـ وبئس ما اختاروا من تجارة سوف يكشف الله زيفها ويحق الحق . . ولو بعد حين . .

عندما نقسم العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة ، لا نكاد نرى من الفروق بين هذه وتلك إلا فى قيمة الناتج القومى هنا وهناك ، ومستوى دخل الفرد ، ودرجة التقدم التكنولوجى ، والابتكار والازدهار العلمى ، ولا نبحث فى العمق ، فيما وراء هذه المظاهر من التقدم المادى ، إلى جذور التقدم ـ أو التخلف ـ المستقرة فى تربة المجتمع ، وهى الثقافة . . لا أقصد الأدب والفنون وحدها ، ولكن أقصد معهما ماهو أعمق وأكثر فاعلية فى سلوك أبناء كل مجتمع . . أقصد القيم (الدينية والأخلاقية والاجتماعية) والعادات ، وكل ما يدخل فى إطار معايير السلوك التى تحكم على أعمال كل فرد ، وتوجه فكره ، وتدفعه للعمل ، أو الكسل .

ويمكن أن ندرك الفرق عندما نرى العامل والموظف فى بلد ينام مبكراً ليستيقظ مبكراً جداً ، قبل طلوع الشمس ، ويجرى كل فرد فى طريقه إلى عمله فى الموعد بالضبط دون تأخير ولو دقيقة واحدة ، ويقضى يومه كله فى العمل ـ من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساء مع ساعة راحة وغذاء ، ولا يضييع من يوم العمل دقيقة فى غير العمل ، ويكون الرجل محترما اذا كان يعمل بدقة وبسرعة ويحقق الأهداف المحددة له ، وتكون الأخلاق حميدة فى هذا المجتمع اذا كانت هى الصدق (والصدق مفترض فى كل إنسان إلى أن يثبت العكس فإن كذب سقط ولاتقوم له قائمة) وأداء الواجب ، والمجاملة

لها مجالها ولكن لاتمس حدود العمل وقواعد . فالمجاملة لا تسلب احدا حقه، ولاتعطى احدا ماليس حقه . . مجتمعات منتجة ، ولذلك فإنها تعيش وتتنفس ملتزمة بقيم انتاجية . . كل فرد معتمد على نفسه ، وعلى عمله .

وعلى الجانب الآخر ناس آخرين ، الكسل أهم ما يميزهم ، و«الشطارة فى هذا المجتمع هى الإيهام بأنهم يعملون دون أن يعملوا حقيقة ، ثم يطلبون الجزاء دون عمل ، ويبحثون عن الثروة التى تتحقق بغير جهد (تسقط من السماء) ، تأتى من المجهول (ببركة دعاء الوالدين) . . او تأتى بالشطارة «وتفتيح المخ » بالسرقة ، والاختلاس، والرشوة . . الخ ولو أردنا أن نضع الثقافة المصرية ـ بالمفهوم الشامل الواسع للثقافة ـ فسوف نجدها ثقافة اتكالية ، ويكفى أن نلاحظ ـ كما يشير الدكتور إبراهيم شحاته ـ إلى ما فيها من عناصر تحض على التساهل، بل والتسيب ، ابتداء من المدرسة والجامعة، حيث من تقاليدنا المدرسية والجامعية إلغاء جزء من المقررات ، بدعاوى التسيير والتسهيل (أو الاستسهال أو تملق الكسالى) وابتدعنا نظاماً آخر أعجب هو « الرأفة » بحيث نعطى درجات بدون مقابل لمن لا يستحقها من الطلبة الفاشلين الراسبين لنعودهم على أن الجزاء يمكن أن يكون هبة ، أو صدقة ، أو منحة بلا مقابل ، فليس غريباً أن يظل الفرد طول حياته يطلب « الرأفة » بأن يأخذ علاوة وترقية ووظيفة لا يستحقها ، ثم ابتدعنا ماهو أعجب ان الطالب الذى استنفذ جميع فرص الامتحانات وفشل فيها يطالب ويلح ،ويصرخ . . ويضغط إلى أن ترضخ له الجهات المسئولة عن تنفيذ القواعد فيحصل على فرصة أو أكثر إضافية بعد استنفاد جميع الفرص، وهكذا اعتاد الناس المطالبة بخرق القواعد ـ خارج سياق المنطق والقواعد ـ وأدى ذلك إلى عدم احترام المنطق والثقة فى أى قاعدة ، وأصبح يعلو أحياناً

على صوت أصحاب الحقوق اصوات عالية لمن لاحق لهم يطلبون ماليس من حقهم دون ادنى شعور بالخجل.

وتساوى بذلك المجتهد مع الكسلان ، والذكى مع الغبى ، وصاحب الموهبة مع معدوم المواهب . . أهم من ذلك أن الاستثناء صار هو الأقوى والأعم . . وليس غريباً بعد ذلك أن يستمر هذا التفريط والتساهل ، فينعكس على الإنتاج والخدمات ، وينتشر التسامح فى الخطأ ويكون هو الأساس ، ويكون عقاب المخطىء هو الاستثناء ، واحتمال فصل موظف أو علمل مهما ارتكب من أخطاء وانحرافات فى عداد المستحيل . . وعندما تأتى الأعياد ، والمناسبات، حتى زيارة مسئول يحصل العاملون على مكافآت ليست مقابل عمل أو تحقيق أهداف ، وليست مقصورة على من يعمل ويجتهد ويلتزم ، ولكنها للجميع ، يتساوى العامل والعاطل ، وأكثر من ذلك أن المكافآت تصرفها جهات العمل بصرف النظر عن أوضاعها المالية ،ولا يسأل أحد ان كانت هذه الجهة تحقق ربحاً أم خسارة . . تعطى من فائض ما لديها أم تسحب على المكشف وكل ما يهم الجميع أن يأخذ الجميع ويرضوا . ولا يهمهم كيف أخذوا ولانتائجه . . وكل كلام عدا ذلك بدعة وضلالة .

هذه بعض مظاهر الثقافة الإتكالية ، هناك ثقافة راكدة تؤسس مجتمعاً راكداً . . هناك وثقافة حية تؤسس مجتمعاً مليئاً بالحيوية وإذا أردنا التغيير حقيقة ، فليس أمامنا إلا تغيير العقول . . القيم . . طريقة التفكير وأسلوب العمل . . النظرة إلى مفاهيم الحلال والحرام ليدخل فيها معنى أن من يحصل على أجر بدون عمل فهو حرام ، ومن يحصل على درجة أو وظيفة لا يستحقها بجهده أو يحصل على مكافأة أو أجر إضافى دون أن يبذل جهداً إضافياً فهو حرام ، ومن كان مطعمه حرام وملبسه حرام لن يستجيب الله

له، ولن تفتح السماء أبوابها لدعائه، مهما صلى وصام كما علمنا الرسول ﷺ .. وبداية التغيير أن يخرج الكتاب والمثقفون ومن تكرارهم المحل بالشكوى، وفصاحتهم فى التعبير عن الإحباط، ليدوروا فى فلك جديد للعمل لتكون جهودهم من أجل إيجاد رأى عام فى المجتمع بكل فئاته وطوائفه وطبقاته تؤسس عليه إرادة عامة للتغيير ، وتدخل إرادة التغيير فى خلايا عقل كل فرد ، وسلوكه ، وأحكامه على الأفعال والأقوال والأفراد الآخرين . .

ولو تحقق ذلك ـ أو على الأقل لو بدأنا فيه فسوف تتغير كثير من سلبيات المجتمع . . سوف يدرك معظم الناس مثلاً خطورة الوضع السكانى الذى يهدد حياة وأمن الأجيال القادمة ، ويدرك كيف يتكون أمور الوطن مع استمرار زيادة حاجته إلى استيراد الغذاء والاعتماد على المعونات . . وسوف يتغير التعليم من عملية شكلية (بودى أن أقول وهمية) حيث يدخل التلميذ المدرسة لمدة أربع ساعات فى اليوم فى المتوسط (ليفسح المكان لفترة ثانية وأحياناً ثالثة) وتنتهى السلسلة الرديئة بتخريج أنصاف متعلمين لايجدون عملاً وكثير منهم لا يصلحون لعمل لأن التعليم لم يعدهم ولم يؤهلهم ، ولم يكسبهم مهارات حقيقية للعمل ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن التهاون السائد فى الأوضاع التعليمية منذ عشرات السنين قد انتهى بنا إلى انتشار أسوأ أنواع السلوك المعادى للعمل المنتج فى مواقع العمل (إلا من رحم ربى) .

ولو فعلنا ذلك لحققنا ما يشبه المعجزة ونجحنا ، واستطعنا ملاحقة الثورة العلمية ، لو ادركنا صدق نصيحة الدكتور إبراهيم شحاته بأن الاستفادة بالثورة العلمية لايتم بحلول بيروقراطية أو بمجرد إنشاء وزارة للبحث العلمى، أو أكاديمية، فإن ذلك لايحقق إلا انشغال الاساتذة المتخصصين

بحضور اللجان والقيام بأعمال إدارية ، سندرك أنه لابد من إعادة بناء مراكز البحث العلمى القائمة ، وإيجاد اتصال دائم ومباشر بينها وبين مراكز البحوث فى الدول المتقدمة . . لأن الحقيقة - التى لم نصل إليها حتى الآن - هى أن التقدم العلمى لايمكن أن يتحقق فى بلد إلا إذا كان قائماً على نظام تعليمى جيد ينشىء القاعدة العريضة من أجيال العلماء والباحثين الجادين، الذين يعيشون فى عصرهم، والمتابعين لما يجرى فى العالم أولاً بأول ، يقوم هذا التقدم العلمى على أجيال من الأساتذة الذين لديهم القدرة والرغبة والنزاهة ليتفرغوا لبحوثهم ورعاية تلاميذهم .

وليتنا نجيد قراءة فكر الدكتور زكى نجيب محمود حين نبهنا كثيراً دون أن يجد منا استجابة إلى أن العلاقات التى تربط المواطن بالوطن قد تغيرت فى صميمها ، حتى كاد الأمر أن يتحول من كون الأمة أمة واحدة، إلى كونها تجمعاً من أفراد ، كل فرد يسعى إلى الحصول على أكبر نصيب من الغنائم بأقل قدر ممكن من العمل ، ولذلك أصبح السابقون هم أكثر الناس حيلة، وليس أرفعهم ذكاء . . وحين صاح فينا مفكرنا الكبير الراحل : لماذا فقد الفرد إحساسه بالآخرين . ؟ ما الذى غرس ذلك الضلال الذى شوه الرؤية عند كل فرد حتى ليحسب أنه وحده فى هذه الدنيا ، وله أن يحصد الحصاد كله لشخصه وحده ، فإذا كان هناك « آخرون » فإنما هم أدوات تستغل لصالحه . . والنتيجة : هوية تحطمت عناصرها حتى فقد الفرد انتماءه ، وفهما مخطئاً للإنسان أخرجه من مدار العقل إلى عالم اللامعقول ، وثقافة بلا غاية يهدف إليها المبدعون فانعكس هذا التيه على المثقفين ، وتحول استخدام اللغة من أداة توصيل لأفكار ومعان وحقائق محددة، إلى أداة تحدث جعجعة عالية ولا تنقل فكراً ، وبالتالى لاتدفع إلى العمل أو التغيير .

ان علماء الاجتماع يشيرون إلى ما يسمونه « البيئة الثقافية » اللازمة للتغيير

وتحقيق الفاعلية والحيوية والحركة في المجتمع. وهذه البيئة الثقافية للتغيير والإيجابية والدافعة لكل فرد ليكون منتجاً ، هذه « البيئة الثقافية » لا تهبط من السماء ، ولا تأتي معونات من الآخرين ، ولكنها تتحقق ـ فقط ـ عندما تصبح لدينا بحق « إرادة التغيير » وأقصد: الإرادة السياسية ، والإرادة الشعبية ، وإرادة قادة الرأي، وهم بفضل الله كثيرون عندنا ولكنهم مشغولون بأنفسهم بأكثر من انشغالهم بالوطن وبالمستقبل ، ونداء الواجب يدعوهم الآن ـ في آخر لحظة ـ ليتحركوا ـ ويعملوا ، قبل أن تضيع فرصة اللحاق بقطار التقدم ، وبعدها لن تسامحهم الأجيال القادمة . ولنضع امامنا قول الله سبحانه وتعالى ، خالقنا ، وخالق قوانين التقدم والرقى الانسانى : ﴿ **ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم** ﴾ . وابسط فهم للقول الالهى ان التغيير لا يفرض من اعلى ، ولا من الخارج ، ولكنه يبدأ من الداخل ، من داخل كل فرد دون استثناء ، ومن مجموع الافراد الصالحين يتكون المجتمع الصالح ، والعكس غير صحيح ، والله اعلم .

المحتويات

مقدمة ٧

القسم الأول : التعليم طوق النجاة ١١

نظرة جديدة ١٣

الحب والمشروع القومى ١٧

البحث عن نظام تعليمى جديد ٢١

قضية التعليم ٢٦

جمود أم تغيير ؟ ٣٣

التعليم . . والأمن القومى ٣٨

التعليم . . ونظرية ماكنمارا ٤٢

إعادة ترتيب أولويات التنمية ٤٧

نهضة بدون تعليم ٥٢

من منظور سياسى ٥٧

نقطة الضعف . . ! ٦٢

فاقد الشيىء . . هل يعطيه ؟ ٦٦

قضية القرن القادم ٧٠

الإصلاح الاقتصادى والتعليمى . . حركة واحدة ٧٤

إعادة فتح باب الاجتهاد فى قضايا التعليم . . ! ٧٨

مستقبل التعليم ٨٣

من أين نبدأ . . ؟ —— ٨٨
أصحاب الصوت العالى —— ٩٢
حملة قومية لإنقاذ التعليم —— ٩٦
إمتحانات لوزير التعليم —— ١٠٠
قراءة فى وثيقة عن المستقبل —— ١٠٤
بداية الصحوة —— ١٠٩
الجامعات والمستقبل —— ١١٤
القسم الثانى : المشاركة أم السلبية ؟ —— ١١٩
الضرورات والمحظورات —— ١٢١
ثقافة المشاركة —— ١٢٥
مسئولية المثقفين —— ١٢٩
عقد اجتماعى جديد —— ١٣٣
فلسفة المشاركة الشعبية (١) —— ١٣٧
فلسفة المشاركة الشعبية (٢) —— ١٤١
المسئولية الاجتماعية عن التعليم —— ١٤٦
المشاركة فى إصلاح التعليم —— ١٥٠
النخبة والمشاركة السياسية —— ١٥٤
الأحزاب والمشاركة السياسية —— ١٥٩
القسم الثالث : العالم العربى فى انتظار معجزة —— ١٦٥
قضاية عربية مزمنة —— ١٦٧
هل يتحقق حلم اليقظة العربية —— ١٧٢
المسئولية العربية —— ١٧٧
فيالق الديمقراطية الأمريكية —— ١٨٢

سنوات ضائعة . . ! ———— ١٨٧
هل للجامعة العربية مستقبل ؟ ———— ١٩١
أحلام الجامعة العربية ———— ١٩٥
إعادة اكتشاف الجامعة العربية ! ———— ٢٠٠
تحذير من هناك ———— ٢٠٥
التمزق العربى . . ونتائجه فى افريقيا ———— ٢٠٨
عرب ١٩٩٢ ———— ٢١٢
تطبيع العلاقات العربية ———— ٢١٦
المستقبل . . وتناقضات العقل العربى ———— ٢٢٢
أين أزمة العقل العربى ———— ٢٢٧
مفاجآت التاريخ . . ! ———— ٢٣٢
ملاحظات يابانية ———— ٢٣٧
القسم الرابع : العالم الإسلامى محاولات يائسة ———— ٢٤١
فى تشخيص حالة العالم الإسلامى ———— ٢٤٣
إعلان القاهرة الإسلامى ———— ٢٤٧
علماء السلطة . . وتسلط الجهلاء ———— ٢٥٢
الثقافة الإتكالية . . وثقافة التغيير ———— ٢٥٦

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٣٩٥/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6342 - 2



المعرفة حق لكل مواطن وليس للمعرفة سقف ولاحدود ولاموعد تبدأ عنده أو تنتهى إليه.. هكذا تواصل مكتبة الأسرة عامها السادس وتستمر فى تقديم أزهار المعرفة للجميع. للطفل- للشاب- للأسرة كلها. تجربة مصرية خالصة يعم فيضها ويشع نورها عبر الدنيا ويشهد لها العالم بالخصوصية ومازال الحلم يخطو ويكبر ويتعاظم ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة... وأنى لأرى ثمار هذه التجربة يانعة مزدهرة تشهد بأن مصر كانت ومازالت وستظل وطن الفكر المتحرر والفن المبدع والحضارة المتجددة.

سوزان مبارك

مكتبة الأسرة
مهرجان القراءة للجميع 1999
٢٠٠ قرش

